

# المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
سلطة النقد الفلسطينية  
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

60

2019

العدد السنوي

# المراقب الاقتصادي عدد 60 / 2019

## Economic Monitor Issue 60/2019

المحرر: د. نعمان كنفاني - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:

إسلام ربيع - منسق عام (ماس)

أمنية خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

د. شاكِر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية

د. بشار ابو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2020

لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

النسخة الانجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي: [http://www.mas.ps/category.php?id=4695y18069Y4695&c\\_type=2](http://www.mas.ps/category.php?id=4695y18069Y4695&c_type=2)

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص. ب 19111، القدس و.ص. ب 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب. 1647، رام الله

تلفون: +972-2-2982700

فاكس: +972-2-2982710

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله

هاتف: +972-2-2415251

فاكس: +972-2-2409922

بريد إلكتروني: info@pma.ps

الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

ص.ب. 4041، البيرة - فلسطين

هاتف: +972-2-2946946

فاكس: +972-2-2946947

الموقع الالكتروني: www.pcma.ps

بريد الكتروني: info@pcma.ps

## العام 2019 في سطور:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** نما الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين لمعدل 0.9% بين 2018 و2019 ووصل إلى نحو 15.8 مليار دولار (بأسعار 2015 الثابتة). وجاء هذا النمو نتيجة نمو 1.2% في الضفة الغربية في حين لم يشهد قطاع غزة أي نمو. وعند أخذ زيادة السكان بالاعتبار يتبين أن حصة الفرد من الدخل في فلسطين تراجعت بنحو 1.6% لتصل إلى 3,365 دولار في 2019، موزعاً بين 4,802 دولار في الضفة مقابل 1,417 دولار فقط في القطاع.
- **البطالة:** مازالت البطالة مرتفعة للغاية في فلسطين، على الرغم من انخفاضها في العام 2019 بمقدار 0.9 نقطة مئوية عن العام 2018، ليصل معدلها إلى 25.3%. ويعود الانخفاض إلى تراجع البطالة بشكل ملحوظ في الضفة (من 17.3% إلى 14.6%) مقابل ارتفاع بنقطتين مئويتين في القطاع (إلى 45.1%). وما زال نحو ثلث العاملين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجراً شهرياً يبلغ 753 شيكل بالمتوسط، وهو ما يعادل نحو نصف الحد الأدنى الرسمي للأجر الشهري.
- **المالية العامة:** انخفض صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 9% بين العامين 2018 و2019 ليصل إلى 13.5 مليار شيكل. وجاء هذا نتيجة انخفاض المنح الخارجية بشكل ملحوظ بنسبة 28%، كما انخفضت إيرادات المقاصة بنحو 3%، وانخفضت إيرادات الجباية المحلية بنحو 10% من ناحية أخرى، انخفض الإنفاق العام الفعلي بنسبة 3% إلى نحو 13.7 مليار شيكل. وأدى هذا إلى عجز في رصيد الموازنة الكلي (الجارية والتطويرية) بمقدار 0.3 مليار شيكل (على الأساس النقدي). وبلغت قيمة المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا العام نحو 3.2 مليار شيكل. كما ارتفع الدين العام بنسبة 8% مقارنة بالعام السابق ليلعب 9.7 مليار شيكل.
- **القطاع المصرفي:** ارتفعت التسهيلات الائتمانية في العام 2019 بنحو 7% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 9 مليار دولار، خصص 17% منها للقطاع العام. بالمقابل نمت الودائع بنسبة 11% لتصل إلى 14.7 مليار دولار. وبلغت أرباح المصارف في هذا العام 164.2 مليون دولار، وهذا أدنى بنحو 11% من الأرباح في العام السابق.
- **بورصة فلسطين:** بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.8 مليار دولار نهاية العام 2019، مرتفعة بنسبة 1% مقارنة بالعام 2018. وأغلق مؤشر القدس مع نهاية العام 2019 عند حاجز 526 نقطة، مسجلاً انخفاضاً قدره 1% أيضاً عن العام 2018.
- **التضخم والأسعار:** شهد الاقتصاد الفلسطيني في العام 2019 تضخماً موجياً بنسبة 1.58% مقارنة بالعام السابق، أي أن القوة الشرائية للشيكال انخفضت بنحو 1.58% مقارنة بالعام السابق. أما الذين يتلقون دخلهم بالدولار والدينار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، فإن قوتهم الشرائية انخفضت أيضاً بنحو 2.39% مقارنة بالعام السابق، نتيجة التضخم وانخفاض معدل صرف الدولار مقابل الشيكال.
- **ميزان المدفوعات:** انخفض العجز في ميزان المدفوعات الفلسطيني في 2019 ووصل إلى 1,833.5 مليون دولار، بانخفاض مقداره 307 مليون عن العام السابق. وجاء هذا نتيجة الارتفاع الكبير في التحويلات الجارية (بنسبة 34%)، مقابل انخفاض في ميزان الدخل بنسبة 5%، في حين شهد العجز في الميزان التجاري ارتفاعاً بنسبة 1%.

ملاحظة: غالباً ما نقوم بتقريب النسب في المراقب إلى أقرب عدد صحيح، باستثناء معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ومعدلات الفائدة.

## المحتويات:

- 2 **الحسابات القومية**
  - صندوق 1 - جولة من المواجهة التجارية الفلسطينية - الإسرائيلية
- 6 **سوق العمل**
  - صندوق 2 - العمل في إسرائيل: مكاسب على المدى القصير ومثالب على المدى الطويل
- 11 **المالية العامة**
  - صندوق 3 - تطور الدين العام والمتأخرات على الحكومة الفلسطينية 2012-2019
- 17 **القطاع المالي المصرفي**
  - صندوق 4 - مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان يعلن أسماء 112 شركة تدعم استدامة المستعمرات
- 22 **القطاع المالي غير المصرفي**
  - صندوق 5 - التكنولوجيا المالية والرقابة ودورها في تعزيز الشمول المالي
- 25 **البيئة الاقتصادية**
  - صندوق 6 - مختبر اللامساواة العالمي: تراجع مستمر في توزيع الدخل القومي في فلسطين
- 28 **الأسعار والتضخم**
  - صندوق 7 - نموذج للتنبؤ بالوظائف والمهارات المطلوبة في سوق العمل في فلسطين
- 31 **التجارة الخارجية**
  - صندوق 8 - لمحة تاريخية عن شركة كهرباء القدس منذ العثمانيين وحتى الاحتلال الإسرائيلي
- 34 **مفاهيم وتعاريف اقتصادية**
  - السياسة النقدية مقابل السياسة المالية (Monetary Policy vs. Fiscal Policy)
- 36 **المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين**

1- الناتج المحلي الإجمالي<sup>1</sup>

## الحسابات القومية

جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015) (دولار)

الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع	
2019	2019	2018	
848.8	832.9	886.4	فلسطين
1,214.0	1,191.0	1,266.3	- الضفة الغربية
354.9	348.1	368.9	- قطاع غزة

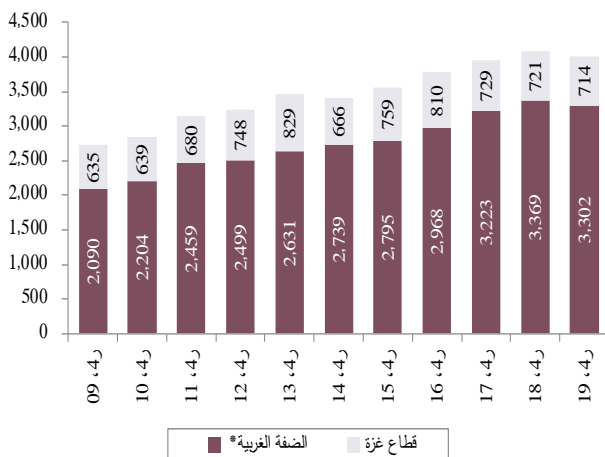
(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

جدول 1-2: الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين\* خلال الأعوام 2018 و2019 (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)

معدّل النمو (%)	2019	2018	
0.9	15,764.4	15,616.2	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
1.2	12,945.0	12,797.3	- الضفة الغربية
0.0	2,819.4	2,818.9	- قطاع غزة
(1.6)	3,364.5	3,417.7	حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)
(1.1)	4,802.5	4,854.4	- الضفة الغربية
(2.8)	1,416.8	1,458.3	- قطاع غزة

(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967. الأرقام بين الأقواس سالبة

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في أرباع متناظرة\* (مليون دولار بأسعار 2015 الثابتة)



(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نهاية العام 2019 بإصدار سلسلة جديدة معدلة للحسابات القومية (أنظر الصندوق رقم 1 في العدد 59 من المراقب الاقتصادي). وقد تم اعتماد أرقام السلسلة الجديدة بدءاً من العدد 59 من المراقب.

## نمو الناتج المحلي الإجمالي

الربع الرابع: شهد الناتج المحلي الإجمالي، أو القيمة النقدية لكافة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الفلسطيني، ارتفاعاً بنحو 2.6% خلال الربع الرابع 2019 مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 4,016.4 مليون دولار (مقاساً بالأسعار الثابتة لعام 2015). وتولد هذا الارتفاع نتيجة تقارب معدلات النمو في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي في المنطقتين بمقدار 2.6% و 2.7% على التوالي. أما بالمقارنة بالربع المناظر من العام السابق فلقد شهد الناتج المحلي انخفاضاً بنحو 1.8%.

أدى الارتفاع في الناتج المحلي بين الربعين المتلاحقين، إلى جانب الزيادة في السكان، إلى ارتفاع حصّة الفرد من الناتج المحلي بنحو 1.9% في كل من الضفة والقطاع. أما بين الربعين المتناظرين، انخفضت حصّة الفرد من الناتج المحلي بمعدل 4.2% (أنظر الجدول 1-1).

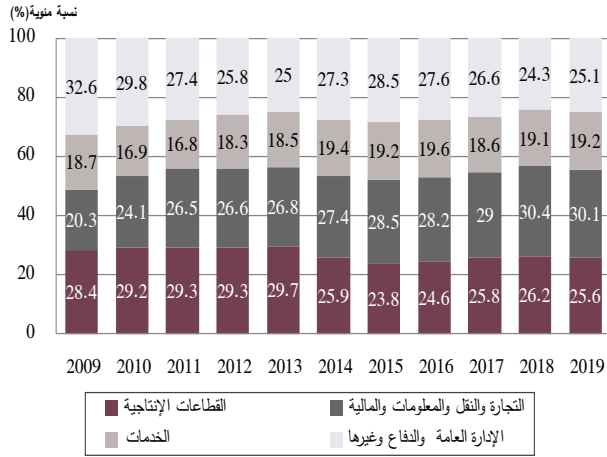
الأداء السنوي: وصل الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في العام 2019 إلى نحو 15.8 مليار دولار (بأسعار 2015 الثابتة). ويمثل هذا نمواً بمقدار 0.9% عن العام 2018. وجاء النمو الكلي نتيجة نمو معدل 1.2% في الضفة الغربية فقط، إذ استقر الناتج المحلي في قطاع غزة عند نفس قيمته في العام السابق. أما فيما يتعلق بحصّة الفرد من الناتج المحلي في فلسطين فلقد تراجعت بنحو 1.6% ووصلت إلى نحو 3,364.5 دولار في 2019 (أنظر جدول 1-2).

## الفجوة بين الناتج المحلي بين الضفة والقطاع

يوضح الشكل 1-1 اتساع الفجوة بين مساهمة الضفة ومساهمة القطاع في الناتج المحلي لفلسطين خلال العقد الماضي. وتبلغ حصّة قطاع غزة الآن أقل من خمس الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين. أما الفجوة بين حصّة الفرد السنوية من الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد بلغت 3,385.7 دولار في العام 2019، وهذه أقل بمقدار 10.4 دولار عن مستواها 2018 (أنظر الجدول 1-2). أي أنّ حصّة الفرد في قطاع غزة من الناتج المحلي باتت في 2019 حوالي أقل من ثلث حصّة الفرد في الضفة الغربية، نحو 30% فقط.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2019-2000. رام الله، فلسطين.

شكل 1-2: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)



الإفناق الاستهلاكي النهائي والاستثمار (مع صافي السهو والخطأ) في تراجع الناتج المحلي بنحو 6.2%، بينما أدى ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات إلى زيادة الناتج المحلي والمساهمة بنسبة 4.4% من النمو. وصافي هذين المعدلين يبلغ -1.8%، وهو مقدار تراجع الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بين الربعين المتناظرين كما ذكرنا سابقاً (أنظر الجدول 1-3).

أما بين الربع الرابع 2019 والربع السابق عليه فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 101.1 مليون دولار. ويوضح الجدول 1-3 مساهمات البنود المختلفة في تحقيق النمو بين الربعين المتلاحقين، الذي بلغ 2.6% كما ذكرنا سابقاً.

الأداء السنوي: توزعت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بين 2018 و2019، والتي بلغت 148.2 مليون دولار، بين ارتفاع في الاستهلاك الخاص والصادرات بمقدار 610.4 مليون دولار، وانخفاض في الاستهلاك الحكومي والاستثمار بمقدار 265.2 مليون دولار. ولقد تم تمويل الجزء الأكبر من هذه الزيادة عبر ارتفاع فائض الواردات على الصادرات بمقدار 66.5 مليون دولار. ويدل هذا على اتساع الهوة بين استخدام الموارد وإنتاجها محلياً. وتمثل هذه الفجوة أبرز مظاهر العجز في الاقتصاد الفلسطيني: أن تمويل التوسع في الاستهلاك يتم عبر

## بنية الناتج المحلي الإجمالي

الربع الرابع: ارتفعت حصة الأنشطة الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنحو 0.6 نقطة مئوية بين الربع الرابع 2019 والربع الثالث 2019 نتيجة ارتفاع مساهمة نشاط الزراعة ونشاط الانشاءات. بالمقابل انخفضت حصة أنشطة الخدمات بنحو 0.4 نقطة مئوية، وكما انخفضت حصة أنشطة الإدارة العامة والدفاع بمقدار 0.2 نقطة مئوية، في حين بقيت حصة أنشطة التجارة والنقل والمعلومات والمالية ثابتة عند نفس حصتها في الربع السابق. أما بالمقارنة مع الربع المناظر من العام السابق فلقد ارتفعت حصة الأنشطة الإنتاجية بنحو 0.4 نقطة مئوية نتيجة ارتفاع مساهمة نشاط الزراعة وأنشطة الصناعة، وكما ارتفعت حصة نشاط الإدارة العامة والدفاع بنحو 0.9 نقطة مئوية. بالمقابل انخفضت حصة أنشطة التجارة والنقل والمعلومات والمالية بنحو 0.5 نقطة مئوية، وكما انخفضت حصة أنشطة الخدمات بمقدار 0.8 نقطة مئوية.

الأداء السنوي: ارتفعت حصة نشاط الإدارة العامة والدفاع بنحو 0.8 نقطة مئوية بين 2018 و2019، وكما ارتفعت حصة أنشطة الخدمات بنحو 0.1 نقطة مئوية، مقابل انخفاض حصة أنشطة التجارة والنقل والمعلومات والمالية بنحو 0.3 نقطة مئوية، وكما انخفضت حصة الأنشطة الإنتاجية بنحو 0.6 نقطة مئوية. وعند النظر إلى التحول في البنية القطاعية خلال العقد الماضي (أنظر الشكل 1-2) يتضح أن هناك نزعة لانخفاض حصة الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد (الزراعة والصناعة والتشييد) في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين، من 28.4% إلى 25.6%. كذلك حدث هناك انخفاض في حصة نشاط الإدارة، مقابل توسع كبير في حصة أنشطة التجارة والنقل والمالية.

## الإفناق على الناتج المحلي

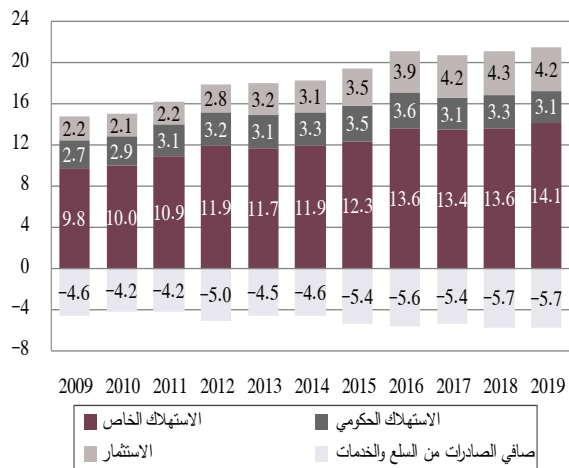
الربع الرابع: انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربعين الرابع 2019 والرابع 2018 بنحو 73.3 مليون دولار. وجاء هذا نتيجة تراجع الإفناق الاستهلاكي النهائي (العام والخاص) والاستثمار بنحو 152.7 مليون دولار، مقابل ارتفاع الصادرات بنحو 6 مليون دولار. وترافق هذا مع تراجع في قيمة الواردات بنحو 177.3 مليون دولار كما يوضح الجدول 1-3. ولقد ساهم

جدول 1-3: توزيع التغير في الإفناق على الناتج المحلي (مليون دولار) ومساهمة مكونات الطلب في نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)

التغير في استخدام النهائي	الربع الرابع مقارنة مع الربع السابق		الربع الرابع مقارنة مع الربع المناظر 2018	
	القيمة	المساهمة في النمو	القيمة	المساهمة في النمو
التغير في الاستهلاك الخاص	18.0	0.4	(21.6)	(0.5)
(+) التغير في الاستهلاك العام	29.7	0.8	(61.9)	(1.5)
(+) التغير في الاستثمار	2.3	0.1	(69.2)	(1.7)
(+) التغير في الصادرات	70.8	1.8	6.0	0.1
(-) التغير في الواردات	(61.6)	(1.6)	(177.3)	(4.3)
(+) التغير في صافي السهو والخطأ	(81.3)	(2.1)	(103.9)	(2.5)
<b>الناتج المحلي</b>	<b>101.1</b>	<b>2.6</b>	<b>(73.3)</b>	<b>(1.8)</b>

\* ملاحظة: الأرقام والنسب بين الأقواس هي قيم سالبة.

شكل 1-3: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين\*  
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015) (مليار دولار)



(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

السنوية المتاحة في الحالة الفلسطينية. ولكن، الدخل القومي الإجمالي أيضاً يقدم صورة ناقصة، ذلك لأنه لا يأخذ بالاعتبار صافي التحويلات دون مقابل (Unrequited Transfers) التي ترد إلى الاقتصاد من الخارج. وهذه تتضمن المساعدات والهدايا التي يرسلها المقيمون في الخارج لأهلهم وأصدقائهم داخل البلد، إضافة إلى المساعدات والهبات من الخارج للمؤسسات والهيئات الخاصة والعامة. ولقد بلغت قيمة صافي هذه التحويلات إلى فلسطين 410.5 مليون دولار في الربع الرابع و1,834.7 مليون دولار في العام 2019. وعند إضافة هذا المبلغ ينتقل الدخل القومي الإجمالي إلى ما يعرف باسم الدخل القومي الإجمالي المتاح (Disposable) وهو مؤشر أكثر ملاءمة من المؤشرين الآخرين للتعبير عن مبلغ الموارد المتاحة في الاقتصاد. وتزيد قيمة الدخل القومي الإجمالي الفلسطيني عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار يقرب من 25% سواء بالنسبة إلى المبلغ الكلي أو لنصيب الفرد من الدخل، كما يوضح الجدول 1-4.

زيادة العجز تجاه العالم الخارجي أساساً. ويستفاد من الشكل 1-3 أن الاستهلاك (الخاص والحكومي) والاستثمار ارتفعا بنسبة 45.8% بين 2009 و2019. بالمقابل ارتفع فائض الواردات على الصادرات بمقدار 25% خلال نفس الفترة. ومع حلول العام 2019 وصل إجمالي ما يستخدمه الاقتصاد الفلسطيني لأغراض الاستهلاك والاستثمار والتصدير نحو 153% مما يقوم الاقتصاد بإنتاجه محلياً.

### الدخل القومي الإجمالي

يقيس الناتج المحلي الإجمالي الإنتاج والدخل في بقعة جغرافية معينة، بغض النظر عن جنسية الأشخاص والمؤسسات الذين قاموا بعملية الإنتاج أو الإنفاق. بالمقابل فإن الناتج القومي الإجمالي يقيس إنتاج وإنفاق المواطنين فقط في دولة معينة، سواء كان هؤلاء يحرزون دخولهم من داخل أو من خارج حدود هذه الدولة. على ذلك فإن الفرق بين الناتج المحلي والناتج (أو الدخل) القومي هو في بند "صافي دخل عوامل الإنتاج من وإلى الخارج"، أي إجمالي الدخل التي يحصل عليها مواطنوا الدولة من الخارج مطروحاً منها إجمالي الدخل التي يحصل عليها الأجانب من داخل الدولة.

مؤشر الناتج المحلي الإجمالي قاصر في حالة فلسطين عن إعطاء فكرة تقريبية عن الموارد المتاحة للسكان. ذلك لأنه لا يأخذ في الحسبان القيمة الموجبة والعالية لصافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج، والذي بلغ في فلسطين نحو 571.4 مليون دولار في الربع الرابع و2,267.5 مليون دولار في العام 2019. وكما يوضح الجدول 1-4 فإن إضافة هذا البند تجعل الدخل القومي الإجمالي لفلسطين أعلى من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14%. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من 95% من صافي دخل العوامل هذا جلبته قوة العمل الفلسطينية العاملة في الخارج (في إسرائيل أساساً)، في حين جاء الباقي من صافي دخل الملكية في الخارج.

### الدخل القومي الإجمالي المتاح

هذا يعني من ناحية مبدئية أن الدخل القومي الإجمالي مؤشر أكثر ملاءمة من الناتج المحلي الإجمالي للتدليل على الموارد

جدول 1-4: الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي والدخل القومي المتاح  
بالأسعار الثابتة (مليون دولار)

المتغير	2019			2018	
	إجمالي العام	الربع الرابع	الربع الثالث	إجمالي العام	الربع الرابع
الناتج المحلي الإجمالي	15,764.4	4,016.4	3,915.3	15,616.2	4,089.7
صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج	2,267.5	571.4	642.1	2,505.3	691.3
الدخل القومي الإجمالي	18,031.9	4,587.8	4,557.4	18,121.5	4,781.0
صافي التحويلات دون مقابل	1,834.7	410.5	484.8	1,487.1	437.4
الدخل القومي الإجمالي المتاح	19,866.6	4,998.3	5,042.2	19,608.6	5,218.4
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (دولار)	3,848.3	969.5	969.5	3,966.1	1,036.2
نصيب الفرد من الدخل الإجمالي المتاح (دولار)	4,240.0	1,056.3	1,072.6	4,291.5	1,131.1

ملاحظة: الأرقام بين الأقواس سالبة.

## صندوق 1: جولة من المواجهة التجارية الفلسطينية - الإسرائيلية

الإنتاج المحلي البديل والاستيراد المباشر من الأسواق الخارجية. ويبدو أن اختيارها وقع أولاً على استيراد العجول من إسرائيل نظراً لارتفاع فاتورة هذا الاستيراد (الذي يمثل 11% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية)،<sup>6</sup> ولأن إمكانية بناء قاعدة للتسمين المحلي ممكنة مع روابط أمامية وخلفية ذات مكاسب اقتصادية واعدة. على أن هذا كان، وما زال، يقتضي أن تراجع إسرائيل عن الإجراءات التي تحول فعلياً دون الاستيراد المباشر للعجول من الخارج من قبل التجار الفلسطينيين. ويبدو أن الحكومة الفلسطينية اختارت، بعد فشل الطرق الأخرى، أن تستخدم المقاطعة كأداة لتحقيق هذا الهدف.

أعلنت الحكومة الفلسطينية في أيلول 2019 قرارها بمنع استيراد العجول من إسرائيل ودعوة التجار المحليين للقيام بالاستيراد المباشر. وسرعان ما بدأ أصحاب المزارع الإسرائيلية بحملات احتجاج صاخبة على أبواب مقر رئيس الحكومة الإسرائيلية، وبدعوة السياسيين الإسرائيليين للتدخل لإنهاء المقاطعة الفلسطينية. واشتكى المزارعون أنه ليس أمامهم مجال آخر لبيع العجول المسمنة نظراً لسيطرة الشركتين الاحتكاريتين على السوق، وأن الاحتفاظ بالمواشي يكلفهم، خسائر فادحة ستقودهم حتماً للإفلاس.<sup>7</sup> فضلاً عن 300 شيكل شهرياً للعلف لكل رأس، وما لبثت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أن تدخلت، وقام اللواء كميل أبو ركن، منسق نشاطات الحكومة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بتهديد الحكومة الفلسطينية بإجراءات مماثلة وبأن إسرائيل "لن تسمح بأي شكل من أشكال المقاطعة للبضائع الإسرائيلية".<sup>8</sup>

استمر الوضع على هذا الحال غير المستقر حتى أواسط الشهر الأخير من العام 2019 عندما قامت الحكومة الفلسطينية فجأة بالتراجع عن الحظر والسماح بدخول 4,000 عجل من إسرائيل إلى السوق الفلسطينية. وادعت المصادر الأمنية الإسرائيلية أن تراجع الحكومة الفلسطينية عن قرار المقاطعة جاء بسبب "التخوف من أن يفقد الجمهور الفلسطيني صبره إثر ارتفاع الأسعار".<sup>9</sup> ولكن المصادر الفلسطينية أكدت أن رفع الحظر جاء نتيجة اتفاق مع السلطات الإسرائيلية تضمن البنود التالية:<sup>10</sup>

- السماح بالاستيراد الفوري لعدد من العجول من إسرائيل مقابل الافراج الفوري أيضاً عن نحو 15 ألف عجل استوردها فلسطينيون من الخارج وتحتجزها إسرائيل في منشآت الحجر على الحدود.
- فتح باب الاستيراد من الخارج أمام الفلسطينيين بسقف غير محدود، واعتبار إسرائيل أحد المصادر وليس الوحيد.<sup>11</sup>
- موافقة إسرائيل على إقامة منشأة حجر صحي فلسطينية.
- السماح بدخول الانتاج الفلسطيني من البيض الى السوق الإسرائيلية.

### المقاطعة الإسرائيلية والحظر على التصدير الفلسطيني

تؤكد المصادر الفلسطينية بأن إسرائيل لم تلتزم بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، وربما يعود هذا إلى أن السماح بتصدير 4,000 رأس وفر حلاً مؤقتاً وخفف من حدة أزمة أصحاب المزارع، أو بسبب خلافات بين الجناح المدني (وزارة الزراعة) الذي رعى الاتفاق والجناح العسكري/الأمني الذي تزعمه وزير "الدفاع"، نفتالي بينت، والذي رأى مصلحة في المواجهة على

تسيطر شركتان كبيرتان على سوق لحم البقر والعجل الطازج في إسرائيل، وهما "Tnuva" و "Dabbah". وتقوم هاتان الشركتان باستيراد العجول الصغيرة من الخارج وتسمينها في مزارعها الخاصة ثم ذبحها في مسالخها الخاصة أيضاً وتسويقها إلى بائعي المفرق. ويغطي استيراد العجول من الخارج نحو 80% من حاجة السوق الإسرائيلي. ولا تقوم هاتان الشركتان باستيراد اللحم المذبوح نظراً لارتفاع التعرفة الجمركية عليه وارتفاع تكاليف الفحوص البيطرية وإجراء الطقوس الدينية اليهودية على الذبائح من خارج إسرائيل. وأكد تقرير لهيئة مكافحة الاحتكار في إسرائيل في 2016 على قوة احتكار الشركتين في السلسلة المتكاملة لاستيراد وتسمين وذبح وتسويق اللحم الكوشري. وأوصى التقرير وزارة الاقتصاد والصناعة باتخاذ اجراءات محددة لتشجيع المنتجين الصغار، والمسالخ الصغيرة، واستيراد اللحم المذبوح للحد من قوة الاحتكار وضمان تحسن التنافسية.<sup>1</sup>

### إنتاج إسرائيلي مخصص للسوق الفلسطينية

وعلى هامش السيطرة شبه الكاملة لهاتين الشركتين، نما في العقود القليلة الماضية قطاع أعمال صغير نسبياً، من نحو 400 مزرعة، تخصص حصراً في استيراد العجول وتسمينها ورعايتها صحياً ومن ثم بيعها إلى السوق الفلسطينية. ويقوم هذا القطاع باستيراد العجول من الخارج بوزن يبلغ نحو 180 كغ ومن ثم تسمينها إلى 350-600 كغ وبيعها إلى التجار الفلسطينيين بسعر يتراوح بين 11-18 شيكل/كغ اعتماداً على وزن العجل (ينخفض السعر مع ارتفاع وزن العجل فوق 450 كغ).<sup>2</sup> وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أن التصدير السنوي إلى السوق الفلسطينية يتراوح بين 120-140 ألف عجل بقيمة تبلغ نحو 290 مليون دولار.<sup>3</sup> وتغطي هذه المستوردات نحو 80-85% من حاجة السوق الفلسطينية.<sup>4</sup>

يواجه الاستيراد المباشر للعجول الصغيرة من الخارج بهدف تسمينها في الأراضي الفلسطينية صعوبات جمة تجعله غير قادر على منافسة العجول المسمنة في إسرائيل. ويعود معظم هذه الصعوبات إلى العقبات الإدارية واللوجستية والبيطرية التي تفرضها إسرائيل على الإستيراد الفلسطيني المباشر من الخارج وغياب المعاملة بالمثل مقارنة بالمستوردين الإسرائيليين. يضاف إلى ذلك عوامل تتعلق بغياب وفورات الحجم عند استيراد التجار الفلسطينيين المنفردين لعدد محدود من العجول، وغياب البنية التحتية المناسبة للتسمين الصحي والبيطرة. كما تم عبر السنوات تأسيس شبكة من التسهيلات المالية بين الموردين الإسرائيليين والتجار الفلسطينيين يصعب توفير بدائل لها على المدى القصير. وهناك الكثير من الدلائل على أن هامش الربح الذي يتحقق من بيع العجول للسوق الفلسطينية مرتفع بشكل كبير. وعلى سبيل المثال يبلغ متوسط سعر العجل المستورد من إسرائيل نحو 5,200 شيكل (1,500 دولار)، بينما سعر العجل المستورد من الخارج يصل بالمتوسط إلى 4,800 (1,350 دولار).<sup>5</sup>

### المقاطعة الفلسطينية

لم تخف الحكومة الفلسطينية الجديدة، منذ اعلانها في نيسان 2019، أن أحد أهم أولوياتها يتمثل في تقليص الاعتماد على إسرائيل عبر تشجيع

6- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة.

7- أنظر مثلاً المقالة في صحيفة "Times of Israel" بتاريخ 19 كانون أول 2019.

8 Haaretz Oct 16, 2019.

9- موقع <https://www.arab48.com/> نقلا عن صحيفة هآرتز (Dec 11, 2019)

10- جعفر صدقة، وكالة أنباء وفا 18 شباط 2020.

11- هذا في الواقع أمر ينص عليه "بروتوكول باريس" بوضوح ولا يحتاج الى اتفاق

جديد بل الى ضمان التطبيق الفعلي على أرض الواقع.

1 <https://www.gov.il/en/departments/news/freshbeefinspectionreport>

2- مقابلة مع السيد احمد الحجاج مدير دائرة الخدمات التسويقية في وزارة الزراعة بتاريخ 2020/2/11.

3 Haaretz Jan 31, 2020

4- المرجع رقم 2.

5- المرجع رقم 2.

### تسوية أم مجرد هدنة؟

في حكم المؤكد أن هذه مجرد هدنة بين الطرفين وليست نهاية "للحرب التجارية". هذا لأن هدف الحكومة الفلسطينية المعلن بتقليص الاعتماد على إسرائيل له انعكاسات اقتصادية ليست بالضيئة على إسرائيل خصوصاً على المدى القصير وفي القطاعات التي توسعت خصيصاً للتوريد إلى السوق الفلسطينية. ولقد بدأت تبشير الجولة القادمة بالظهور عبر الإعلانات المتباينة عن مضمون الاتفاق الأخير. إذ ذكر وزير الاقتصاد السيد خالد العسيلي في بيان صحفي، أن الاتفاق يتيح للجانب الفلسطيني استيراد العجول بشكل مباشر من مختلف دول العالم دون قيود والاستيراد من إسرائيل وفق الاحتياج، كما يتيح العمل على انشاء مناطق للحجر الصحي في الضفة الغربية لاستقبال المواشي المستوردة. بالمقابل اقتصر تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي على أن رفع الحظر على الصادرات الفلسطينية جاء أثر رفع الفلسطينيين للحظر على استيراد العجول من إسرائيل.<sup>13</sup>

13 Times of Israel, Feb 20, 2020.

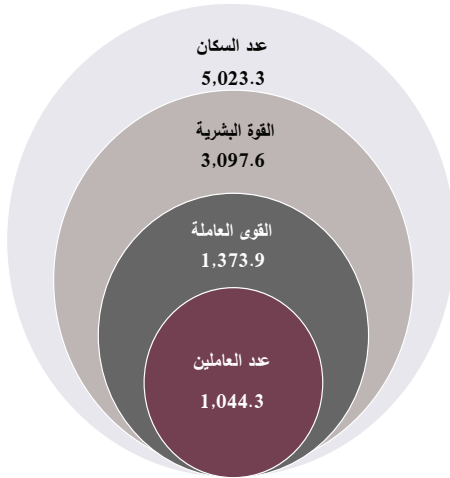
أبواب الانتخابات الإسرائيلية. المهم في الأمر أن الحكومة الفلسطينية وجدت نفسها مضطرة، في أواسط الشهر الأول من 2020، إلى تجاهل الاتفاق والعودة إلى تطبيق الحظر على استيراد العجول من إسرائيل ثانية.

وما لبثت الأمور أن تسارعت بعد ذلك، إذ أصدر وزير "الدفاع" الإسرائيلي في 31 كانون الثاني قراراً بحظر تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى إسرائيل (والتي بلغت حسب المصادر الإسرائيلية نحو 62 ألف طن وبقيمة 53 مليون دولار في 2019). وبعد أسبوع واحد ردت وزارة الاقتصاد الفلسطينية بالمثل وأصدرت قراراً يحظر استيراد أربعة أنواع من البضائع من إسرائيل: الخضروات، الفاكهة، العصائر، والمياه المعبأة. وتقدر قيمة المستوردات الفلسطينية من هذه السلع من إسرائيل بنحو 190 مليون دولار سنوياً.<sup>12</sup> وفي اليوم التالي للقرار الفلسطيني أصدرت وزارة "الدفاع" الإسرائيلية قراراً يحظر تصدير البضائع الفلسطينية إلى/أو عبر الأردن على أن يتم تفعيل الحظر بدءاً من 9 شباط 2020. ولكن الأمور سرعان ما هدأت إذ تم الإعلان بعد أقل من اسبوعين عن التوصل إلى اتفاق جديد بين الطرفين وبأن "الحرب التجارية" بينهما قد تم تجاوزها.

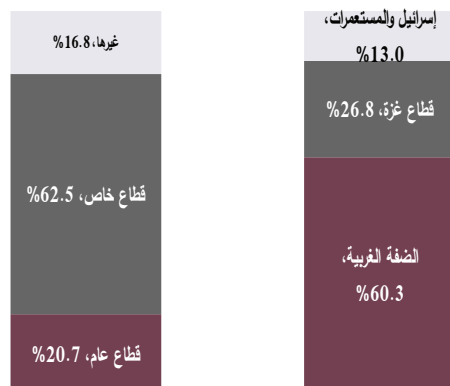
12 Haaretz Jan 31, 2020.

## 2- سوق العمل<sup>1</sup>

شكل 1-2: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين (الربع الرابع 2019)، ألف شخص



شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع في الربع الرابع 2019 (نسبة مئوية)



القوة البشرية، حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء، هي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة. بلغت القوة البشرية في فلسطين نحو 3,097.6 ألف شخص نهاية الربع الرابع 2019. أما القوى العاملة، وهي عدد الأشخاص العاملين والأشخاص العاطلين (ولكن فقط الذين يبحثون بنشاط عن فرص العمل)، فلقد بلغ 1,373.9 ألف شخص. وعلى ذلك فإن الفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين يقيس أعداد العاطلين (نحو 329.6 ألف شخص). ويوضح الشكل 1-2 العلاقة بين هذه المتغيرات مع عدد السكان الكلي نهاية الربع الرابع في العام 2019.

يلاحظ من الشكل (1-2) أن نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية (وهي ما تعرف باسم "نسبة المشاركة") تبلغ نحو 44% في فلسطين. وتعبّر هذه النسبة عن مدى انخراط السكان 15 سنة فأكثر في سوق العمل. ونسبة المشاركة في سوق العمل في فلسطين قريبة من المعدل العام في منطقة الشرق الأوسط، حيث بلغت هذه النسبة في تركيا مثلاً 48%. ولكنها منخفضة مقارنة مع المستويات العالمية، فقد بلغت هذه النسبة في دول أمريكا اللاتينية 63%، و61% في كوريا الجنوبية.<sup>2</sup> وهذا الأساس يعود انخفاض مشاركة النساء في سوق العمل في فلسطين (كما تم نقاشه بالتفصيل في الصندوق رقم 2 في المراقب الاقتصادي الربعي عدد 51).

### توزيع العمالة

الربع الرابع: ارتفع عدد العاملين في فلسطين بمقدار 2% بين الربعين الرابع والثالث 2019 ووصل إلى 1,041 ألف. وتوزع

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020، مسح القوى العاملة (تشرين أول - كانون ثاني، 2019)، الربع الرابع 2019. رام الله - فلسطين.

2- قاعدة بيانات البنك الدولي.



0.6 نقطة مئوية عن الربع السابق. وجاء الانخفاض في معدل البطالة بين الربعين المتناظرين نتيجة انخفاض البطالة في الضفة الغربية بين الذكور والإناث، مقابل ارتفاعها في قطاع غزة في أوسط الذكور (أنظر الجدول 2-2).

الأداء السنوي: بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين 343.8 ألف شخص في العام 2019 (128.7 ألف شخص في الضفة مقابل 215.1 ألف شخص في القطاع). أما معدل البطالة فلقد وصل إلى 25.3% وهو أدنى بنحو 0.9 نقطة مئوية عما كان عليه في العام 2018. وجاء الانخفاض في معدل البطالة في فلسطين بين العامين نتيجة انخفاض معدل البطالة في الضفة الغربية بمقدار 2.7 نقاط مئوية ليصل إلى 14.6%، مقابل ارتفاعه في قطاع غزة بمقدار نقطتين مئويتين ليصل إلى 45.1%. ومعدل البطالة في قطاع غزة هو من بين أعلى معدلات البطالة في العالم، خاصة في أوساط الإناث، إذ وصل إلى 63.7% وهو ما يعني أنه من بين كل عشر إناث مستعدات للعمل، أربع منهن فقط يعملن (أنظر الجدول 2-2).

البطالة في فلسطين متركزة بشكل خاص بين الشباب. بلغ معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة 39%، مقارنة مع 14% للفئة العمرية (35-44 سنة)، و10% للفئة العمرية (45-54 سنة) كما يوضح الشكل 2-3. ومن أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب راجع الصندوق عن "مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل" في العدد 47 من المراقب.

من ناحية أخرى، يلاحظ أن البطالة تتخفف مع ارتفاع التعليم في أوساط الذكور، ولكن الأمر معكوس عند الإناث. وهذا يعود أساساً على الارتفاع الكبير في نسبة مشاركة الإناث المتعلّقات في سوق العمل مقارنة بالذكور، (أنظر الشكل 2-4 وراجع الصندوق عن رقم 1 في العدد 53 من المراقب والذي يوضح أن ارتفاع بطالة الإناث المتعلّقات مقارنة بغير المتعلّقات ليس بسبب تعليمهن ولكن بسبب الارتفاع الكبير في نسبة مشاركتهن في سوق العمل).

هؤلاء حسب مكان العمل بين 60% في الضفة الغربية و27% في القطاع و13% عامل في إسرائيل والمستعمرات (نحو 135 ألف عامل، و20% منهم لا يحملون تصاريح عمل). أما بالنسبة لتوزيع العاملين حسب قطاع العمل في الربع الرابع 2019، فإن نحو خمس العاملين يعملون في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى 36% في قطاع غزة (أنظر الشكل 2-2).

يعرض الجدول 1-2 التوزيع القطاعي للعاملين الفلسطينيين. يتضح من الجدول أن الفارق الرئيس بين التوزيع مع أو باستثناء العاملين في إسرائيل والمستعمرات هو بتأثير تركيز العاملين في إسرائيل في قطاع البناء والتشييد (65% من العاملين هناك). أيضاً يظهر الجدول أن هناك تبايناً في التوزيع النسبي للتشغيل بين الضفة والقطاع. إذ أن ارتفاع نسبة التشغيل في الضفة في الصناعة والمحاجر (14% مقابل 6% في قطاع غزة) يقابله ارتفاع في نسبة تشغيل عمال قطاع غزة في الخدمات (55% في قطاع غزة مقابل 34% في الضفة). أخيراً، تشير الأرقام إلى التديني الكبير في نسبة العاملين في قطاع غزة في البناء والتشييد (3% فقط)، وهذا يعود على الحصار الصارم التي تفرضه إسرائيل على دخول مواد البناء إلى القطاع (أنظر الصندوق عن القيود على استيراد المواد ثنائية الاستخدام في العدد 57 من المراقب الاقتصادي الربعي).

الأداء السنوي: ارتفع عدد العاملين بمقدار 6% بين العام 2018 والعام 2019 ووصل إلى 1,010 ألف عامل. وتوزعت زيادة العمالة بين 50 ألف عامل في السوق المحلي و4 آلاف في إسرائيل والمستعمرات. ولم يطرأ تغير ملحوظ على النسب السنوية في توزيع العاملين حسب مكان العمل أو حسب النشاط الاقتصادي، وهي بمجملها قريبة من النسب التي أشرنا إليها في الجدول 1-2.

## البطالة

الربع الرابع: بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين 329.6 ألف شخص نهاية الربع الرابع 2019. أما معدل البطالة (أي نسبة العاطلين عن العمل إلى عدد الأفراد في القوى العاملة) فلقد وصل إلى 24% في الربع الرابع 2019، وهو أدنى بنحو 0.2 نقطة مئوية عما كان عليه في الربع المناظر 2018، وبنحو

جدول 1-2: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي في الربع الرابع 2019 (نسبة مئوية)

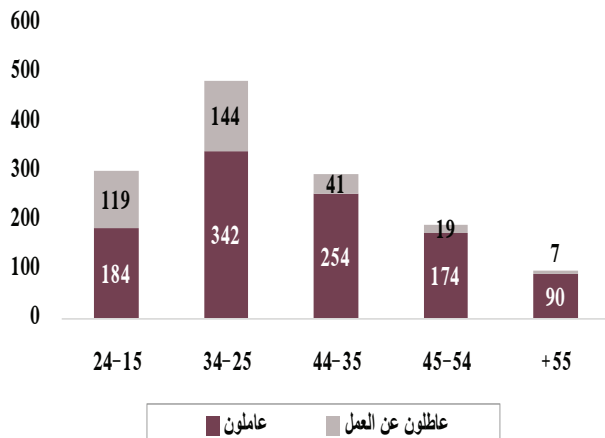
النشاط الاقتصادي	العاملين في فلسطين بما فيهم العاملين في إسرائيل والمستعمرات				
	فلسطين	فلسطين	إسرائيل والمستعمرات	قطاع غزة	الضفة الغربية
الزراعة والصيد والحراجه	7.0	7.0	6.9	6.8	7.1
محاجر وصناعة تحويلية	11.5	11.7	13.0	5.8	14.0
البناء والتشييد	10.8	17.7	64.6	2.8	14.3
التجارة والمطاعم والفنادق	23.8	21.9	9.2	21.4	24.9
النقل والتخزين والاتصالات	6.7	6.0	1.7	8.2	6.0
خدمات وغيرها	40.2	35.7	4.6	55.0	33.7
المجموع	100	100	100	100	100

جدول 2-2: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

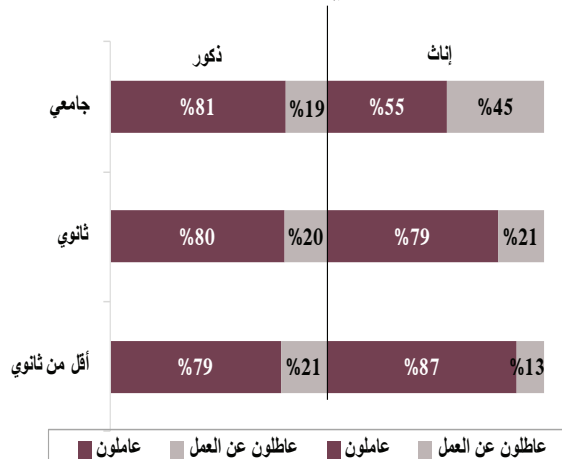
المنطقة/الجنس	ر4، 2018	ر3، 2019	ر4، 2019	2018	2019
الضفة الغربية	13.1	10.6	11.3	14.6	12.1
الضفة الغربية	27.2	25.9	24.9	29.3	25.8
المجموع	15.8	13.3	13.7	17.3	14.6
قطاع غزة	35.9	39.0	38.5	37.9	39.6
قطاع غزة	57.4	66.4	57.3	62.6	63.7
المجموع	40.9	45.1	42.7	43.1	45.1
فلسطين	20.5	20.3	20.6	22.4	21.4
فلسطين	38.8	42.3	38.0	41.9	41.2
المجموع	24.2	24.6	24.0	26.2	25.3

ملاحظة: أرقام الجدول مؤسسة على التعريف الجديد للبطالة الذي وضعه الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. وينص التعريف الضيق الجديد على أن البطالة تشمل فقط الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد وبحثوا بشكل جدي وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. وتبعاً لهذا تم استثناء المحبطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا للعمل خلال فترة الإسناد) من حساب البطالة. وأدى اعتماد مقياس البطالة المنقح إلى تغيير بسيط في معدل البطالة في الضفة الغربية، على عكس الأمر في قطاع غزة حيث كان التغيير أكبر نظراً لانتشار الإحباط من إيجاد عمل بشكل أوسع هناك (انخفاض معدل البطالة في القطاع من 52.0% إلى 43.2% في 2018). قارن بين معدلات المشاركة والبطالة حسب المنهج القديم والجديد في الملحق الإحصائي في نهاية المراقب الاقتصادي الحالي مع الملحق الإحصائي في العدد 56 من المراقب.

شكل 2-3: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (ألف شخص) (الربع الرابع 2019)



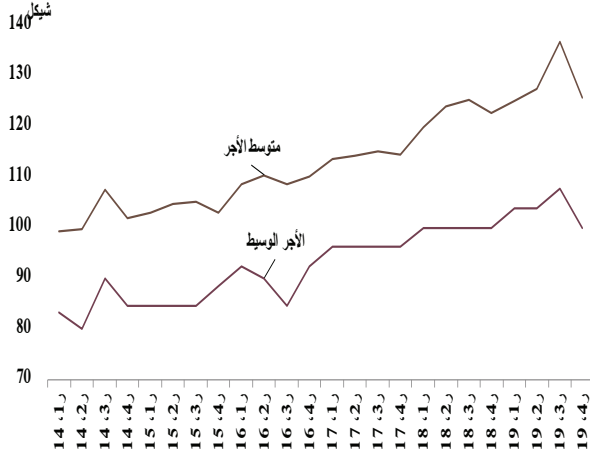
شكل 2-4: نسب العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي والجنس (الربع الرابع 2019)



## الأجور

الربع الرابع: بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين من فلسطين 125.6 شيكل في الربع الرابع 2019. ولقد انخفض متوسط الأجر اليومي بشكل ملحوظ لكافة العاملين، بمقدار 11.1 شيكل بين الربعين الرابع والثالث 2019. وجاء ذلك نتيجة انخفاض متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية بمقدار 9.7 شيكل، وفي إسرائيل والمستعمرات بمقدار 6.3 شيكل، مقابل ارتفاعه في قطاع غزة بمقدار 6.7 شيكل. ويخفي متوسط الأجر في فلسطين (125.6 شيكل/يوم) التباين الكبير بين: (1) متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة ومتوسط أجر عمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة أخرى. (2) متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة.

تشير أرقام الجدول 2-3 أن متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ أكثر من ضعف متوسط أجر العاملين في الضفة، وأربعة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة. وكما تشير الأرقام فإن متوسط الأجر في القطاع بلغ 53% فقط من مستواه في الضفة. لا بل أن الهوتان تتسعان أكثر عند أخذ الأجر الوسيط عوضاً عن المتوسط. والأجر الوسيط له دلالة أفضل من المتوسط لأن الأخير يخفي التباين الكبير بين العمال ذوي الأجر المرتفع والأجر المنخفض. والأجر الوسيط هو الأجر الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه (أنظر الشكل 2-5). وكما ذكرنا سابقاً أن متوسط الأجر في القطاع يبلغ 53% من مستواه في الضفة، إلا أن وسيط الأجر في القطاع يبلغ 40% فقط من وسيط الأجر في الضفة الغربية (أنظر الجدول 2-3).

شكل 2-5: متوسط ووسيط الأجر اليومي للمستخدمين  
معلوماتي الأجر في فلسطين (شيكال)

الأداء السنوي: ارتفع عدد المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى من 105 ألف نهاية 2019 إلى 109 ألف نهاية 2018 (بنسبة زيادة 4%، موزعة بين 17% في الضفة و12% في القطاع). وتركز معظم الارتفاع هذا بين الذكور، إذ بقي عدد الإناث كما هو تقريباً. كما بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه هؤلاء 753 شيكال.

### عمالة الأطفال

الربع الرابع: انخفضت عمالة الأطفال (10-17 سنة) في الربع الرابع 2019 في فلسطين مقارنة مع الربع السابق بشكل طفيف ووصلت إلى 3.2% (من إجمالي عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10-17 سنة) مقارنة مع 3.3% في الربع السابق. وتوزعت النسبة بين 4.5% في الضفة الغربية مقابل 1.4% في قطاع غزة (أنظر الصندوق 3 في العدد 53 من المراقب لمزيد من التحليل حول عمالة الأطفال في فلسطين).

الأداء السنوي: ارتفعت بشكل طفيف نسبة عمالة الأطفال في الضفة الغربية من 4% إلى 4.3% بين عامي 2018 و2019، بينما بقيت النسبة على حالها تقريباً دون تغيير في قطاع غزة خلال نفس الفترة.

جدول 2-3: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكال للمستخدمين  
معلوماتي الأجر في فلسطين (الربع الرابع 2019) (شيكال)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	118.1	100.0
قطاع غزة	62.6	40.0
إسرائيل والمستعمرات	254.8	250.8
المجموع	125.6	100.0

الأداء السنوي: ارتفع متوسط الأجر اليومي في العام 2019 مقارنة بالعام 2018 بمقدار 5.6 شيكال، ليصل إلى 128.6 شيكال. وجاء ذلك نتيجة ارتفاع متوسط أجر العاملين في الضفة بمقدار 9.5 شيكال، وفي إسرائيل والمستعمرات بمقدار 11.3 شيكال، بينما انخفض متوسط الأجر في قطاع غزة بمقدار 1.9 شيكال، كما ارتفع الأجر الوسيط اليومي في فلسطين من 100 شيكال إلى 103.8 شيكال بين العاملين (أنظر الجدول 2-4).

جدول 2-4: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكال للمستخدمين  
معلوماتي الأجر في فلسطين (2018-2019) (شيكال)

مكان العمل	2018		2019	
	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	109.4	100	118.9	100
قطاع غزة	63.1	44.2	61.2	40
إسرائيل والمستوطنات	243.1	250	254.4	250
المجموع	123.0	100	128.6	103.8

### الحد الأدنى للأجور

الربع الرابع: بلغت نسبة الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكال (وهو مبلغ الحد الأدنى للأجور في فلسطين) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين خلال الربع الرابع 2019 نحو 31% (35% بين الإناث، و30% بين الذكور). كما بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه هؤلاء 727 شيكال. أما عند المقارنة بين الضفة والقطاع فإن 9% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى مقابل 79% في قطاع غزة (أنظر الجدول 2-5).

جدول 2-5: عدد ومتوسط أجر العاملين بأجر والذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر (لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات) الربع الرابع 2019

الضفة الغربية	عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص (ألف شخص)			عدد المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى (شيكال)			متوسط الأجر الشهري للذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى (شيكال)		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
الضفة الغربية	219	46	265	12	12	24	1,094	962	1,027
قطاع غزة	97	23	120	12	83	95	666	556	652
فلسطين	316	69	385	24	95	119	718	760	727

## صندوق 2: العمل في إسرائيل: مكاسب على المدى القصير ومثالب على المدى الطويل

دافع الباحث يوهانس أجاهاي، من جامعة "هومبولدت" في برلين، عن أطروحة دكتوراه بعنوان "العوائق على حركية التجارة والعمل في مناطق النزاع: تحليل على امتداد الاقتصاد مع تطبيق على الاقتصاد الفلسطيني"<sup>1</sup>. ولتبرير اختيار موضوع الأطروحة ذكر الباحث أنّ التأثيرات الشاملة للخيارات السياسية المتعلقة بالعمل والتجارة على الاقتصاد الفلسطيني لم تدرس بما فيه الكفاية، وأنّ معظم الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع اعتمدت التحليل الوصفي أو اقتصر على التحليل الكلي الذي يعجز عن تقديم صورة مفصلة للأثار المترتبة والمتعددة للخيارات السياسية. وعلى الرغم من أنّ عنوان الأطروحة يذكر اقتصاد فلسطين، إلا أنّ التحليل اقتصر على الضفة الغربية حصراً. وعزى المؤلف هذا إلى أنّ الحظر على انتقال عمال قطاع غزة للعمل في إسرائيل كان شاملاً خلال الفترة الزمنية التي غطاها التحليل.

### أهداف وبنية الأطروحة

سعى الباحث في أطروحته إلى تحقيق عدد من الأهداف: أولاً، تطوير قاعدة بيانات متكاملة ومتزايدة يمكن استخدامها في نماذج المحاكاة الرياضية لتقييم آثار السياسات الاقتصادية على اقتصاد الضفة الغربية (وهو ما يعرف باسم مصفوفة الحساب الاجتماعي، أو SAM). ثم تعريف وصياغة النموذج الرياضي الذي يصور شروط سوق العمل في الضفة الغربية، والذي يسمح بملاحقة آثار التبدلات السياسية على بنية المتغيرات في الاقتصاد (أي تطوير نموذج يعرف باسم CGE لاقتصاد الضفة الغربية). ثانياً، استخدام قاعدة البيانات والنموذج الرياضي لتحليل تأثيرات التبدل في عدد عمال الضفة الذين يعملون في إسرائيل على اقتصاد الضفة الغربية في المدى القصير أولاً ثم على المدى الطويل.<sup>2</sup> ثالثاً، دراسة أثر تغيير النظام التجاري الحالي (الاتحاد الجمركي مع إسرائيل) على اقتصاد الضفة الغربية.

لكن الصورة تختلف على المدى الطويل، حيث تبدأ عوارض "المرض الهولندي" بالظهور.<sup>3</sup> إذ يؤدي انتقال العمل إلى إسرائيل إلى ارتفاع الأجور في الضفة. ومع تدفق كميات كبيرة من الدخل من إسرائيل يؤدي هذا إلى تقليص حوافز العمل والإنتاج في قطاع البضائع التبادلية (Tradable Goods) وانتقال العمل إلى القطاعات غير التبادلية في الضفة. ويتوافق ارتفاع الأجور مع ارتفاع في القيمة الحقيقية لسعر الصرف، وهو ما ينعكس في تدهور تنافسية صادرات الضفة إلى العالم الخارجي. وتوصل التقدير الكمي للآثار على المدى الطويل إلى أنّ الإنتاج المحلي في الضفة سوف ينخفض بنسبة 2.1% بالمتوسط، وأنّ قطاع الصناعة سيكون الأكثر تأثراً بارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وأنّ الناتج المحلي الإجمالي سوف يتقلص بنسبة 1.1%. بالمقابل فإنّ تدفق الدخل الإضافي من إسرائيل سوف يسمح بمزيد من الاستهلاك للعائلات وسيؤدي إلى زيادة الرفاه بنسبة 1.8% بالمتوسط.

ثانياً، ما هو النظام التجاري الأفضل للضفة الغربية؟ قام الباحث بمحاكاة سيناريوهين بالمقارنة مع النظام الحالي (الاتحاد الجمركي مع إسرائيل)، الأول يتم فيه إلغاء التعرفة الجمركية على كافة السلع المستوردة من كافة الدول (بما فيها إسرائيل)، والثاني يتم فيه فرض تعريفات جمركية عالية نسبياً تطبق بشكل موحد على الواردات من مختلف الدول، بما فيها إسرائيل أيضاً. توصلت النتائج إلى أنّ السيناريو الأول هو الأفضل بالعلاقة مع صافي الزيادة في الرفاه، وأنّ إلغاء التعرفة يؤدي إلى تحسن كافة المؤشرات الاقتصادية الكلية بالمقارنة مع الوضع الحالي: انخفاض البطالة من 17.3% إلى 5.9%، وزيادة الإنتاج بنسبة 13.3%، وارتفاع إيرادات الحكومة بنسبة 6.4% على الرغم من خسارة إيرادات التعرفة، وهو رفاه العائلات بنسبة 19.9% (مع تحيز لصالح العائلات الغنية). أما السيناريو الثاني فيتوافق مع انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.4% مقارنة مع النظام الحالي. ويتوصل التحليل إلى أنّ إقامة علاقات تجارية تفضيلية مع إسرائيل (اتفاق تجارة حرة مثلاً) سيؤدي إلى وضع أفضل من السيناريو الثاني (سيؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي بنسبة 3.5% فقط)، ولكن إلى وضع أسوأ من السيناريو الأول نظراً لأنّ إسرائيل ستبقى الشريك التجاري الأكثر أهمية للضفة الغربية. ولكن الباحث يعترف بأنّ الانفكاك من الاتحاد الجمركي مع إسرائيل

تضمنت الأطروحة 10 فصول (293 صفحة)، خصص الباحث الفصول الثلاثة الأولى لعرض نظري منهجية بناء مصفوفات الحساب الاجتماعي ونماذج التوازن العام الرياضية. وقدم الفصل الرابع صورة عامة عن بنية اقتصاد الضفة الغربية مع عرض طبيعة القيود التي يعاني منها بحكم العلاقة مع إسرائيل. الفصلان اللاحقان تم تخصيصهما لتطوير مصفوفة الحساب الاجتماعي وبناء النموذج الرياضي الأكثر تلامهاً مع طبيعة سوق العمل في الضفة. وتناولت الفصول الثلاثة اللاحقة نتائج المحاكاة النموذج للتبدل في عدد العاملين في إسرائيل على المدى القصير والطويل، والتبدل في النظام التجاري. أخيراً خصص الباحث الفصل العاشر للتوصيات السياسية على ضوء نتائج المحاكاة.

### نتائج التحليل

بعد صياغة مصفوفة الحساب الاجتماعي والنموذج الرياضي واختبار ملائحته تحت الفرضيات المختلفة لسوق العمل، قام الباحث

1 Johanes Agbahey, "Barriers to Trade and Labour Mobility in Conflict-Affected Regions: An Economy-Wide Analysis with Applications to the Palestinian Economy", October 2018. <https://edoc.hu-berlin.de/handle/18452/20371>

2 لاحظ أنّ الفرق بين المدى القصير والطويل يتمثل في تباين الفرضيات التي تحكم أداء سوق العمل الفلسطيني على المدى القصير والطويل في النموذج الرياضي.

3- من أجل عرض أوفى لعوارض وتبعات الظرف الاقتصادي الذي يعرف باسم "المرض الهولندي" يمكن مراجعة المراقب الاقتصادي الربعي العدد 55.

### 3- المالية العامة<sup>1</sup>

#### الإيرادات العامة

شهدت موازنة الحكومة الفلسطينية تحديات صعبة، وإن لم تكن غير مسبوقة، خلال العام 2019. وجاء هذا نتيجة توقف تحويلات المقاصة من إسرائيل خلال الفترة من شباط وحتى أيلول. وكان من الطبيعي أن ينعكس توقف التحويلات على التوزيع المنتظم للإيرادات والنفقات بين أرباع السنة. ويمكن مراجعة مسببات توقف التحويلات والإجراءات التي لجأت إليها الحكومة للتعامل مع فقدان نحو نصف إيراداتها الشهرية في العدد 57 من المراقب الاقتصادي الربعي.

#### الإيرادات العامة

الربع الرابع: بلغ صافي الإيرادات العامة والمنح في الربع الرابع من العام 2019 نحو 4.3 مليار شيكل. وبمثل هذا انخفاضاً بنحو 3% مقارنة بالربع السابق، وارتفاعاً بنحو 28% مقارنة بالربع المناظر 2018. وجاء الانخفاض بشكل رئيس نتيجة التراجع الكبير في المنح والمساعدات الخارجية المقدمة في هذا الربع مقارنة بالسابق، بنحو 35% (أنظر الجدول 1-3). أما الارتفاع بالمقارنة مع الربع المناظر فلقد تحقق نتيجة نمو صافي الإيرادات العامة بنحو 54%، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى الاتفاق مع الجانب الإسرائيلي الذي تم بموجبه تحويل إيرادات المقاصة عن الأشهر الماضية من العام نفسه، وهو ما أدى إلى زيادة تحويلات المقاصة، من نحو 1.6 إلى 3 مليار شيكل.

جدول 1-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2018		2019	
	الربع الرابع	إجمالي العام	الربع الرابع	إجمالي العام
دعم الموازنة	679.4	1,840.5	292.4	1,776.4
منح عربية	410	1,090.1	107.3	876.3
الدول الأخرى	269.4	750.0	185.1	900.1
التمويل التطويري	156.1	571.1	107.7	114.7 (30.8)
إجمالي المنح والمساعدات	835.5	2,411.6	407.1	1,745.6

\* تم خلال الربع الأول (2019) إعادة مبلغ بحوالي 448.1 مليون شيكل إلى القنصلية الأمريكية لإغلاق حساب منحة أمريكية سابقة، وهو ما انعكس في قيمة المنح لدعم المشاريع التطويرية التي ظهرت وكأنها تراجعت بنحو 354.4 مليون شيكل.  
ملاحظة: الأرقام بين الأقواس سالبة

بالمقابل شهد صافي الإيرادات العامة ارتفاعاً بنحو 3% مقارنة بالربع السابق، إلى 3.9 مليار شيكل. ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع إيرادات المقاصة أيضاً بنحو 6%، فيما استقرت إيرادات الجباية المحلية على ذات مستواها في الربع السابق، نحو 1 مليار شيكل. وتحقق هذا نتيجة ارتفاع

1- مصدر البيانات في هذا الجزء هو: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2019: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (كانون أول، 2019).

يمكن أن يتيح للاقتصاد الفلسطيني خيارات تجارية أفضل وأرحب على المدى الطويل، وأن النموذج الرياضي المطبق يعجز عن التقاط هذا النوع من المزايا (ص 206).

#### التوصيات

بظل محدودية فرص وخيارات النمو في الضفة فإن زيادة فرص العمل في إسرائيل تترافق مع ارتفاع في الرفاه، ولكن من المهم الحد من آثار المرض الهولندي. ويمكن تحقيق ذلك بفرض ضريبة على أجور العاملين في إسرائيل واستخدام حصيلة هذه الضريبة لتشجيع الاستثمار المحلي وصيانة تنافسية البضائع في السوق الدولية. وستؤدي الضريبة إلى تقلص جاذبية العمل في إسرائيل وتحد من الاعتمادية الهيكلية على سوق العمل الإسرائيلي. أما فيما يتعلق بالنظام التجاري فإن الباحث يؤكد على أهمية تأثير سعر صرف العملة الحقيقي على السياسة التجارية وإلى الحاجة للسيادة على سعر الصرف بالمستقبل، كما يشير إلى إمكانية توفير حماية أعلى لقطاع الزراعة والمواد الغذائية ولكن هذا سيكون على حساب رفاه المستهلكين.

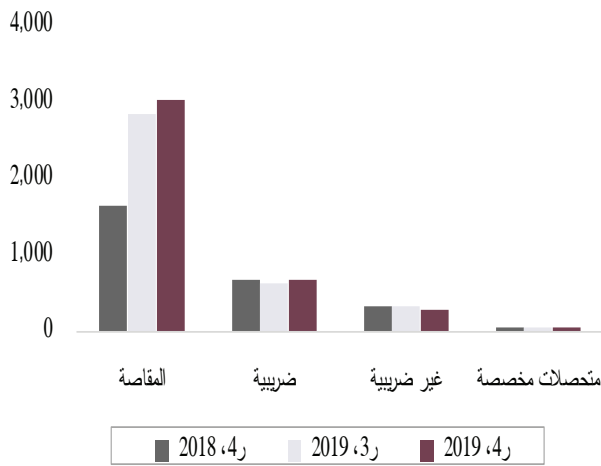
#### نتائج متوقعة ولكن منهجية متقدمة وقاعدة بيانات شاملة

تعيد نتائج وتوصيات الدراسة ما توصلت إليه الدراسات الأخرى من وجود تعارض (علاقة تضادية) بين تصدير العمل إلى إسرائيل وتصدير البضائع والخدمات إلى العالم الخارجي. التحليل الحالي يقول باختصار أن الزيادة في تصدير العمل إلى إسرائيل يؤدي إلى تحسن في رفاه (استهلاك) العائلات على المدى القصير والطويل أيضاً، إلا أنها تقود على المدى الطويل إلى تقليص النمو الاقتصادي نتيجة التأثير على ارتفاع الأجور المحلية وتدهور التنافسية الدولية. كما تؤكد أن النظام التجاري غير التمييزي (NDTR)، مع معدلات تعرفه متدنية، هو النظام الأمثل للدولة الصغيرة ذات الموارد المحدودة.

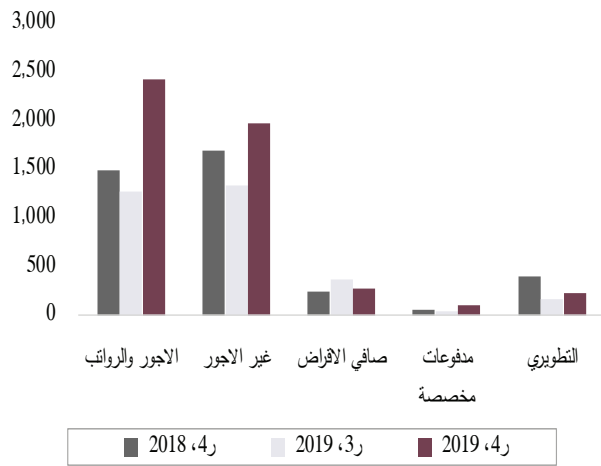
على الرغم من أن الأطروحة لم تتوصل إلى نتائج مفاجئة أو توصيات غير معهودة، إلا أنها تشكل إضافة نوعية لأدبيات صياغة نماذج رياضية لإقتصاد الفلسطيني. إذ أن مصفوفة الحساب الاجتماعي (SAM) التي طورها الباحث، والتي يمكن استخدامها في تطبيق نماذج اقتصادية بديلة، هي من الأكثر شمولاً وتفصيلاً التي تم وضعها لاقتصاد الضفة. إذ تتكون من 376 حساب (منها 83 مجموعة سلعية و49 نشاط و59 عامل إنتاج). ويحظى القطاع الزراعي فيها بثمانية مجموعات سلعية وأربعة نشاطات. وهناك حساب خاص للمؤسسات غير الهادفة للربح ومدفوعات الزكاة. وتصور المصفوفة سلوك العائلات عبر 110 مجموعات مختلفة<sup>4</sup> من ناحية أخرى فإن نموذج التوازن الكلي الذي وضعه الباحث هو واحد من أفضل النماذج لاقتصاد الضفة الغربية من جهة التركيز بشكل خاص على سوق العمل. إذ أخذ النموذج بعين الاعتبار تشرذم (Segmentation) سوق العمل الفلسطيني، ووجود البطالة في الاقتصاد (في تحليل المدى القصير)، وتأثير الضارب (Multiplier) على دخل العمال العاملين في إسرائيل. كما وفرت الأطروحة مراجعة وعرضاً شاملاً لمنهجية بناء مصفوفات الحساب الاجتماعي ونماذج التوازن العام.

4- استخدم الباحث نسخة أقل تفصيلاً من مصفوفة الحساب الاجتماعي هذه عند تطبيق النموذج الرياضي الذي قام بصياغته. وتتضمن النسخة المصغرة 183 حساب، منها 84 مجموعة سلعية و36 نشاط، مع 20 مجموعة أرية مصنفة حسب مستوى الدخل وعدد من المعايير الاجتماعية.

شكل 3-1: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)



شكل 3-2: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)



الأداء السنوي: انخفضت النفقات العامة الفعلية بنحو 3% في العام 2019 مقارنة بالعام 2018، لتبلغ حوالي 13.7 مليار شيكل. استقرت نفقات الأجور والرواتب تقريباً عند نفس مستواها في العام السابق (ارتفاع طفيف بنحو 1%)، لتبلغ حوالي 6 مليار شيكل. كما انخفضت نفقات غير الأجور بنحو 7%، لتبلغ حوالي 5.7 مليار شيكل، كذلك انخفضت النفقات التطويرية بنسبة 29%، لتبلغ حوالي 0.7 مليار شيكل. بالمقابل ارتفع صافي الإقراض بنسبة 18%، ليبلغ حوالي 1.1 مليار شيكل، فيما بلغت المدفوعات المخصصة حوالي 260.3 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 166.1 مليون شيكل خلال العام 2018 (أنظر الجدول 3-2).

### الفائض/العجز المالي

الربع الرابع: شكلت الإيرادات العامة والمنح (صافي) نحو 85% من الإنفاق العام الفعلي خلال هذا الربع. أي أنّ عجز الموازنة على الأساس النقدي بلغ 15% خلال الربع الرابع. أما على أساس الإلتزام فلقد كان العجز أعلى، نحو 32% (أنظر الجدول 3-3).

الإيرادات الضريبية بنسبة 7% لتصل إلى 0.7 مليار شيكل، مقابل انخفاض الإيرادات غير الضريبية بنحو 13%، لتصل إلى حوالي 0.3 مليار شيكل (أنظر الشكل 3-1).

الأداء السنوي: انخفض صافي الإيرادات العامة والمنح في العام 2019 بنحو 9% مقارنة مع العام 2018، ليصل إلى 13.5 مليار شيكل، نتيجة انخفاض كافة بنود الإيرادات. إذ شهدت المنح والمساعدات الخارجية انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 28%، لتبلغ حوالي 1.7 مليار شيكل. كما انخفضت إيرادات المقاصة بنحو 3%، لتبلغ حوالي 7.9 مليار شيكل. وانخفضت إيرادات الجباية المحلية بنحو 10%، لتصل ما يقارب 4.3 مليار شيكل، حيث تراجع الإيرادات الضريبية بنسبة 9%، لتبلغ حوالي 2.7 مليار شيكل، وتراجعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 17%، لتبلغ حوالي 1.3 مليار شيكل. وشكلت الإيرادات الضريبية 63% من إيرادات الجباية المحلية في العام 2019، مقابل حصة 29% للإيرادات غير الضريبية (أنظر الجدول 3-2).

جدول 3-2: الإيرادات والنفقات للحكومة الفلسطينية للأعوام 2018 و2019 (أساس نقدي)

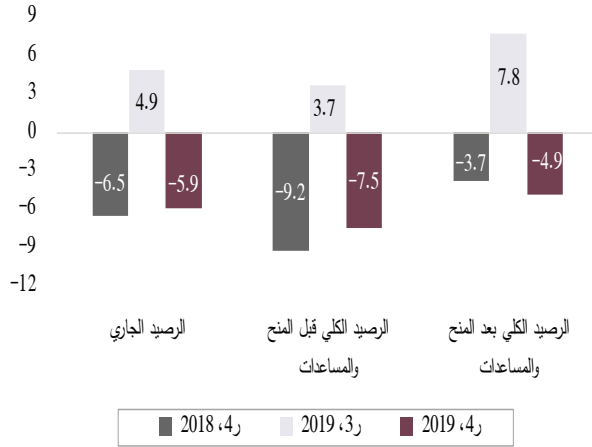
البند	2018	2019
صافي الإيرادات العامة والمنح	14,819.5	13,458.9
إجمالي صافي الإيرادات	12,407.9	11,713.3
الإيرادات المحلية والارجاعات الضريبية	4,315.9	3,844.5
اجمالي إيرادات المقاصة	8,091.9	7,868.8
اجمالي النفقات	14,142.2	13,353.9
النفقات والأجور	5,946.6	5,977.3
نفقات غير الأجور والمدفوعات المخصصة	6,220.2	5,920.5
صافي الإقراض	967.3	1,138.2
النفقات التطويرية	1,008.1	711.8

### النفقات العامة<sup>2</sup>

الربع الرابع: ارتفع الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الرابع من العام 2019 بنحو 57%، مقارنة بالربع السابق ليبلغ حوالي 5 مليار شيكل. ونتج هذا عن ارتفاع الإنفاق على بند الأجور والرواتب بنحو 91% (بمقدار الضعف) إلى حوالي 2.4 مليار شيكل، ويعود السبب الرئيس في هذا الارتفاع إلى تسديد فاتورة الأجور والرواتب بشكل كامل خلال هذا الربع، بالإضافة إلى تسديد حوالي 689.8 مليون شيكل من متأخرات الرواتب والأجور في الأرباع السابقة. كما ارتفعت نفقات غير الأجور بنحو 48% إلى 2 مليار شيكل. بالمقابل انخفض صافي الإقراض بنسبة 23% ليبلغ حوالي 0.3 مليار شيكل. أما بالمقارنة مع الربع المناظر 2018 فلقد ارتفع الإنفاق الفعلي في الربع الرابع بنسبة 29%. وجاء هذا نتيجة ارتفاع فاتورة الأجور والرواتب بنسبة 63%، وبنفقات غير الأجور بنسبة 17% وصافي الإقراض بنسبة 16%. (أنظر الشكل 3-2).

2- قامت وزارة المالية بتعديل نظام تسجيل بند الرواتب والأجور في الموازنة، إذ عوضا عن تسجيلها في الشهر اللاحق على دفعها باتت الآن تسجل في موازنة الشهر ذاته. ونتج عن هذا أن الربع الرابع 2019 شهد تسجيل دفع الرواتب والأجور 4 مرات عوضا عن 3. ولقد قمنا هنا بالانقصار على تسجيل الرواتب والأجور 3 مرات فقط خلال الربع الرابع حتى تستقيم مقارنة النفقات بين أرباع السنة وبين العام 2019 والعام السابق.

شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي (أساس نقدي)  
نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)



وهو ما يعادل نحو 0.5% من الناتج المحلي، مقارنة بفائض بلغ نحو 0.7 مليار شيكل في العام 2018. أما عجز الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات على أساس الالتزام فقد بلغ 4.5 مليار شيكل في العام 2019، مقارنة بنحو 3.8 مليار شيكل في العام 2018، وساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى نحو 2.7 مليار شيكل في العام 2019، مقارنة بعجز 1.4 مليار شيكل في العام السابق (أنظر الجدول 3-3).

### المتأخرات الحكومية

الربع الرابع: انخفضت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الرابع 2019 بشكل كبير مقارنة بالربع السابق والمناظر، لتبلغ حوالي 43.5 مليون شيكل، مقارنة بنحو 1.1 مليار شيكل في الربع السابق، ونحو 804.3 مليون شيكل في الربع المناظر. ولم تشكل هذه المتأخرات سوى حوالي 1% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال هذا الربع. وتوزعت المتأخرات خلال هذا الربع بين متأخرات غير الأجور بنحو 490.2 مليون شيكل، ومتأخرات النفقات التطويرية 144.4 مليون شيكل، والإرجاعات الضريبية 57.3 شيكل. ويعود الانخفاض في المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا الربع نتيجة قيام الحكومة بتسديد جزء كبير من الالتزامات المترتبة عليها، بالإضافة إلى سداد بعض

أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة الفعلية خلال الربع الرابع 2019، إلى عجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات بحوالي 1.2 مليار شيكل (أو ما نسبته 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي). وساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تخفيض هذا العجز إلى حوالي 0.8 مليار شيكل (على الأساس النقدي) وهو ما يعادل نحو 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي (أنظر الشكل 3-3). أما عجز الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات على أساس الالتزام فقد بلغ نحو 2 مليار شيكل، مقابل نحو 1.6 مليار شيكل بعد المنح والمساعدات.

الجدول 3-3: عجز الموازنة على الأساس النقدي وأساس الالتزام في الربع الرابع والعام 2019 (مليون شيكل)

البند	2019		الربع الرابع 2019	
	التزام	نقدي	التزام	نقدي
الإيرادات العامة	12,383.2	11,713.3	2,961.0	3,862.4
المنح والمساعدات الخارجية	1745.6	1745.6	407.1	407.1
النفقات	16,863.9	13,747.8	4,921.1	5,021.9
الرصيد قبل المنح والمساعدات الخارجية	(4,480.7)	(2,034.5)	(1,960.1)	(1,159.5)
الرصيد بعد المنح والمساعدات الخارجية	(2,735.1)	(288.9)	(1,553.0)	(752.4)
نسبة الإيرادات العامة والمنح إلى النفقات (%)	%84	%98	%68	%85

• الأرقام بين الأقواس سالبة

الأداء السنوي: غطت الإيرادات العامة والمنح (صافي) نحو 98% من الإنفاق الفعلي في العام 2019 (أساس نقدي) مقارنة بنحو 105% في العام 2018. بالمقابل بلغ العجز على أساس الالتزام 16% خلال العام 2019 مقارنة مع 8% في العام 2018 (أنظر الجدول 3-3).

بلغ العجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات نحو 2 مليار شيكل في العام 2019 (ما نسبته 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بنحو 1.7 مليار شيكل في العام 2018. وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تخفيض هذا العجز إلى حوالي 0.3 مليار شيكل في العام 2019 (على الأساس النقدي)

جدول 4-3: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2019				2018	
	الربع الرابع 2019	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع 2018	البيان
إرجاعات ضريبية	133.0	57.3	19.6	17.6	38.5	110.1
الأجور والرواتب	673.3	(689.8)	409.6	593.6	359.9	476.9
نفقات غير الأجور	1,873.0	490.2	492.7	556.7	333.4	1,086.5
النفقات التطويرية	503.1	144.4	122.9	130.8	105.0	294.9
مدفوعات مخصصة	67.0	(45.6)	9.9	27.6	75.1	108.2
إجمالي المتأخرات	3,249.4	43.5	1,054.7	1,326.3	911.9	2,076.6

• الأرقام بين أقواس هي أرقام سالبة.

## جدول 3-5: الدين العام الحكومي (مليون شيكل)

البيان	2019				2018
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الرابع
الدين الحكومي المحلي	4,668.0	5,628.8	6,200.2	5,451.8	5,034.0
المصارف	4,617.3	5,578.2	6,149.6	5,401.2	4,983.3
مؤسسات عامة	50.7	50.6	50.6	50.6	50.7
الدين الحكومي الخارجي	3,744.3	3,783.7	3,950.2	4,210.2	3,882.1
الدين العام الحكومي	8,412.2	9,412.5	10,150.4	9,662.0	8,916.1
الفوائد المدفوعة	41.1	57.3	37.5	31.6	45.3
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي* الاسمي	13.6%	15.5%	17.1%	16.4%	14.6%

\* تختلف هذه النسب تختلف بشكل بسيط عند احتساب الأرقام بالدولار الأمريكي، نتيجة أثر سعر الصرف.

## الدين العام الحكومي

الربع الرابع: انخفض الدين العام الحكومي (مقوماً بالشيكل) نهاية الربع الرابع 2019، بنحو 5% مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 9.7 مليار شيكل. وجاء هذا نتيجة انخفاض الدين المحلي مقابل ارتفاع الدين الخارجي بنسبة 6.5%. وبلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 31.6 مليون شيكل، منها 26.4 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين المحلي و5.2 مليون شيكل على الدين الخارجي.

الأداء السنوي: ارتفع الدين العام بنحو 420 مليون شيكل بين نهاية 2019 و2018، أو بنسبة 8%، ليبلغ حوالي 9.7 مليار شيكل. ويمثل هذا نحو 16.4% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وتوزع الدين بين 56% للدين المحلي مقابل نحو 44% حصة الدين الخارجي<sup>3</sup> (أنظر الجدول 3-5 والصندوق عن تطور الدين العام 2012-2019 في هذا العدد من المراقب).

3- انخفضت مديونية الحكومة مقومةً بالدولار نهاية الربع الرابع 2019 بنحو 4.1% مقارنة بالربع السابق، فيما ارتفعت بنحو 18% بين نهاية العامين، إلى حوالي 2.8 مليون دولار. ويعود التباين في نسب التغير بالدولار وبالشيكل إلى تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل.

من متأخرات سابقة. فقد تم دفع فاتورة الأجور والرواتب بشكل كامل خلال هذا الربع، بالإضافة إلى سداد حوالي 689.8 مليون شيكل من المتأخرات السابقة. كذلك تم دفع كامل المدفوعات المخصصة بالإضافة لسداد حوالي 45.6 مليون شيكل من متأخرات هذا البند. كما تمكنت الحكومة خلال هذا الربع من سداد نحو 608.8 مليون شيكل من متأخرات غير الاجور والنفقات التطويرية والإرجاعات الضريبية البالغة نحو 692 مليون شيكل (أنظر الجدول 3-4).

الأداء السنوي: بلغ إجمالي المتأخرات المترتبة على الحكومة في العام 2019 حوالي 3.2 مليار شيكل، مقارنة مع 2.1 مليار شيكل في العام 2018 وهو ما يشكل ارتفاعاً بنسبة 56%. وتوزعت، بين متأخرات نفقات غير الأجور بما يقارب 1.9 مليار شيكل، ومتأخرات الأجور والرواتب بنحو 0.7 مليار شيكل، ومتأخرات النفقات التطويرية بنصف مليار شيكل، ومتأخرات المدفوعات المخصصة والإرجاعات الضريبية، بحوالي 0.2 مليار شيكل. وعلى ذلك بلغت المتأخرات الصافية المتراكمة مع نهاية العام 2019 حوالي 14.5 مليار شيكل، أو ما يعادل 3.9 مليار دولار (أنظر الجدول 3-4 وراجع الصندوق عن تطور المتأخرات 2012-2019 في هذا العدد من المراقب لمزيد من التفصيل).

## صندوق 3: تطور الدين العام والمتأخرات على الحكومة الفلسطينية 2012-2019

وعند النظر في مكونات الدين الحكومي بشقيه، الداخلي والخارجي، يظهر أن الدين الحكومي الخارجي ظل مستقراً خلال السنوات الماضية عند نحو مليار دولار تقريباً، باستثناء ارتفاع بسيط في العام 2019، نتيجة قرض مقدم من البنك القطري الوطني بقيمة 175 مليون دولار، ليصل الدين الخارجي آنذاك إلى نحو 1.2 مليار دولار. وعلى العكس من ذلك، يلاحظ تذبذب الدين الحكومي المحلي نظراً لارتباطه بالوضع المالي للحكومة ومدى تدفق وتوفير التمويل اللازم (خاصة إيرادات المقاصة). ويعود نحو 99% من الدين المحلي الحكومي إلى المصارف العاملة في فلسطين، إذ تعتمد الحكومة بشكل أساسي على القطاع المصرفي لتمويل التزاماتها عند عجز الرصيد الكلي. ويوضح الشكل 1 علاقة الارتباط الطردية بين الدين المحلي الحكومي والعجز في الرصيد الكلي للموازنة (بعد المنح والمساعدات الخارجية).

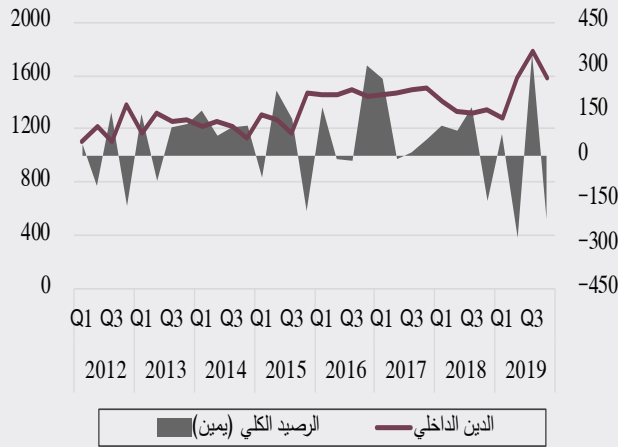
يتناول هذا الصندوق مستوى وخصائص الدين العام استناداً إلى بيانات وزارة المالية -التقارير المالية الشهرية. كما يتناول توزيع الدين بين محلي وخارجي والفوائد المستحقة عليهما، بالإضافة إلى المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية.

## الدين العام الحكومي

أظهر الدين الحكومي الفلسطيني ميلاً للاستقرار على مبلغ يتراوح بين 2.3-2.5 مليار دولار خلال الفترة 2012-2018. ولكن الدين ارتفع مع نهاية العام 2019 ليبلغ نحو 2.8 مليار دولار (9.7 مليار شيكل)، ليشكل بذلك نحو 16.4% من الناتج المحلي الإجمالي. وحدث هذا نتيجة توقف تحويلات المقاصة خلال العام مما دفع الحكومة للاستدانة من القطاع المصرفي للوفاء ببعض التزاماتها.



شكل (1): تطور الدين العام والعجز في رصيد الموازنة الكلي (مليون دولار)



توزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنسبة تزيد عن النصف، نحو 55% بالمتوسط خلال 2012-2019، وبنسبة تعادل 9.2% من الناتج المحلي الاجمالي، بينما يستقطع الدين الحكومي الخارجي نحو 45%، وبنسبة 7.1% من الناتج المحلي الاجمالي.

### الدين الحكومي المحلي

تشكل المصارف المصدر الأساسي للدين الحكومي المحلي كما ذكرنا. ويتوزع هذا الدين بين قروض، وجاري مدين، وقروض هيئة البترول بكفالة وزارة المالية. ويوضح الجدول 1 بنية الدين المحلي خلال السنوات 2012-2019. ويتصف الدين المحلي بأن معظمه دين قصير الأجل، حيث شكلت القروض بالإضافة إلى الجاري مدين نحو 59% من إجمالي الاقتراض من المصارف. يضاف إليها نسبة القروض الممنوحة لهيئة البترول (نظراً لأنها قروض قصيرة الأجل أيضاً) والتي بلغت نحو 19% بالمتوسط من إجمالي الاقتراض. بالمقابل بلغت حصة القروض طويلة الأجل نحو 22% من إجمالي الاقتراض من المصارف (أنظر الجدول 1).

جدول (1): الدين الحكومي المحلي خلال الفترة 2012-2019 (مليون دولار)

السنة	الدين المحلي	المصارف	القروض		جاري مدين	قروض هيئة البترول (قصيرة الأجل)	قروض مؤسسات عامة أخرى	نسبة الدين المحلي الى الناتج المحلي
			طويلة الأجل	قصيرة الأجل				
2012	1,384.8	1,376.6	336.6	382.0	480.3	177.6	8.2	11.3%
2013	1,267.6	1,253.0	298.2	363.1	366.3	225.4	14.6	9.4%
2014	1,128	1,114.6	465.3	165.7	302.7	180.9	13.4	8.1%
2015	1,466.5	1,453.1	674.9	124.0	433.5	220.7	13.4	10.5%
2016	1,439.8	1,426.2	704.6	112.3	382.7	226.6	13.6	9.3%
2017	1,501.2	1,486.2	673.0	141.4	424.9	246.9	15.0	9.3%
2018	1,337.9	1,324.4	503.9	134.1	448.3	238	13.5	8.2%
2019	1,577.1	1,562.5	342.2	601.4	315.5	303.4	14.6	9.2%

جدول (2): توزيع الدين الحكومي الخارجي 2012-2019 (مليون دولار)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
739.1	563.4	564.4	606	618.4	620.9	630.1	629	- المؤسسات العربية
513	513	513	512.4	518	517.4	523.9	522.5	صندوق الأقصى
14.2	14.2	14.3	56.1	56	56.9	57.9	56.8	الصندوق العربي
175	-	-	-	-	-	-	-	البنك القطري الوطني
36.9	36.2	37.1	37.5	44.4	46.6	48.3	49.7	البنك الاسلامي للتنمية
336.3	339.1	342.3	329.8	337.4	347.7	342.5	338.5	- المؤسسات الدولية
272.7	270.9	269	266.1	269.5	276.7	283.6	290.2	البنك الدولي
39	44.2	50.7	41.1	45.1	48.1	36.1	25.8	بنك الاستثمار الأوروبي
2	2.1	2.3	2.3	2.5	2.7	3	3.1	صندوق التطوير الزراعي
22.4	21.9	20.3	20.3	20.3	20.2	19.8	19.4	صندوق الأوبك
142.5	129.2	135.3	108.2	114.9	120.2	136	130.3	- القروض الثنائية
78.2	79.8	83.7	73	75.8	84.4	96	91.9	اسبانيا
64.3	49.4	51.6	35.2	34.1	30.5	34.6	33.2	إيطاليا
0	0	0	0	5	5.3	5.4	5.2	الصين
1,217.9	1,031.7	1,042.0	1,044.0	1,070.7	1,088.8	1,108.6	1,097.8	إجمالي الدين الخارجي

ونظراً لأنّ الجزء الأكبر من إيرادات ونفقات الحكومة الفلسطينية تتم بعملة الشيكال الإسرائيلي، وتعتمد الحكومة على الاقتراض بالشيكال الإسرائيلي، وتتجنب الاقتراض بالعملة الأخرى، في محاولة منها لتجنب تقلبات أسعار الصرف. إذ بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية بعملة الشيكال ما يقارب 73% من إجمالي التسهيلات القائمة على الحكومة نهاية العام 2019.

### الدين الحكومي الخارجي

يمتاز الدين الحكومي الخارجي بأنّ معظمه طويل الأجل، بعكس الدين الحكومي المحلي، وهو أقرب للمنح والهبات. وشكلت نسبة الدين الخارجي نحو 44% من إجمالي الدين الحكومي في العام 2019. ويميل الدين الحكومي الخارجي، كما ذكر سابقاً إلى الاستقرار، لكن أزمة أموال المقاصة خلال العام 2019 أدت إلى ارتفاعه بنسبة 18% عن السنة السابقة. وتعود أعلى القروض في 2019 إلى قرض مقدم من صندوق الأقصى بقيمة 513 مليون دولار، وقرض من البنك الدولي بقيمة 272.7 مليون دولار. ويوضح الجدول 2 توزيع الدين الخارجي على الجهات المختلفة.

### الفوائد على الدين العام

يعرض الجدول 3 قيمة الفوائد المدفوعة والمستحقة على الدين الحكومي خلال الاعوام 2012-2019. ويتضح من الجدول بأنّ

### الدين العام والمتأخرات المتراكمة على الحكومة

المتأخرات هي التزامات واجبة السداد على الحكومة ولكنها غير مسددة، وهي بهذا المعنى قريبة الشبه بالديون. وتظهر البيانات الرسمية أنّ قيمة المتأخرات المتراكمة على الحكومة بلغت نهاية العام 2019 حوالي 3.9 مليار دولار. وشكلت متأخرات استخدام السلع والخدمات الجزء الأكبر من إجمالي المتأخرات المتراكمة على الحكومة (نحو 27%)، تلاها متأخرات المساهمات الاجتماعية (24%)، فيما جاءت متأخرات الأجور والرواتب ثالثاً (22%) كما يوضح الجدول 4. وعلى الرغم من التراجع في تراكم المتأخرات بين سنوات 2016-2018، إلا أنّ قيمتها تضاعفت بحلول نهاية عام 2019 مقارنة بمستواها قبل ست سنوات، لتبلغ 3.9 مليار شيكل.

جدول (3): الفوائد المدفوعة والمستحقة على الحكومة خلال الفترة 2012-2019 (مليون شيكل)

	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
الفوائد المدفوعة	167.5	242.7	277	284.1	228.1	171	247	86.5
الدين المحلي	148.3	239.2	273	276.5	214.7	158	223	71.7
الدين الخارجي	19.2	3.5	4.8	7.6	13.44	13.2	23.6	14.8
الفوائد المستحقة	187.9	235.2	273.8	296.2	178.29	198.6	324.8	-
الدين المحلي	169.5	229	269.4	282.8	160.5	183.5	306.1	-
الدين الخارجي	18.4	6.2	4.4	13.4	17.79	15.1	18.7	-
الفوائد المدفوعة / المستحقة (%)	%89.1	%103.2	%101.2	%95.9	%127.9	%86.1	%76	-

جدول (4): المتأخرات المتراكمة خلال الفترة 2012-2019 (مليون دولار)

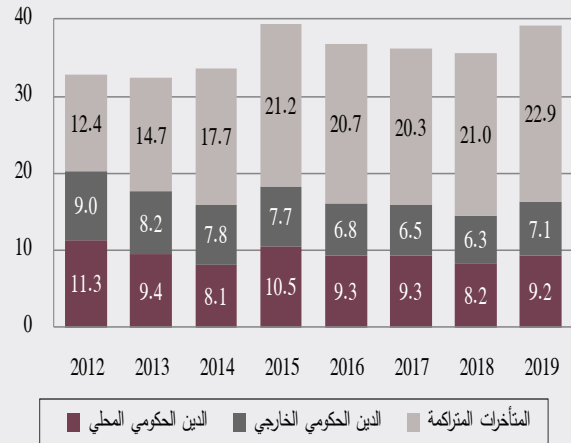
إجمالي المتأخرات المتراكمة	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
الإرجاعات الضريبية	344.9	37.4	30.6	18.2	-4.1	86.0	39.5	128.4
الأجور والرواتب	1,441.6	183.4	133.5	161.9	132.0	155.5	156.0	412.6
مساهمات اجتماعية	1,537.2	113.9	108.0	131.3	136.1	143.2	190.4	537.4
استخدام السلع والخدمات	1,755.1	286.5	175.5	275.5	312.7	262.0	260.4	96.6
تحويلية	444.6	110.4	14.3	38.6	30.1	12.6	13.1	174.1
رأسمالية صغرى	46.3	8.0	5.3	10.5	7.2	5.4	5.4	1.6
الفائدة	21.6	5.7	-3.0	-0.9	3.3	-12.9	7.9	21.5
النفقات التطويرية	786.5	140.9	79.9	112.0	121.6	53.3	98.8	161.6
مدفوعات مخصصة	142.8	17.7	31.3	30.1	40.1	23.6		
الإجمالي	6,520.7	904.0	575.4	777.1	778.9	728.7	771.6	1,512.3
دفعات على متأخرات سابقة	2,620.9	425.5	432.4	682.1	562.7	237.4	280.8	
صافي المتأخرات المتراكمة	3,899.8	478.4	143.0	94.9	216.2	491.3	490.8	1,512.3

\* تشمل متأخرات السنوات السابقة

تظهر البيانات الرسمية أنّ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت على امتداد الفترة لتبلغ مع نهاية العام 2019 ما يقارب من 16.4% (موزعة بين 9.2% للدين الحكومي المحلي، و7.1% للدين الحكومي الخارجي). غير أنّ الصورة تتغير عند أخذ مبالغ المتأخرات بعين الاعتبار. إذ ترتفع نسبة الدين المترتب على الحكومة، عند إضافة المتأخرات، لتصل إلى 39.2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2019 كما يتضح من الشكل 2. وتجدر الإشارة إلى أنّ قانون الدين العام الفلسطيني ينص على أنّ النسبة القصوى المسموح بها للدين هي 40%.

وسيم صافي، سلطة النقد الفلسطينية

شكل (2): الدين العام الحكومي والمتأخرات الحكومية المتراكمة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)



#### 4- القطاع المالي المصرفي<sup>1</sup>

يعمل في فلسطين أربعة عشر مصرفاً، منها سبعة محلية. وتقدم هذه المصارف خدماتها من خلال 370 فرعاً ومكتباً، منها 312 في الضفة الغربية و58 في قطاع غزة. ارتفعت موجودات القطاع المصرفي نهاية الربع الرابع 2019 بنحو 3.0% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 10.5% مقارنة بالربع المناظر من العام 2018. لتبلغ حوالي 17.8 مليار دولار (أنظر الجدول 1-4).

جدول 1-4: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

البيان*	2019			2018	
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع
إجمالي الأصول	17,825.5	17,303.5	16,690.1	16,503.2	16,125.0
التسهيلات الائتمانية المباشرة	9,039.1	8,947.9	8,941.6	8,569.5	8,432.3
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	4,329.1	3,870.5	3,534.5	3,712.9	3,763.7
محفظه الأوراق المالية والاستثمارات	1,406.4	1,373.7	1,382.1	1,362.2	1,385.5
التقديرة والمعادن الثمينة	1,939.6	1,883.6	1,620.8	1,711.4	1,582.6
الموجودات الأخرى	1,111.2	1,227.7	1,211.1	1,147.2	960.9
إجمالي الخصوم	17,825.5	17,303.5	16,690.1	16,503.2	16,125.0
ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية)**	13,384.7	13,025.5	12,591.4	12,394.4	12,227.3
حقوق الملكية	1,985.2	1,942.4	1,956.0	1,931.4	1,912.0
أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية)	1,274.2	1,151.3	1,041.7	1,116.8	1,033.6
المطلوبات الأخرى	392.5	408.9	363.5	361.3	269.5
المخصصات والإهلاك	789.0	775.5	737.5	699.3	682.5

\* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

\*\* الودائع غير المصرفية تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

1- مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، شباط 2020، الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

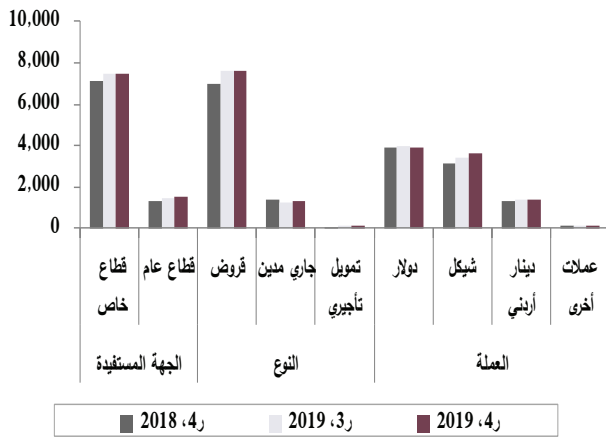
#### التسهيلات الائتمانية

الربع الرابع: شهد الربع الرابع 2019 ارتفاع التسهيلات الائتمانية بنحو 1% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ نحو 9,039 مليون دولار (51% من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي). وجاء هذا التحسن في محفظة التسهيلات الائتمانية بدرجة أساسية نتيجة زيادة التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بنحو 6.5% لتبلغ 1,558 مليون دولار. بالمقابل تراجعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بشكل طفيف ووصلت إلى 7,481 مليون دولار. وحصل القطاع الخاص على حصة الأسد من التسهيلات الائتمانية (نحو 83% من إجمالي التسهيلات)، مقابل 17% حصة القطاع العام. كما استحوذت الضفة الغربية على نحو 90% من إجمالي الائتمان، مقارنة بنحو 10% حصة قطاع غزة. أما من حيث نوع الائتمان فقد سيطرت القروض على هيكلية المحفظة الائتمانية لتبلغ حصتها نحو 84% من إجمالي التسهيلات، مقارنة بنحو 15% حصة تسهيلات الجاري المدين. أما على صعيد العملة، فلقد حافظت المحفظة الائتمانية على هيكلها باستحواد الدولار على الحصة الأكبر بنسبة 43%، مقارنة بنحو 40% حصة الشيكال، ونحو 15% حصة الدينار الأردني (أنظر الشكل 1-4).

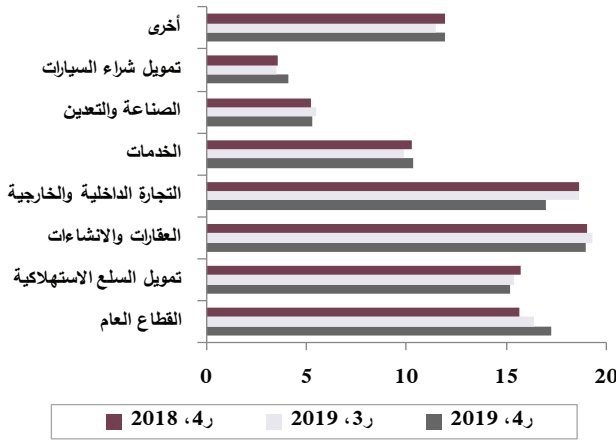
ارتفعت قيمة التسهيلات الائتمانية بين الربعين المتلاحقين بمقدار 91.2 مليون دولار، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بنسبة 7% (ما يعادل 95.2 مليون دولار). كما ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع تمويل شراء السيارات بنسبة 18% (ما يعادل 55.9 مليون دولار)، كذلك ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات بنسبة 6% (ما يعادل 53.3 مليون دولار) كما يوضح الشكل 2-4.

الأداء السنوي: ارتفعت التسهيلات الائتمانية بين 2018 و2019 بنحو 7%، نتيجة لارتفاع التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بنحو 5%، وارتفاعها للقطاع العام بشكل ملحوظ، بنسبة 18%. أما فيما يتعلق بهيكل هذه التسهيلات، فقد ارتفعت قيمة

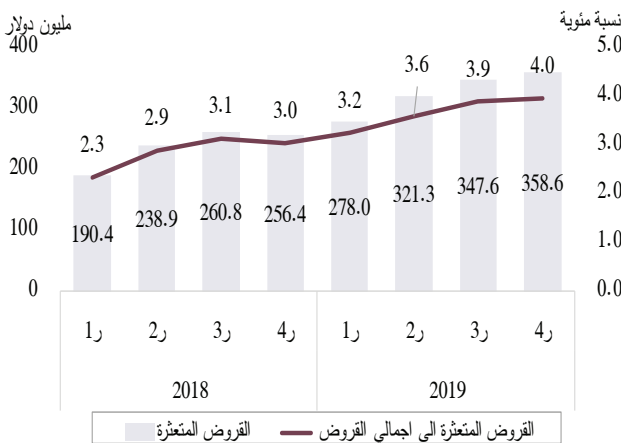
شكل 4-1: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)



شكل 4-2: توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع (نسبة مئوية)



شكل 4-3: الرصيد الإجمالي للقروض المتعثرة (مليون دولار)، ونسبتها من إجمالي القروض (نسبة مئوية)



القروض بنسبة 9%، مقابل تراجع تسهيلات الجاري المدين بنسبة 3% وعلى مستوى العملة، شهدت التسهيلات الائتمانية بالشيكل ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 18%، وبالدينار بنسبة 4% والعملات الأخرى بنسبة 5%، بينما تراجعت التسهيلات بالدولار بنسبة 0.2%. وقد شكلت التسهيلات الائتمانية نحو 53% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في العام 2019 مقابل 52% في العام 2018. ولقد شهدت هذه النسبة ارتفاعاً مستمراً خلال السنوات الماضية، وكانت لا تزيد على 42% نهاية العام 2015.

### القروض المتعثرة

الربع الرابع: شهد الربع الرابع من العام 2019 ارتفاعاً في مستوى القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي بنسبة 3% (ما يعادل 11 مليون دولار) مقارنة بالربع السابق. ووصل الرصيد الإجمالي للقروض المتعثرة نحو 358.6 مليون دولار، وهو ما يعادل 4% من إجمالي القروض (أنظر الشكل 4-3).

توزعت القروض المتعثرة بين 29% في قطاع التجارة العامة، و21% في قطاع العقارات والانشاءات، ونحو 16% لقطاع القروض الاستهلاكية، وتوزعت النسبة المتبقية (34%) على القطاعات الاقتصادية الأخرى. أما بخصوص توزيع القروض المتعثرة بحسب فترة التعثر، فقد أظهرت البيانات أن ثلثي القروض المتعثرة تقريباً لدى القطاع المصرفي (66%) مصنفة كخسائر، في حين شكلت القروض دون النمذجية 12% من إجمالي القروض المتعثرة، أما القروض المشكوك في تحصيلها شكلت نحو 22%<sup>2</sup>.

الأداء السنوي: شهد العام 2019 ارتفاعاً حاداً في مستوى القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي بنسبة 40% (ما يعادل 102.2 مليون دولار) مقارنة بالعام 2018، لتصل قيمتها إلى 358.6 مليون دولار مقارنة بنحو 278 مليون في العام 2018.

### الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

الربع الرابع: سجلت الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف نمواً للربع الثاني على التوالي، إذ ارتفعت بنسبة 12% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 4,328.1 مليون دولار. وجاء هذا نتيجة نمو الأرصدة لدى المصارف في الخارج بنسبة 10%، ونمو الأرصدة لدى سلطة النقد بنسبة 17%، ونمو الأرصدة بين المصارف في فلسطين بنسبة 2% (أنظر الشكل 4-4).

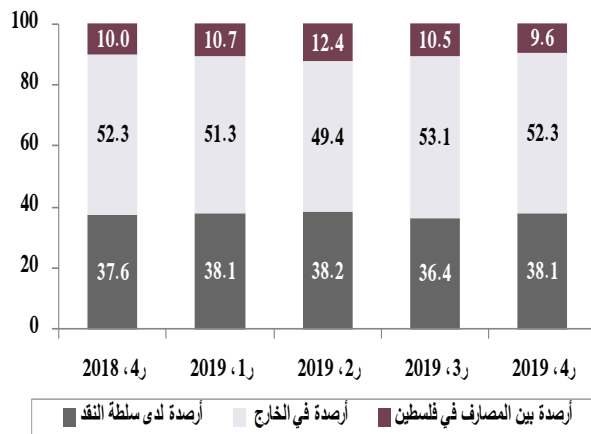
الأداء السنوي: سجلت الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف نمواً ملحوظاً في العام 2019، إذ ارتفعت بنسبة 15% مقارنة بالعام 2018، وجاء هذا نتيجة نمو الأرصدة لدى المصارف في الخارج بنسبة 15%، ونمو الأرصدة لدى سلطة النقد بنسبة 16%، ونمو الأرصدة بين المصارف في فلسطين بنسبة 10%.

### الودائع

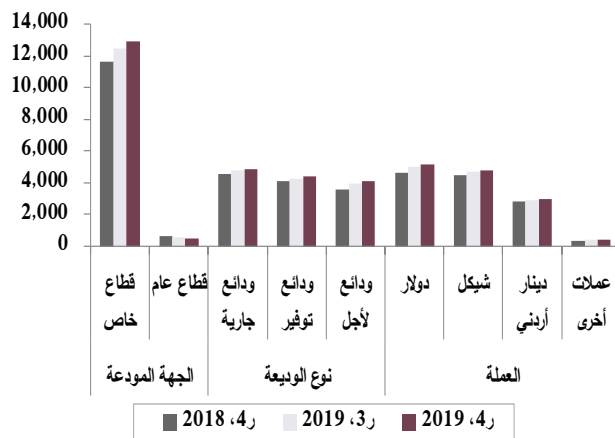
الربع الرابع: الودائع (المصرفية وغير المصرفية) هي المكون الأهم في جانب المطلوبات، بنسبة وصلت إلى 82% في الربع الرابع 2019. شهد هذا الربع ارتفاعاً في إجمالي الودائع بنسبة 3% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 14.7 مليار دولار.

2- تصنف القروض بحسب فترات التعثر تبعاً لتعليمات سلطة النقد إلى (1) التسهيلات دون النمذجية وهي التسهيلات التي فات على موعد سدادها مدة 91 إلى 180 يوماً (2) التسهيلات المشكوك في تحصيلها وهي تلك التي فات على موعد تسديدها مدة 181 إلى 360 يوماً (3) الخسائر وهي تلك التسهيلات التي فات على موعد سدادها 360 يوماً فأكثر.

شكل 4-4: هيكل أرصدة سلطة النقد والمصارف (نسبة مئوية)



شكل 5-4: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)



استحوذت ودائع الجمهور على نحو 91% من إجمالي الودائع خلال هذا الربع. وتظهر البيانات استمرار تركيز ودائع الجمهور في الضفة الغربية (بنسبة 90% من الإجمالي) مقابل 10% في قطاع غزة. كما بلغت حصة القطاع الخاص 96% من هذه الودائع، مقابل 4% للقطاع العام. واستحوذ الدولار على 39% من ودائع الجمهور، مقابل 36% للشيك، ونحو 22% للدينار الأردني، ونحو 3% لباقي العملات. أخيراً، شكلت الودائع الجارية نحو 36% من إجمالي ودائع الجمهور، فيما بلغت حصة ودائع التوفير والأجلة نحو 33% و31% من إجمالي ودائع الجمهور على التوالي (أنظر الشكل 4-5).

الأداء السنوي: ارتفع إجمالي الودائع في العام 2019 بنحو 11% مقارنة بالعام 2018. ولم يطرأ تغيير جوهري على توزيع الودائع بين القطاع العام والخاص، أو توزيعها بحسب العملات، أو توزيعها الجغرافي بين الضفة والقطاع، أو توزيعها حسب نوع الوديعة. وقد شكلت ودائع الجمهور نحو 78.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نهاية العام 2019 مقارنة بنحو 75.1% في العام 2018.

## أرباح المصارف

الربع الرابع: شهد صافي دخل المصارف في نهاية الربع الرابع من العام 2019 نمواً بنسبة 2% مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 40.2 مليون دولار. ويعزى سبب النمو على الرغم من تراجع الإيرادات بنسبة 3% إلى تراجع النفقات بشكل أكبر بنسبة 4% (أنظر الجدول 2-4).

الأداء السنوي: شهد صافي دخل المصارف في العام 2019 تراجعاً حاداً بنسبة 11% مقارنة بالعام 2018 ليبلغ نحو 164.2 مليون دولار. ويعزى سبب التراجع إلى نمو النفقات بوتيرة أعلى من النمو في الإيرادات، إذ ارتفعت النفقات بنحو 9% مقابل ارتفاع بنحو 5% في الإيرادات (أنظر الجدول 2-4).

جدول 2-4: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

البند	2019				2018	
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	السنة
الإيرادات	935.9	231.7	238.7	234.6	230.9	892.3
الفائدة المقبوضة	670.6	169.6	171.9	166.0	163.1	642.4
إيرادات العمولات	130.8	35.2	32.7	32.3	30.6	126.4
إيرادات أخرى*	134.5	26.9	34.1	36.3	37.2	123.5
النفقات	774.7	191.5	199.3	200.7	183.2	707.6
الفوائد المدفوعة	145.6	38.7	37.2	36.7	33.0	127.9
مصاريف العمولات	13.4	4.0	3.4	3.0	3.0	11.4
نفقات أخرى	113.9	23.0	35.5	31.5	23.9	77.1
النفقات التشغيلية	450.3	116.5	113.6	109.6	110.6	438.7
الضرائب	51.5	9.3	9.6	19.9	12.7	52.5
صافي الدخل	164.2	40.2	39.4	33.9	47.7	184.6

\*بند أخرى يشمل الإيرادات والنفقات من أوراق الدين المالية والاستثمارات، وعمليات تبديل وتقييم العملات الأجنبية، وعمليات بنود خارج الميزانية، والنفقات والدخول التشغيلية الأخرى، إضافة للمخصصات.

## متوسط أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض

بالربع المناظر، لتسجل نحو 335.9 مليون دولار. فقد تراجعت في الضفة الغربية بنسبة 1% (إلى 317.4 مليون دولار)، في المقابل ارتفعت في قطاع غزة بنسبة 7% (إلى 18.5 مليون دولار). كذلك انخفضت قيمة الشيكات المعادة كنسبة من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص خلال الربع الرابع من العام 2019 لتصل إلى 9.9% مقارنة بنحو 10.5% في الربع السابق، ونحو 9.0% في الربع المناظر (أنظر الشكل 4-6 وراجع الصندوق " الشيكات المعادة: 1 من كل 9 شيكات" في العدد 53 من المراقب الاقتصادي).

الأداء السنوي: شهدت قيمة الشيكات المعادة في العام 2019 ارتفاعاً حاداً بنحو 14% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 1,277.7 مليون دولار، وذلك نتيجة نموها بشكل كبير في الضفة الغربية بنحو 17% مقابل تراجعها في قطاع غزة بنحو 24%. وبلغ متوسط قيمة الشيكات المعادة كنسبة من إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص في العام 2019 نحو 10%، وهو ارتفاع بمقدار 1.2 نقطة مئوية عن متوسطها في العام 2018.

## شركات الإقراض المتخصصة

الربع الرابع: شهد إجمالي موجودات شركات الإقراض المتخصصة نهاية الربع الرابع 2019 نمواً بنسبة 27% مقارنة بالربع السابق ليبلغ 326.2 مليون دولار. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لنمو جميع بنود الموجودات، بما فيها محفظة القروض الإسلامية (31.4 مليون دولار) والقروض التجارية (6.5 مليون دولار) والودائع (10.3 مليون دولار) وصافي الأصول (20 مليون دولار). وتوزعت أصول هذه الشركات بين قروض تجارية بنسبة 56% وقروض إسلامية بنسبة 14%، وودائع بنسبة 13%. وسجلت المحفظة الائتمانية نمواً بنسبة 23% في الربع الرابع مقارنة بالربع السابق، وبلغت 262.5 مليون دولار (أنظر الجدول 4-4).

سيطرت القروض الممنوحة للقطاع العقاري على الحصة الأكبر من هذا الائتمان، بمقدار الثلث تقريباً (ما نسبته 33%)، ثم القطاع التجاري بنحو 28%، تلاه كل من القطاع الزراعي وقطاع الخدمات العامة بحوالي 11% لكل منهما.

الأداء السنوي: شهد إجمالي موجودات شركات الإقراض المتخصصة نمواً بنسبة 51% بين نهاية العام 2018 والعام 2019. وسجلت المحفظة الائتمانية نمواً بنسبة 28% خلال نفس الفترة. وتركز النمو في الضفة مقابل تراجع في قيمة القروض في القطاع. أما بالنسبة لعدد المقترضين فلقد ارتفع بنسبة تقرب من 2% ليصل إلى 75.4 ألف مقترض نشط. كما ارتفع عدد الموظفين بنسبة 33% بين نهاية العامين ليصل إلى 910 موظف.

جدول 3-4: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملة المختلفة

الفترة	دينار أردني		دولار أمريكي		شيكال		الهامش (نقطة مئوية)	
	الودائع	القروض	الودائع	القروض	الودائع	القروض	دينار	دولار
2018	2.57	6.48	2.27	5.87	2.07	7.14	3.91	3.61
2019	3.21	6.84	2.85	5.93	2.52	7.07	3.64	3.08
الربع الأول	3.36	6.66	2.84	5.87	2.44	7.23	3.30	3.03
الربع الثاني	3.27	6.86	2.74	6.10	2.38	7.03	3.60	3.36
الربع الثالث	3.24	7.06	3.00	5.82	2.87	7.04	3.82	2.82
الربع الرابع	2.97	6.79	2.83	5.94	2.39	6.99	3.82	3.11

الربع الرابع: شهد متوسط أسعار الفائدة على الإقراض ميلاً للهبوط على الدينار والشيكال خلال الربع الرابع من العام 2019 مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 6.79% و6.99% على التوالي، بينما ارتفعت فائدة الإقراض بعملة الدولار إلى نحو 5.94%. على الجانب الآخر، سجل متوسط أسعار الفائدة على الإيداع ميلاً للهبوط على كافة العملات، ليصل إلى نحو 2.97% و2.83% و2.39% للدينار والدولار والشيكال على الترتيب. وأدت هذه التغيرات إلى ارتفاع الهامش بين أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع على عملة الدولار والشيكال مقارنة بالربع السابق، من 2.82 نقطة مئوية إلى 3.11 نقطة مئوية بالنسبة للدولار، ومن 4.17 إلى 4.60 نقطة مئوية للشيكال. في المقابل بقي الهامش بين أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع ثابتاً بعملة الدينار عند 3.82 نقطة مئوية (أنظر الجدول 3-4).

الأداء السنوي: شهد متوسط أسعار الفائدة على الإقراض ميلاً للارتفاع على الدينار والدولار خلال العام 2019 مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 6.84% و5.93% على التوالي، بينما انخفضت فائدة الإقراض بعملة الشيكال إلى نحو 7.07%. على الجانب الآخر، سجل متوسط أسعار الفائدة على الإيداع ميلاً للارتفاع أيضاً على كافة العملات، ليصل إلى نحو 3.21% و2.85% و2.52% للدينار والدولار والشيكال على الترتيب. وأدت هذه التغيرات إلى انخفاض الهامش بين أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع على كافة العملات مقارنة بالعام السابق، من 3.61 نقطة مئوية إلى 3.08 نقطة مئوية بالنسبة للدولار، ومن 5.07 إلى 4.55 نقطة مئوية للشيكال. أخيراً، من 3.91 نقطة مئوية إلى 3.64 نقطة مئوية بالنسبة للدينار الأردني (أنظر الجدول 3-4).

## حركة تقاص الشيكات

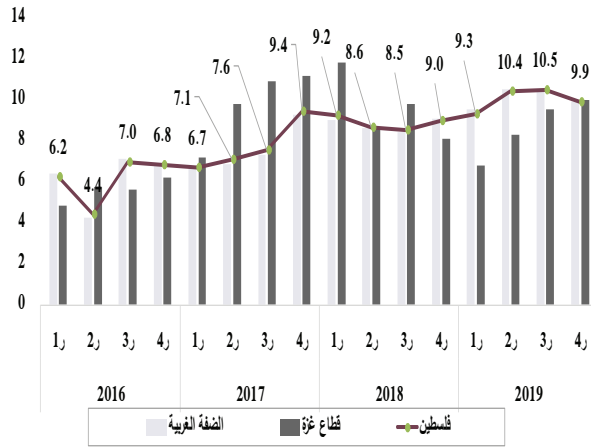
الربع الرابع: ارتفعت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة 6% نهاية الربع الرابع 2019 مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 3,405.8 مليون دولار (موزعة بين 95% في الضفة و5% في القطاع). وبالمقارنة مع الربع المناظر ارتفعت القيمة أيضاً بنسبة 6% (نمو في الضفة الغربية و13% تراجع في القطاع).

الأداء السنوي: ارتفعت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص في العام 2019 مقارنة بالعام السابق بنسبة ضئيلة بلغت نحو 0.3% لتصل إلى نحو 12,766.4 مليون دولار (موزعة بين 94% في الضفة و6% في القطاع).

## الشيكات المعادة

الربع الرابع: شهدت قيمة الشيكات المعادة تراجعاً طفيفاً بنحو 0.2% مقارنة بالربع السابق، مقابل نموها بنحو 15% مقارنة

شكل 4-6: نسبة الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص (نسبة مئوية)



جدول 4-4: بيانات شركات الإقراض المتخصصة

الفترة	2019				2018
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع
إجمالي محافظة القروض (مليون دولار)	262.5	213.7	216.3	217.2	205.7
الضفة الغربية	214.6	167.9	166.5	163.7	151.7
قطاع غزة	47.9	45.8	49.8	53.5	54.0
عدد المقترضين النشطين	75,444	76,502	78,186	80,314	65,458
عدد الفروع والمكاتب	100	93	93	93	81
عدد الموظفين	910	843	843	864	687

#### صندوق 4: مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان يعلن أسماء 112 شركة تدعم استدامة المستعمرات

1. توريد التجهيزات والمعدات والمواد التي تسهل وتساعد في بناء وتوسيع المستعمرات والجدار والبنية التحتية المرتبطة بها.
2. توريد تجهيزات الرقابة والتعريف للمستعمرات والجدار والحواجز المرتبطة مباشرة بالمستعمرات.
3. توريد معدات هدم البيوت والأماكن والمزارع والديونيات واقتلاع اشجار الزيتون والمحاصيل.
4. توفير الخدمات الأمنية والمعدات والمدخلات للمنشآت العاملة في المستعمرات.
5. توفير الخدمات والمنافع العامة التي تدعم صيانة واستمرار المستعمرات.
6. عمليات المصارف والخدمات المالية التي تساعد في تطوير أو توسيع المستعمرات، بما فيها القروض للإسكان أو لتطوير الأعمال.
7. استغلال الموارد الطبيعية، وبشكل خاص المياه والأراضي لأغراض الأعمال.
8. التلوث والتخلص من المواد الملوثة في القرى الفلسطينية.
9. استغلال السوق المالية والاقتصادية الفلسطينية كأسواق أسيرة، والاستفادة من الإجراءات التي تضر بالشركات الفلسطينية مثل القيود على الحركة والقيود الإدارية والقانونية.
10. توفير مزايا أو إعادة استثمار، للشركات المملوكة كلياً أو جزئياً من المستعمرين، لأغراض تطوير أو توسيع أو استدامة المستعمرات.

اقتصر بحث المكتب على الشركات التي تنشط في المستعمرات في واحد أو أكثر من مجالات العمل المذكورة أعلاه. أي أنّ الشركات التي تقوم بنشاطات أخرى غير واردة في قائمة النشاطات التي حددها لجنة تقصي الحقائق (انتاج وتوريد السلع الاستهلاكية والغذائية مثلاً) لم يتم تناولها في البحث أو التطرق إليها في قاعدة البيانات.

#### نتائج التقرير

من بين الشركات الـ 206 التي كانت موضع الشبهة في التقرير السابق، تم في المرحلة الأولى استثناء 18 شركة لعدم كفاية الأدلة على تورطها. أي أنّ العدد استقر على 188 شركة. وتم الاتصال مع هذه الشركات لنفي أو تأكيد عما إذا كان لها علاقات مع المستعمرات، في واحد أو أكثر من النشاطات العشر المذكورة سابقاً،

أصدر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في تشرين الثاني 2019 تقريراً عن "شركات الأعمال التي تقوم بأنشطة تجارية محددة ترتبط بالمستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة".<sup>1</sup> وجاء هذا التقرير بناءً على تكليف للمكتب من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في آذار 2016 ينص على إصدار قاعدة بيانات عن كافة الشركات التي تقوم بنشاطات معينة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتم نشر التقرير بعد تأخير طويل وغير مبرر، وإثر احتجاجات ومخاوف من الحفاظ عليه في الخزائن المغلقة.<sup>2</sup>

وكان المكتب قد أصدر في آذار 2018، وأثناء ولاية المفوض السامي السابق لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد الحسين، تقريراً تم فيه تحديد منهجية العمل لوضع قاعدة البيانات عن الشركات العاملة في المستعمرات. وذكر هذا التقرير أنّ المكتب حصل على معلومات تشير إلى أنّ عدد الشركات المتورطة في مثل هذه العلاقات يبلغ 321 شركة. ولكن أبحاث المكتب توصلت إلى أنّ 206 شركة فقط من هذا العدد هي التي تستوجب "مزيداً من الدراسة والتحقيق". وذكر التقرير أيضاً أنه يتوجب الاتصال مع هذه الشركات لتأكيد أو نفي علاقتها بالمستعمرات ولتحديد طبيعة تلك العلاقات، وأنّ يتم بناءً على ردود الشركات والمعلومات المستجدة إصدار قاعدة بيانات بأسماء الشركات المتورطة.

#### المنهجية

حددت لجنة تقصي الحقائق من الخبراء الدوليين نوعية النشاطات التي تقوم بها الشركات في المستعمرات والتي تثير قلقاً خاصاً فيما يتعلق بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. وبلغ عدد هذه 10 نشاطات. واقتصر بحث مكتب المفوض السامي حصراً على الشركات التي تقوم بأداء واحد أو أكثر من هذه النشاطات العشر في المستعمرات. والنشاطات العشر المعنية هي التالية:

1- [https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2020/02/A.HRC\\_43.71.pdf](https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2020/02/A.HRC_43.71.pdf)

2- قامت 103 منظمة وجمعية بكتابة رسالة مفتوحة إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان، في 29 أيلول 2019، تحثها فيها على نشر التقرير. أنظر:

<https://waronwant.org/more-100-organisations-call-release-un-data-base-businesses-engaged-activities-israeli-settlements>

الجدول 1: أسماء وجنسيات الشركات غير الإسرائيلية الواردة في تقرير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان

اسم الشركة	جنسية الشركة	طبيعة النشاط مع المستعمرات
Airbnb Inc.	الولايات المتحدة	(5)
Booking.com B.V.	هولندا	(5)
Egis Rail	فرنسا	(5)
Expedia Group Inc	الولايات المتحدة	(5)
JC Bamford Excavators Ltd.	المملكة المتحدة	(1)
Opedo Ltd.	المملكة المتحدة	(5)
Tahal Group International B.V.	هولندا	(5)
TripAdvisor Inc.	الولايات المتحدة	(5)
Altice Europe N.V.	هولندا	(5)
eDreams ODIGEO S.A.	اللوكسمبرج	(5)
Egis S.A.	فرنسا	(5)
General Mills Inc.	الولايات المتحدة	(7)
Indorama Ventures P.C.L.	تايلند	(7)
Kardan N.V.	هولندا	(5)
Motorola Solutions Inc.	الولايات المتحدة	(2)
Greenkote P.L.C.	المملكة المتحدة	(7)

خلال الفترة منذ مطلع 2018 وحتى شهر آب 2019. وعلى أرضية هذا البحث جرى استثناء 76 شركة إضافية. أي أن الشركات التي تم الإعلان عن أسمائها في تقرير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بلغ 112 شركة.

96 شركة من الشركات الـ 112 التي وردت أسمائها في التقرير هي إسرائيلية، والشركات الـ 16 المتبقية غير إسرائيلية، وهذه الشركات مسجلة في الجدول 1. وتتوزع الشركات غير الإسرائيلية هذه بين 5 من الولايات المتحدة، 4 من هولندا، 3 من بريطانيا، 2 من فرنسا، وواحدة من كل من اللوكسمبرج وتايلند. ويوضح الجدول أن نشاط غالبية هذه الشركات في المستعمرات هو في مجال الأعمال رقم 5، أي "توفير الخدمات والمنافع العامة التي تدعم صيانة واستمرار المستعمرات".

وضع التقرير في النهاية توصيتين. أولهما أن الشركات التي وردت أسمائها في التقرير يمكن لها تقديم معلومات مستجدة في حال توقفت عن التعاون مع المستعمرات، وأن إسمها يمكن أن يرفع من القائمة عند توفر معلومات مرضية عن أن ذلك تم فعلياً. ثانيهما، أن يتم تحديث قاعدة البيانات هذه بشكل سنوي، وأن يقوم مكتب المفوض السامي بتعيين لجنة خاصة من الخبراء المستقلين لإنجاز هذه المهمة والتواصل مباشرة مع مجلس حقوق الإنسان.

## 5- القطاع المالي غير المصرفي

### قطاع الأوراق المالية

2018. ولكن عدد وقيمة الأسهم المتداولة في العام 2019 شهدا انخفاضاً بنسبة 23% مقارنة بالعام 2018، ويعزى ذلك بالأساس إلى انعكاس الوضع السياسي والاقتصادي العام الذي شهدته فلسطين، الأمر الذي أدى إلى شح السيولة لدى الأفراد، واحجام شريحة واسعة من المستثمرين عن الاستثمار بالأوراق المالية. من جهة أخرى، بلغ إجمالي عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية نحو 70,193 متعامل مع نهاية العام 2019، بينهم 5% من المتعاملين الأجانب، غالبيتهم من الأردن (انظر الجدول 5-1).

يوضح الشكل 5-1، صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويتضح من الشكل أن حصة الشركات بلغت 41% (1,553.2 مليون دولار) في حين بلغت حصة الأفراد 26% (969.5 مليون دولار).

### قطاع التأجير التمويلي

الربع الرابع: سجل أداء شركات التأجير التمويلي تموراً ملحوظاً في نهاية الربع الرابع من العام 2019، إذ بلغ عدد العقود 581 عقد بقيمة استثمار إجمالي بلغ 26.4 مليون دولار نهاية الربع الرابع 2019، ويمثل هذا ارتفاعاً قدره 19% و15% في قيمة وعدد العقود على التوالي، وذلك مقارنة بالربع السابق، أما بالمقارنة مع الربع

الربع الرابع: بلغت نسبة الارتفاع في القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 1% فقط نهاية الربع الرابع 2019 مقارنة بما كانت عليه نهاية الربع السابق ونهاية الربع المناظر 2018. أي أن القيمة السوقية للأسهم ظلت على حالها تقريباً، 3.8 مليار دولار. وشهد الربع الرابع تراجعاً في عدد الأسهم المتداولة بنسبة 19% مقارنة مع الربع السابق، ولكن قيم الأسهم المتداولة شهدت ارتفاعاً حاداً بنسبة 47%. وظهر التباين في الزيادة بين عدد وقيمة الأسهم المتداولة أيضاً في الربع الرابع مقارنة مع الربع المناظر: زيادة في عدد الأسهم بنسبة 2% وفي قيمتها بنسبة 79% (انظر الجدول 5-1). ويعزى هذا التباين إلى ارتفاع أسعار أسهم عدد من الشركات المدرجة في البورصة مقارنة بالربع السابق والمناظر، وعلى رأسها أسهم البنك الوطني وشركتي المشرق والتكافل للتأمين.

الأداء السنوي: أغلق مؤشر القدس مع نهاية العام 2019 عند حاجز 526 نقطة، مسجلاً انخفاضاً قدره 1% عن إغلاقه في نهاية العام 2018 والبالغ 529.4 نقطة. وبلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة 3.8 مليار دولار مع نهاية العام 2019، وهذا يعادل ما نسبته 22% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية<sup>1</sup> ويمثل هذا ارتفاعاً قدره 1% مقارنة مع نهاية العام

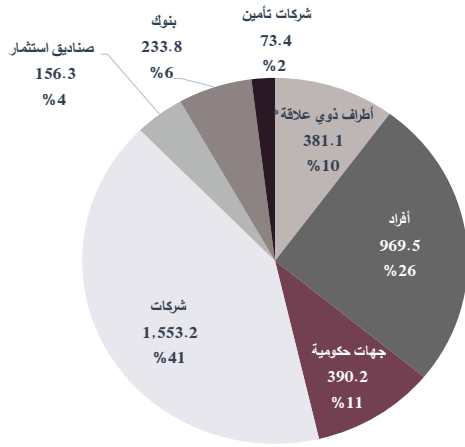
1- تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2019، نظراً لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي بالأسعار الجارية.



جدول 1-5: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيان	الربع الرابع 2018	الربع الثالث 2019	الربع الرابع 2019	2018	2019
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	24.7	31.0	25.1	185.1	142.8
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	40.9	49.9	73.4	353.5	273.9
القيمة السوقية (مليون دولار)	3,734.9	3,702.7	3,757.5	3,734.9	3,757.5
عدد الصفقات	5,761	6,884	6,041	35,030	29,276
اجمالي عدد المتعاملين بالأسهم المدرجة في بورصة فلسطين	70,981	70,280	70,193	70,981	70,193
- فلسطيني	67,616	66,920	66,813	67,616	66,813
- مواطن أجنبي	3,365	3,360	3,380	3,365	3,380

شكل 1-5: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية العام 2019 (مليون دولار)



\*أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

تتعلق بهيكلية الاقتصاد وتركز الأعمال في بعض المحافظات. كما أنّ المركبات ما زالت تشكل الحصة الأكبر من محفظة التاجير التمويلي، حيث شكلت 84% من إجمالي قيمة العقود نهاية العام 2019. ويعود السبب في استمرار التركيز في المركبات إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوي لإعادة حياتها. وبلغت حصة الشاحنات والمركبات الثقيلة نسبة 9% من محفظة التاجير التمويلي، في حين ذهبت الحصة المتبقية والبالغة نحو 7% إلى المال المنقول (مثل المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها).

المناظر من العام 2018 فلقد انخفضت قيمة العقود بنسبة 13%، بينما ارتفع عدد العقود بنسبة 12% (أنظر الجدول 2-5).

الأداء السنوي: بلغ عدد شركات التاجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال 9 شركات، مقارنة بنحو 13 شركة نهاية العام 2018. كما بلغ عدد العقود 1,998 عقد بقيمة استثمار إجمالي بلغ نحو 90.9 مليون دولار في العام 2019، ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 1% في قيمة العقود مقارنة بالعام 2018، بالمقابل ارتفع عدد العقود بنسبة 21%، وهذا يعزى إلى زيادة عدد عقود التاجير التمويلي للأفراد. (انظر الجدول 2-5)

جدول 2-5: إجمالي قيمة وعدد عقود التاجير التمويلي

عدد عقود التاجير التمويلي	قيمة عقود التاجير التمويلي (مليون دولار)	
517	30.3	الربع الرابع، 2018
504	22.1	الربع الثالث، 2019
581	26.4	الربع الرابع، 2019
1,645	92.1	2018
1,998	90.9	2019

ما زال هناك تركيز عالٍ في عدد عقود التاجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 35%، تليها كل من مدينة نابلس والخليل بنسبة 15% لكل منهما. وتستحوذ بقية المحافظات مجتمعها على 35% من إجمالي عدد العقود. ومن الملاحظ أن هناك استقراراً في توزيع هذه النسب على مدار السنوات السابقة نتيجة عوامل

## صندوق 5: التكنولوجيا المالية والرقابة ودورها في تعزيز الشمول المالي

### دور الهيئات الرقابية

خلق تطور الخدمات المالية الرقمية واقعاً ومفهوماً جديداً لعمليات الرقابة والاشراف على القطاع المالي، اذ يتطلب الأمر هنا آليات رقابة وإشراف مختلفة عن الآليات التقليدية. ولقد بات مطلوباً من الهيئات الرقابية إيجاد البيئة المواتية للابتكار والابداع في الخدمات المالية الرقمية، بيئة رقابية صديقة للإبداع وغير مُقيدة، مع ضرورة الحفاظ على سلامة واستقرار النظام المالي وحماية حقوق المستهلكين. وتجدر الإشارة إلى أن الخدمات المالية الرقمية لا تضيف مخاطر رئيسية جديدة إلى النظام المالي غير تلك المخاطر الموجودة في النظام المالي التقليدي مثل المخاطر التشغيلية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق. ولكن ما يختلف في حالة الخدمات المالية الرقمية أن هذه المخاطر تتوزع بين عدد أكبر من اللاعبين ومزودي الخدمات المالية الرقمية اللذين يتوجب عليهم تطوير قدراتهم في التعامل مع هذه المخاطر. وينصب اهتمام الهيئات الرقابية في التعامل مع الخدمات المالية الرقمية على المحاور الرئيسية التالية:

### متطلبات وتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تم صياغة قواعد إرشادية لمساعدة الهيئات الرقابية في تعزيز الشمول المالي والمحافظة على نزاهة النظام المالي.<sup>3</sup> وتهدف إلى مساعدة الدول في خلق بيئة مساندة للابتكار واستخدام الخدمات المالية الرقمية، وفي ذات الوقت المحافظة على نزاهة القطاع المالي. وتقوم هذه الإرشادات على مبدأ الأهمية النسبية بحيث يتم تطبيق أنظمة مخففة من متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب استناداً إلى المخاطر المرتبطة بالمنتجات والخدمات الرقمية الجديدة.

### أنظمة الحيطة وانضباط السوق

تهتم هذه الأنظمة بنزاهة المؤسسات المالية واستقرار النظام المالي ككل، إلى جانب حماية المستهلكين والمتعاملين من أية تعاملات أو تعاقدات غير عادلة ومن أية تكاليف مبالغ فيها. كما ترمي إلى ضمان المنافسة بين مزودي الخدمات. وتستند تدخلات الهيئات الرقابية بشكل أساسي إلى المخاطر المرافقة للخدمات المالية الرقمية، مع التركيز على تلك الخدمات التي لديها مخاطر رئيسية على النظام المالي. وبناء عليه يتم تحديد مستوى الرقابة والاشراف المطلوب، هل هو إشراف مخفف أم إشراف كامل كالإشراف المطبق على المؤسسات المالية التقليدية.

### حماية المستهلكين

تهدف تشريعات وآليات حماية المستهلك إلى ضرورة تمكين المستهلك من اتخاذ قرارات مالية مبنية على المعرفة، وممارسة حقوقه وأداء التزاماته جراء استخدام الخدمات المالية الرقمية. كما ترمي إلى أن تكون لدى المستهلك القدرة على الوصول إلى الخدمة المالية بالتكلفة والوقت المناسبين، وأن تتوفر آلية واضحة لتقديم الشكاوى وسبل معالجتها.

فرضت الخدمات المالية الرقمية (Digital Financial Services) نفسها بقوة في السنوات الأخيرة، وتحديداً خلال جائحة كورونا الحالية نتيجة للحجر المنزلي ومتطلبات التباعد الاجتماعي الذي فرضته غالبية دول العالم ضمن جهودها في مكافحة تفشي فيروس كورونا. وأصبح ما يعرف بمصطلح التكنولوجيا المالية (Fin-ech) مطروحاً على طاولة صناع السياسات والهيئات الرقابية. ويأتي هذا الاهتمام المتزايد بالتكنولوجيا المالية والخدمات المالية الرقمية نتيجة لجهود تعزيز الشمول المالي في الدول النامية والأقل نمواً، حيث توصف التكنولوجيا المالية بأنها من أهم الوسائل المستخدمة في تعزيز وزيادة نسب الشمول المالي.

تزايد الاهتمام بشكل كبير في التكنولوجيا المالية في فلسطين بعد صدور الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، حيث ينص الهدف الاستراتيجي الرابع في الاستراتيجية على "الاستغلال الأمثل لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توسيع نطاق انتشار واستخدام الخدمات المالية الرسمية".<sup>1</sup>

### التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي وتقليل تكاليف التشغيل

"تتضمن الخدمات المالية الرقمية مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية بما في ذلك المدفوعات والائتمان والادخار والتحويلات والتأمين عبر القنوات الرقمية. كما تتضمن الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة.<sup>2</sup> وتشير البيانات الصادرة عن التحالف الدولي للشمول المالي (AFI) أن غالبية الدول التي شجعت استخدام الخدمات المالية الرقمية كانت بهدف استخدامها كوسيلة لتعزيز الشمول المالي من خلال زيادة نسب الوصول والاستخدام للخدمات المالية من الفئات المختلفة في المجتمع.

تساعد التكنولوجيا المالية مزودي الخدمات المالية على تقليل التكاليف التشغيلية لتقديم الخدمات والمنتجات المالية، وهو ما ينعكس في تخفيض تكلفة هذه الخدمات على المستهلكين. ومن الأمثلة على ذلك ارتفاع نسب الفائدة على الاقراض متناهي الصغر في فلسطين بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل وبالتالي ارتفاع التكلفة على مستهلكي هذه الخدمات الذين هم غالباً ريادة الأعمال واصحاب المشاريع الصغيرة. وفي حال استخدام التكنولوجيا المالية من قبل مؤسسات الاقراض المتخصصة سيسهم ذلك في انخفاض مباشر في التكاليف التشغيلية وبالتالي انخفاض تكاليف هذه الخدمات على المستهلكين. مثال اخر هو منتج التأمين متناهي الصغر، وهو منتج مهم جداً لرياديين الاعمال واصحاب المشاريع الصغيرة. ويتصف هذا النوع من الخدمات التأمينية بارتفاع التكاليف التشغيلية والمصاريف الادارية اللازمة لتسويقه، وهو ما يجعل شركات التأمين تجرم عن تطويره. ولكن ومع استخدام التكنولوجيا المالية من قبل شركات التأمين يمكن تطوير وتسويق هذا المنتج وتحقيق زيادة في نسب الوصول والاستخدام فيه، وهي الارقان الاساسية للشمول المالي.

3 FATF GUIDANCE Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Measures and Financial Inclusion, FATF, March, 2017, <https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/content/images/Updated-2017-FATF-2013-Guidance.pdf>

1- الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين، 2018  
2 AFI Guideline Note19 (2016) Digital Financial Services: Basic Terminology. [www.afi-global.org](http://www.afi-global.org)

## توقيت التدخل

”الفحص والتعلم“ ليصل إلى نظام اشتهر بعد استخدامه في بريطانيا وسنغافورة وهو ما يعرف ب (Regulatory Sandbox)، حيث تمنح الهيئات الرقابية الفرصة لأصحاب الابتكارات المالية لتطبيق نموذج تجريبي لابتكاراتهم في بيئة افتراضية، وتحت السيطرة وضمن ضوابط معينة، ولكن دون القيود الرقابية التقليدية المكثفة. أي أن هذا النظام يوفر المكان الآمن الذي يتم فيه تجريب الابتكار المالي وفهم المخاطر المرتبطة به قبل السماح بتطبيقه على نطاق واسع وتجاري. ويذكر أن هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد الفلسطينية تعكفان الآن على تطوير تطبيق مثل هذا النظام لتشجيع وتنظيم ابتكارات التكنولوجيا المالية في فلسطين.

د. بشار أبو زعرور

مدير عام الإدارة العامة للدراسات والتطوير هيئة سوق رأس المال

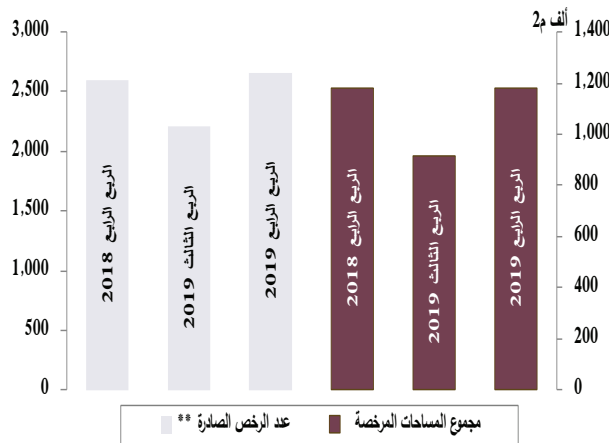
السؤال المهم الذي يواجه الهيئات الرقابية المسؤولة عن تنظيم ورقابة الخدمات المالية الرقمية هو متى يجب على الهيئة الرقابية التدخل للتنظيم والاشراف. وفي هذا السياق، تختلف التجارب الدولية وفقاً للنظام القانوني السائد في الدولة المعنية. إذ تعمل الدول التي تتبع القانون المدني (Civil Law) على وضع التشريعات والأطر التنظيمية بدايةً قبل السماح بتطبيق الخدمات المالية الالكترونية والابتكارات. بينما تنتهج الدول التي تتبع القانون العام (Common Law) أسلوباً مغايراً، حيث يسبق تطبيق الابتكارات المالية الرقمية تطوير الأطر التشريعية والرقابية. ومن أوائل التجارب الدولية في استخدام الخدمات المالية الرقمية لتعزيز الشمول المالي، تجربة كل من الفلبين وكينيا التي استخدمت منهج ”الفحص والتعلم“ في التعامل مع الابتكارات المالية الرقمية.<sup>4</sup> ولقد تطور منهج

4 GDDFI Discussion Paper (2016): Digital Financial Services: Regulating for Financial Inclusion. An ICT Perspective, [https://www.itu.int/en/ITU/Conferences/GSR/Documents/GSR2016/Digital\\_financial\\_inclusion\\_GDDFI.pdf](https://www.itu.int/en/ITU/Conferences/GSR/Documents/GSR2016/Digital_financial_inclusion_GDDFI.pdf)

6- البيئة الاقتصادية<sup>1</sup>

## رخص البناء

شكل 6-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين\*



\*البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967. \*\*لا تشمل رخص الأسوار

## أعداد السيارات

عدد السيارات المسجلة للمرة الأولى هو مؤشر معتمد على الحالة الاقتصادية وتوقعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات، ولأن شراءها غالباً ما يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإن هذا المؤشر يعبر عن المناخ الاقتصادي والتوقعات.

الربع الرابع: وصل عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الرابع من

الربع الرابع: يعرض الشكل 6-1 التطور في عدد رخص البناء المسجلة ومساحات الأبنية المرخصة. وصل عدد رخص البناء المسجلة في فلسطين في الربع الرابع 2019 إلى 2,654 ترخيص، بارتفاع بنسبة 20% عن الربع السابق. وبنسبة 2% مقارنة بالربع المناظر. كما بلغت حصة المباني غير السكنية من العدد الكلي حوالي 7% من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الرابع 2019 نحو 1,180.8 ألف متر مربع، وهذا أعلى بنسبة 29% عن المساحات المرخصة في الربع السابق. في حين استقرت المساحات المرخصة عند نفس مجموعها في الربع المناظر من العام السابق.

الأداء السنوي: وصل عدد رخص البناء الصادرة في فلسطين في العام 2019 إلى 9,717 رخصة، ويمثل هذا انخفاضاً عن عددها في العام السابق بنسبة 2%. وترافق مع الانخفاض في عدد الرخص الصادرة انخفاض أيضاً في المساحات المرخصة، إذ بلغت نحو 4,287 ألف متر مربع بانخفاض نسبته 3% عن المساحات المرخصة في العام السابق (أنظر الجدول 6-1). ويتوجب التنبيه إلى أن منح رخص البناء لا يعني بالضرورة المباشرة في أعمال البناء، كما أن بعض نشاطات البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص بناء لها.

جدول 6-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين

المساحات المرخصة (ألف م <sup>2</sup> )	عدد الرخص الصادرة *	
4,439	9,898	2018
4,287	9,717	2019

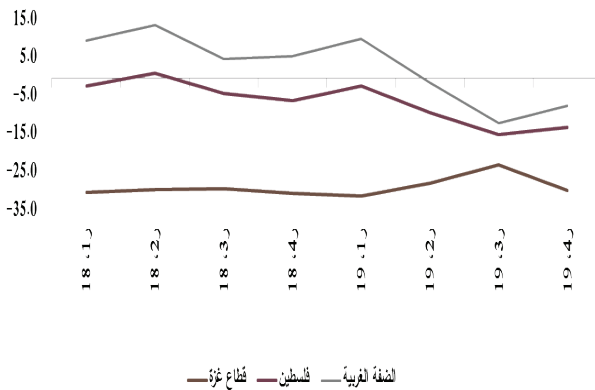
\*لا تشمل الأسوار

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020، إحصاءات رخص الأبنية، ووزارة المالية 2020، دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة. وسلطة النقد الفلسطينية 2020، مؤشر سلطة النقد الفلسطينية الموسع لدورة الأعمال.

المقارنة الربعية: شهد متوسط مؤشر دورة الاعمال في فلسطين خلال أشهر الربع الرابع من العام 2019 ارتفاعاً بمقدار 2.1 نقطة مقارنة مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو (-12.7) نقطة. ويعزى السبب في الارتفاع إلى تحسن المؤشر في الضفة الغربية بمقدار 4.7 نقطة، إثر عودة إيرادات المقاصة، ليصل إلى (-7). بالمقابل شهد متوسط المؤشر تراجعاً بمقدار 6.7 نقطة في قطاع غزة، ووصل إلى (-29.3). أما بالمقارنة مع الربع المناظر من العام السابق، فقد انخفضت قيمة المؤشر المتوسط بمقدار 6.9 نقطة في فلسطين، نتيجة الانخفاض الكبير في الضفة الغربية بمقدار 12.9، وارتفاع طفيف بمقدار 0.7 نقطة في قطاع غزة (أنظر الشكل 2-6).

الأداء السنوي: شهد متوسط مؤشر سلطة النقد لدورة الاعمال خلال أشهر العام 2019 في فلسطين انخفاضاً ملحوظاً بمقدار 7 نقاط مقارنة بالعام 2018 ليصل إلى (-9.5). ويعزى السبب في هذا التراجع على انخفاض متوسط المؤشر بشكل حاد في الضفة الغربية بمقدار 11.1 نقطة، مقابل تحسن طفيف في قطاع غزة بمقدار 1.9 نقطة.

شكل 2-6: مؤشر سلطة النقد لدورة الاعمال في فلسطين



جدول 2-6: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

الفترة	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الاسرائيلي (مستعمل)	المجموع
الربع الرابع 2018	1,755	6,560	451	8,766
2018	6,303	23,892	1,912	32,107
الربع الثالث 2019	1,295	5,469	403	7,167
الربع الرابع 2019	1,481	5,373	455	7,309
2019	5,460	19,122	1,755	26,337

العام 2019 إلى 7,309 سيارة. وهذا يقل بمقدار 142 سيارة عن عددها في الربع السابق، ويقل بمقدار 1,457 سيارة عن عددها في الربع المناظر من العام 2018. وبلغت نسبة السيارات المستعملة 80% من الإجمالي، جاء نحو 8% منها من السوق الإسرائيلية (أنظر الجدول 2-6).

الأداء السنوي: بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في العام 2019، 26,337 سيارة. وهذا يقل بمقدار 5,770 سيارة عن عددها في العام 2018، أي انخفاض بنسبة 18%. وجاء هذا التراجع نتيجة انخفاض السيارات الجديدة والمستعملة المستوردة من الخارج بنسبة 13% و20% على التوالي، كما انخفض عدد السيارات المستعملة المستوردة من إسرائيل بنسبة 8% (انظر الجدول 2-6).

### مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال

مؤشر سلطة النقد الفلسطينية الموسع لدورة الأعمال "هو مؤشر شهري يُعنى يرصد تذبذبات النشاط الاقتصادي الفلسطيني من حيث مستويات الإنتاج والمبيعات والتوظيف. ويتم حساب المؤشر بالاعتماد على استطلاع آراء عينة ممثلة من مدراء المنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة حول المستويات الحالية للتشغيل والإنتاج والمبيعات، وتوقعات تغييرها في الأشهر القادمة". ويوفر المؤشر، الذي بدأت سلطة النقد بإصداره منذ تشرين الثاني 2012، توقعات وانطباعات آنية عن حالة الاقتصاد قبل صدور المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يستغرق جمعها وإصدارها وقتاً طويلاً نسبياً.

تتراوح قيمة المؤشر بين 100+ و-100، وكلما كان المؤشر موجباً وكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على تحسن في استشراف الوضع الاقتصادي العام. وبالعكس كلما كانت القيمة سالبة وكلما تراجعت دلت ذلك على تراجع الأداء الاقتصادي. أما إذا لم يطرأ تبدل على قيمة المؤشر فهذا يعني أن الأوضاع مستقرة ومستمرة على حالها وليست بصدد التغير في المستقبل القريب. والصعيد المهم في المؤشر هو عدد نقاط التغير التي تطرأ عليه من شهر إلى آخر، صعوداً وهبوطاً.

## صندوق 6: مختبر الامساواة العالمي: تراجع مستمر في توزيع الدخل القومي في فلسطين

الدخل. ويعود السبب في هذا إلى أمرين. الأول، أن الناتج المحلي يتوزع على المقيمين وعلى غير المقيمين أيضاً، في حين يستثنى الدخل القومي الحصة من الدخل التي تذهب إلى غير المقيمين. كما يأخذ الدخل القومي بالحسبان الدخل الذي يحققه المواطنون الذين يعملون في الخارج، ويقومون بتحويله إلى داخل الوطن.<sup>4</sup> ثانياً، أن مؤشر الناتج المحلي يتضمن في حسابه اهتلاك مخزون رأس المال، في حين يتم استثناء الإهلاك من الدخل القومي، نظراً لأن اهتلاك رأس المال لا يعتبر بمثابة دخل لأي طرف من الأطراف.

من جهة أخرى فان توزيع الدخل، حسب المنهجية المستخدمة في قاعدة بيانات اللامساواة العالمية، يتعلق فقط بالأفراد الذين تبلغ أعمارهم 20 عاماً فما فوق. وهذا يعني أن تباينا ملحوظاً يمكن أن يظهر بين البيانات التي يتوصل إليها مختبر اللامساواة العالمي والأرقام من المصادر الوطنية أو الدولية الأخرى.

### ارتفاع اللامساواة في توزيع الدخل في فلسطين

تبعاً لقاعدة البيانات الخاصة بمختبر اللامساواة العالمي يستدل أن حصة أغنى 10% من السكان في فلسطين من الدخل القومي ارتفعت من نحو 48% في العام 1990 إلى نحو 50.5% في العام 2016. بالمقابل تراجع نصيب شريحة النصف الأقر من السكان من 14.9% إلى نحو 13.5% خلال نفس الفترة. كما تراجعت حصة الفئات التي تقع تحت أغنى 10% و فوق أفقر 50% (40% من إجمالي السكان) من نحو 37% في العام 1990 إلى نحو 36% في العام 2016. وهذا يعني أن توزيع الدخل في فلسطين شهد تراجعاً خلال الفترة، من ناحية ارتفاع حصة أغنى 10% من السكان على حساب كافة الفئات الأخرى، وخصوصاً على حساب المجموعة الأقر من السكان. إذ في حين كان نصيب العشير الأغنى من السكان من الدخل القومي في فلسطين يبلغ نحو 42 ضعف نصيب العشير الأقر في العام 1990، ارتفعت النسبة إلى 50 ضعف في 2016.

### جدول 1: توزيع الدخل القومي في فلسطين والأردن على الشرائح السكانية

الشريحة	1998-1990	2008-1999	2016-2009
فلسطين			
العشير الأغنى	48.1%	49.5%	50.6%
الشريحة 40% العليا والمتوسطة	37.1%	36.4%	35.9%
الشريحة 50% الأقر	14.8%	14.1%	13.4%
الأردن			
العشير الأغنى	50.9%	46.6%	49.0%
الشريحة 40% المتوسطة	33.4%	35.6%	34.0%
الشريحة 50% الأقر	15.8%	17.8%	17.0%

المصدر: قاعدة بيانات اللامساواة العالمية، 2019.

يعرض الشكل 1 تطور حصة العشير الأغنى من الدخل القومي في كل من الأردن وفلسطين خلال للفترة 1990-2016 على ضوء البيانات من "مختبر اللامساواة العالمي". ويمكن تمييز ثلاث فترات رئيسية في الشكل. الأولى، خلال عقد التسعينات التي كان نصيب العشير الأغنى في الأردن أعلى مما كان عليه في فلسطين (نحو 15% من الدخل في الأردن مقارنة مع 48% في فلسطين). الثانية، بين الأعوام

4- راجع صندوق "نظام الحسابات القومية" في العدد 52 من المراقب الاقتصادي.

يحظى موضوع التوزيع غير المتكافئ للدخول والثروات باهتمام غير مسبوق في السنوات الأخيرة. وجاء هذا نتيجة التصاعد الكبير في حصة الطبقات الغنية من إجمالي الدخل والثروة في معظم أنحاء العالم. ولقد وثقت الدراسات أن التحيز في التوزيع عاد الآن إلى المستويات المجحفة التي كان عليها في مطلع القرن الماضي. أي أن المسار الذي انطلق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي نجح في تقليص فجوات الدخل والثروة فقد زخمه كليا بدءاً منذ مطلع السبعينات. ويوثق كتاب توماس بيكتي الرائد أن حصة أغنى 10% من السكان في الولايات المتحدة مثلاً بلغت نحو 50% من إجمالي الدخل (بما فيه عوائد رأس المال) في العقد الأول من القرن الحالي، وهي نسبة قريبة من المستوى الذي كانت عليه في 1910، علماً بأنها كانت قد انحدرت إلى 35% فقط في سبعينات القرن الماضي. ولا تختلف الصورة كثيراً في الدول الأخرى عما شهدته الولايات المتحدة.<sup>1</sup>

وفي إطار زيادة الاهتمام بتوثيق التراجع في توزيع الدخل، والبحث عن أسباب وديناميات هذه الانتكاسة عبر الزمن، تم تأسيس "مختبر اللامساواة العالمي" من قبل مجموعة من الباحثين الأكاديميين من مختلف أنحاء العالم. ويصدر المختبر تقريراً دورياً (مرة كل عامين) عن تطور اللامساواة في عدد كبير من دول العالم.<sup>2</sup> ويقوم التقرير بعرض وتحليل البيانات التي توفرها قاعدة بيانات اللامساواة العالمية، التي يساهم في توفيرها أكثر من 100 اقتصادي ينتمون إلى نحو 70 دولة مختلفة حول العالم. توفر هذه القاعدة بيانات عن اللامساواة لعدة بلدان حول العالم من بينها فلسطين والدول العربية الأخرى. سوف نعرض في هذا الصندوق بعض معالم قاعدة البيانات الخاصة بمختبر اللامساواة العالمي، والمنهجية التي استخدمها، ثم نركز على تطور مؤشرات توزيع الدخل في فلسطين بالمقارنة مع نظيرها في الأردن.

### قاعدة بيانات اللامساواة العالمية

لا تنشر بعض الدول احصاءات تفصيلية عن توزيع الدخل والثروة فيها. ويتم عادة الاعتماد على بيانات مسوح الانفاق والدخل الاسرية لرصد اتجاهات اللامساواة. ولكن هذه المسوح تعطي صورة عامة غير وافية كونها لا تحدد بدقة مستوى الدخل والثروة لدى الطبقة الغنية. ومن اجل التغلب على هذه المعضلة ابتكر الباحثون في "مختبر اللامساواة العالمية" منهجية زاوجت بشكل شفاف وموثق بين عدد كبير من المصادر، للوصول إلى أكثر البيانات موثوقية عن توزيع الدخل من المصادر المختلفة، سواء الوطنية أو الدولية أو الخاصة. وتشتمل هذه على بيانات مسوح الدخل والانفاق الاسرية، بيانات ضريبة الدخل، بيانات عن الثروة (من المصادر الصحفية التي كمجلة فوربس وغيرها)، وبيانات الحسابات القومية وغيرها الكثير. وقد أعطت هذه المنهجية المبتكرة الباحثين القدرة على رصد تطورات مستويات اللامساواة في الدخل والثروة بشكل أكثر دقة وعبر أفق سنوات متعددة في كافة دول العالم تقريباً. وهذه الثروة النادرة من المعلومات الموثقة والمنهجية متاحة الآن للاستخدام من قبل كافة الباحثين.<sup>3</sup>

### الدخل القومي عوضاً عن الناتج المحلي

يؤكد "مختبر اللامساواة العالمي" على أفضلية اعتماد مؤشر الدخل القومي بدلاً من الناتج المحلي من أجل ملاحقة التطور في توزيع

1 See Fig 8.5 in Thomas Piketty's Capital in the 21st Century.

2 World Inequality Database, World inequality report 2018, <https://wir2018.wid.world/files/download/wir2018-full-report-english.pdf>.

3 The World Inequality Lab. <https://wid.world/world-inequality-lab/>

شكل 1: نصيب العشير الأعلى من الدخل القومي في فلسطين والأردن خلال الفترة 1990-2016



المصدر: قاعدة بيانات اللامساواة العالمية، 2019.

1999-2008 حيث طرأ انخفاض ملحوظ على حصة أغنى 10% من سكان الأردن (إلى نحو 46%) في حين تابعت حصة أغنى عشرين في فلسطين ارتفاعها المتهاود ولكن المستمر. والتي كان فيها نصيب العشير الاغنى في فلسطين اعلى من الأردن، أما خلال الفترة الأخيرة، بدءاً من العام 2009 فلقد شهدت في بدايتها تقارباً في حصص الأغنياء من إجمالي الدخل، أعقبها انخفاض في نصيب العشير الأغنى في الأردن مقابل استقرار حصة أغنياء فلسطين على نحو 51% من إجمالي الدخل.

انعكس التباين في نصيب العشير الاغنى بين البلدين خلال الفترات الثلاث على اللامساواة في التوزيع الإجمالي للدخل. وكما يوضح الجدول 1 فإن حصة أفقر 50% من السكان ارتفعت في الأردن من 15.8% إلى 17.0% بين 1990 و2016، في حين هبطت الحصة المناظرة في فلسطين من 14.8% إلى 13.4% خلال نفس الفترة. كما شهدت حصة الشرائح العليا والمتوسطة (أقل من أغنى 10% وأعلى من أفقر 50%) النزعة ذاتها. ومن المثير للقلق أن تعزز اللامساواة في توزيع الدخل في فلسطين كان مساراً مستديماً ومتصاعداً خلال العقود الماضية.

اسلام ربيع، ماس

## 7- الأسعار والتضخم<sup>1</sup>

(0.02%). بالمقابل ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الرابع 2019 مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق بنسبة 1.60%.

الأداء السنوي: سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين خلال العام 2019 ارتفاعاً مقداره 1.58% مقارنة بالعام 2018 حيث وصل الرقم القياسي إلى 101.58 (تضخم في الأسعار). وتولد هذا عن ارتفاع بمعدل 1.81% في الضفة الغربية، ومعدل 1.37% في القدس J1، ومعدل 0.40% في قطاع غزة. ويعود صافي ارتفاع أسعار المستهلك في فلسطين لارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات مقابل انخفاض أخرى. مثلاً، ارتفعت أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بمقدار (3.33%)، وأسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ (بمقدار 1.36%)، وأسعار مجموعة السلع والخدمات الترفيهية والثقافية (بمقدار 12.33%)، وأسعار مجموعة خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق (بمقدار 2.33%). بالمقابل انخفضت أسعار مجموعة الاقمشة والملابس والاحذية (بمقدار 2.63%)، وأسعار مجموعة المسكن ومستلزماته (بمقدار 0.14%)، وأسعار مجموعة الاثاث والمفروشات والسلع المنزلية (بمقدار 1.11%)، وأسعار مجموعة الاتصالات بمقدار (3.08%).

### أسعار الجملة وأسعار المنتج

الربع الرابع: انخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بمقدار 1.86% بين الربع الثالث والربع للعام 2019. ونتج هذا عن انخفاض أسعار الجملة للسلع المحلية بمقدار 1.91%، وانخفاض أسعار الجملة للسلع المستوردة بمقدار

الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو متوسط أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط استهلاك العائلة المتوسطة في بلد ما. ويطلق على مجموعة هذه السلع والخدمات اسم "سلّة الاستهلاك". ومعدّل التضخم هو معدّل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين. ويعبر معدّل التضخم عن التغيير في القوة الشرائية للدخل. إذ بافتراض ثبات الأجور والرواتب الاسمية، فإنّ تضخم الأسعار بمقدار 10% في السنة يعني أنّ القوة الشرائية للدخل انخفضت بنفس النسبة.

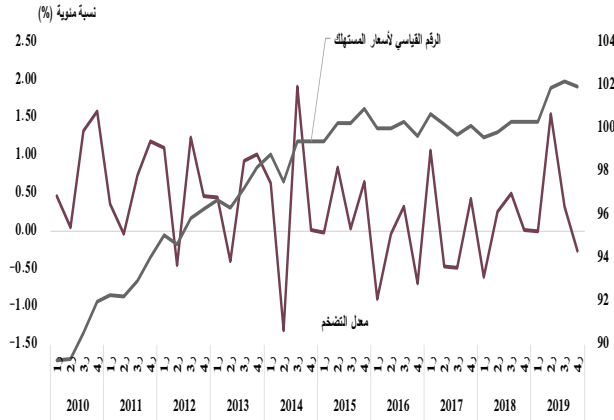
### الرقم القياسي للأسعار

يبين الشكل 7-1 منحنيين، يصور الأول تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيمن) بين الربع الأول 2010 والربع الرابع 2019. المنحنى الثاني يقيس (على المحور الأيسر) التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع السابق عليه، أي معدّل التضخم في كل ربع سنة.

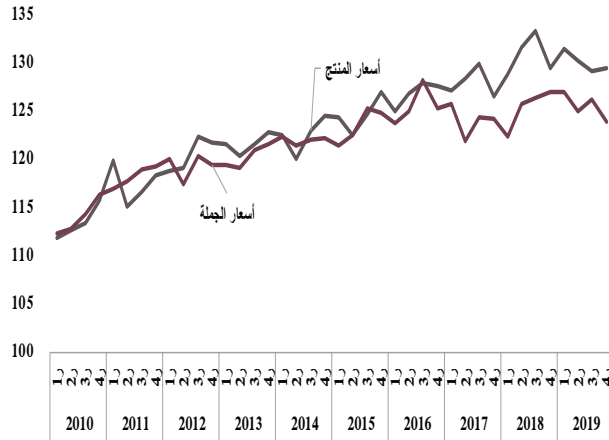
الربع الرابع: وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الرابع 2019 إلى 101.93 مقارنة مع 102.20 في الربع الثالث 2019. أي أنّ معدّل التضخم بين الربعين الثالث والرابع للعام 2019 كان سالباً (انخفاض في الأسعار) بنسبة 0.27%. وجاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض أسعار مجموعة الملابس والأحذية (بمقدار 1.85%)، وأسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة (بمقدار 0.43%)، وأسعار سلع وخدمات متنوعة

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2019. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوة الشرائية.

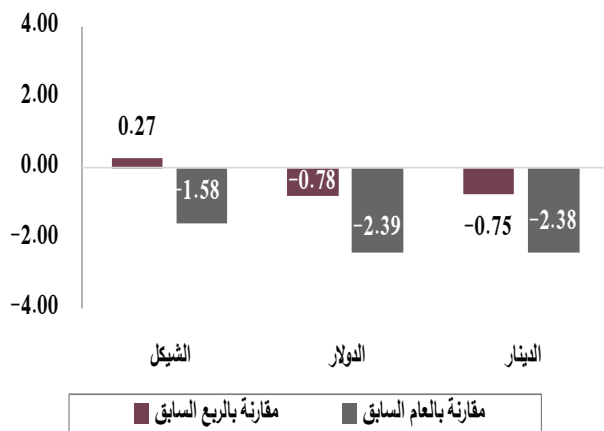
شكل 1-7: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم (سنة الأساس 2018)



شكل 2-7: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج (سنة الأساس 2007)



شكل 3-7: تطوّر القوة الشرائية بالعملة المختلفة (نسبة مئوية)



المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

0.91% بالمقابل ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتجون المحليون) بنسبة 0.26% بين الربعين المتلاحقين، ونتج هذا عن ارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بنسبة 0.34%، بينما انخفضت أسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً ومصدرة للخارج بمقدار 0.50% (أنظر الشكل 2-7).

الأداء السنوي: سجل الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ارتفاعاً نسبته 0.11% خلال العام 2019 مقارنة بالعام 2018، ونتج هذا عن ارتفاع أسعار الجملة للسلع المحلية بمقدار 1.41%، بينما انخفضت أسعار الجملة للسلع المستوردة بمقدار 0.86% مقارنة بالعام السابق. بالمقابل انخفض الرقم القياسي لأسعار المنتج في فلسطين بنسبة 0.58% خلال العام 2019 مقارنة بالعام 2018، ونتج هذا عن انخفاض أسعار المنتج للسلع المستهلكة محلياً بمقدار 0.60%، وانخفاض أسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً والمصدرة للخارج بمقدار 0.42%.

### الأسعار والقوة الشرائية<sup>2</sup>

القوة الشرائية للشيكل: معدّل تضخم الأسعار في الاقتصاد هو في الوقت ذاته مقياس لتطور القوة الشرائية لكافة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكل وينفقون كامل دخلهم بهذه العملة، أي أنّ تطور القوة الشرائية لهذه العملة يعادل ويعاكس معدل التغيير في الأسعار خلال نفس الفترة.

الربع الرابع: تشير البيانات إلى انخفاض مؤشر أسعار المستهلك خلال الربع الرابع 2019 بنحو 0.27% مقارنة بالربع السابق، وارتفاعه بنحو 1.60% مقارنة بالربع المناظر، وهو ما يعني تحسن القوة الشرائية بعملة الشيكل مقارنة بالربع السابق، وتراجعها مقارنة بالربع المناظر، بنفس معدلات التضخم المذكورة (أنظر الشكل 3-7).

الأداء السنوي: ارتفع معدل التضخم في 2019 بنحو 1.58% مقارنة مع 2018، أي أنّ القوة الشرائية للشيكل انخفضت بنحو 1.58% خلال العام 2019 مقارنة بالعام 2018.

القوة الشرائية للدولار والدينار: شهد الربع الرابع 2019 تراجعاً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنحو 1.05%، و5.62%، مقارنة بالربع السابق والمناظر على التوالي. وبناءً على ذلك، فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، قد انخفضت خلال الربع الرابع مقارنة بالربع السابق والمناظر بنسبة 0.78%، و7.20%، على الترتيب. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت فقد شهدت القوة الشرائية للدينار نفس التطورات التي طرأت على الدولار تقريباً (أنظر الشكل 3-7).

الأداء السنوي: انخفض سعر صرف الدولار مقابل الشيكل خلال العام 2019 بنسبة 0.81%، مقارنة بالعام السابق، ما يعني انخفاض القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار، وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل خلال هذا العام، بنسبة 2.39%، وينطبق ذلك على عملة الدينار الأردني، لارتباطها بسعر صرف ثابت مع الدولار (أنظر الشكل 3-7).

2- تعرّف القوة الشرائية على أنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من دخل وثروة. وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغيير في معدل تبدل الأسعار وسعر صرف العملة، وهو ما يعني أنّ التغيير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغيير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل - معدل التضخم.

## صندوق 7: نموذج للتنبؤ بالوظائف والمهارات المطلوبة في سوق العمل في فلسطين

عن العمل. إذ في حال استمرار الوضع على ما هو عليه، سيظهر هناك خلال تلك الفترة 512.7 ألف عاطل عن العمل في فلسطين، بواقع 198.3 ألف عاطل في الضفة الغربية، و313.8 ألف عاطل عن العمل في قطاع غزة. وعليه فمن المتوقع أن يصل معدل البطالة في فلسطين بنهاية العام 2022 إلى 32.3%، بواقع 20.6% في الضفة الغربية، و50.8% في قطاع غزة.

يتوقع النموذج أن يكون الطلب على الوظائف المتعلقة بالمبيعات الأعلى في سوق العمل الفلسطيني، يليه مهن التعليم، ومهن البناء، والتصنيع، والنقل. كما تبين أن جميع الوظائف سيظهر فيها فائض في العرض على الطلب، ولكن بدرجات متفاوتة. فالوظائف التي ستشهد فائضاً كبيراً في العرض هي المهن المرتبطة بالتصنيع، والبناء والنقل على الرغم من ارتفاع الطلب عليها، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بالقانون، والعلوم، والهندسة. أما المهن التي لا يظهر فيها فائض عرض كبير فهي الوظائف الإدارية العليا، والمهن ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى المهن المرتبطة بالزراعة.

يوفر هذا النموذج أداة مهمة لمساعدة أصحاب القرار وراسمي السياسات في فلسطين. كما يشكل دعامة للمشرفين على تخطيط المواءمة بين التعليم والعمل. ولكن مازال بالإمكان تطوير هذا النموذج لزيادة الفائدة منه، إذ إنه يعاني من العمومية في تحديد المهارات والتخصصات التي يحتاجها سوق العمل الفلسطيني. فهو لا يحدد المهن على مستوى التخصص الدقيق، أي على المستوى الرابع من التصنيف الدولي للمهن (ISCO)، بل يقتصر التحديد على المستوى الثاني. كما يمكن تطوير النموذج بحيث يتم الربط بين المهارات والمهن، حتى يعبر عن هدف التنبؤ بالمهارات وليس بالمهن العامة. على أن هذه التحسينات تتطلب القيام بمسوحات للعاملين في كافة القطاعات للتعرف على نوع التخصصات والمهارات التي يمتلكونها والتي يحتاجونها. ويمكن أن يتم هذا من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في حال توفر الموارد والإمكانات، من خلال مسح القوى العاملة التي يقوم بها بشكل دوري.

علي جبارين، ماس

أطلقت اليونيسكو في بداية العام 2020 نموذج التنبؤ بالمهارات التي يحتاجها سوق العمل في فلسطين وذلك بالتعاون مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). يأتي هذا العمل في إطار مشروع تشغيل الشباب في منطقة البحر المتوسط (YEM)، الذي يهدف إلى تحسين منظومة إعداد القوى العاملة، وخفض معدل البطالة وسط الشباب، وتطوير وتشجيع التعليم والتدريب المهني. وهذا النموذج ليس الأول من نوعه في فلسطين، إذ قامت اليونيسكو في بداية العام 2017 بإعداد نموذج مشابه، بالتعاون مع ماس أيضاً. واستناداً إلى النموذج القديم تم تطوير الجديد ليعبر عن واقع سوق العمل في فلسطين بشكل أفضل.

تكمّن أهمية هذا النموذج في أنه يحدد المهارات التي يحتاجها سوق العمل في فلسطين، والمهن التي يحتاجها كل نشاط اقتصادي في المستقبل. والهدف من هذا تشجيع الطلاب في جميع مراحلهم التعليمية على التوجه نحو دراسة التخصصات الأكثر طلباً في سوق العمل الفلسطيني، والابتعاد عن التخصصات الأقل طلباً. وهذا يؤدي بدوره إلى خفض معدل البطالة المرتفع في فلسطين.

يقوم هذا النموذج على الموازنة بين جانبي الطلب والعرض في سوق العمل في فلسطين. ويتكون جانب الطلب من توقع عدد العاملين حسب المهنة في كل نشاط اقتصادي بناء على ثلاثة سيناريوهات (سيناريو الأساس، والسيناريو المتفائل، والسيناريو المتشائم). وتم بناء هذه السيناريوهات على أساس الحالة الاقتصادية والسياسية في فلسطين. يفترض سيناريو الأساس بقاء الوضع الاقتصادي والسياسي كما كان عليه في العام 2019، في حين يفترض السيناريو المتفائل تحسناً في الأوضاع السياسية ونمواً اقتصادياً، وهذا على العكس من افتراضات السيناريو المتشائم. أما جانب العرض فهو يضم الوافدين الجدد إلى سوق العمل الفلسطيني، بالإضافة إلى العاطلين عن العمل. ولقد تم صياغة نسختين من النموذج على أساس المنطقة، واحدة للضفة الغربية وأخرى لقطاع غزة، وذلك بسبب الاختلاف الكلي في مواصفات سوق العمل في هاتين المنطقتين.

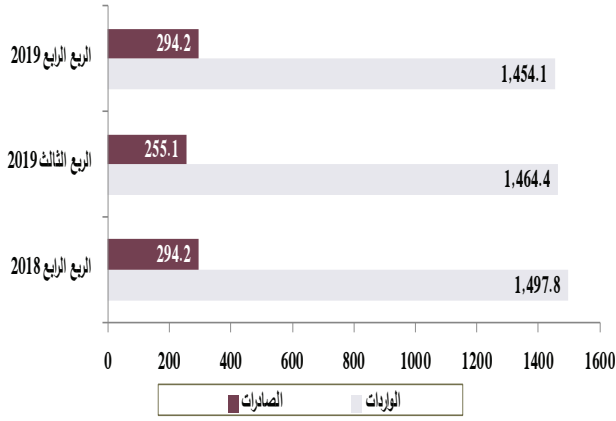
يتوقع النموذج، حسب سيناريو الأساس، أن الاقتصاد الفلسطيني سيخلق 200.7 ألف فرصة عمل خلال الفترة 2019-2022، بواقع 120.3 ألف فرصة عمل في الضفة الغربية، و80.4 ألف فرصة عمل في قطاع غزة. إلا أن قدرة سوق العمل الفلسطيني غير كافية لاستيعاب الوافدين الجدد من الخريجين إلى سوق العمل والعاطلين



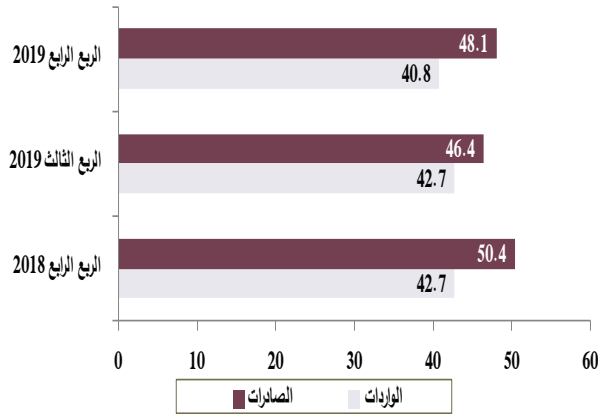
8- التجارة الخارجية<sup>1</sup>

## الميزان التجاري

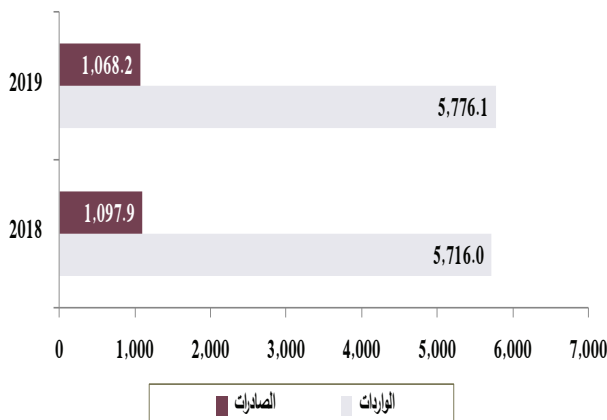
شكل 8-1: صادرات وواردات السلع المرصودة (مليون دولار)



شكل 8-2: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل (مليون دولار)



شكل 8-3: صادرات وواردات السلع المرصودة في 2018 و2019 (مليون دولار)



الربع الرابع: بلغت قيمة الواردات السلعية "المرصودة"<sup>2</sup> في الربع الرابع 2019 نحو 1,454.1 مليون دولار، مسافة يمثل انخفاضاً بنسبة 1% مقارنة بالربع السابق، أما بالمقارنة مع الربع المناظر 2018 فلقد انخفضت الواردات السلعية بنسبة 3% بالمقابل بلغت قيمة الصادرات السلعية المرصودة في الربع الرابع 294.2 مليون دولار، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 15% مقارنة بالربع السابق، في حين استقرت الصادرات السلعية عند نفس قيمتها في الربع المناظر من العام السابق. وعلى ذلك تكون قيمة الصادرات قد شكلت ما يقارب 20% من قيمة الواردات في الربع الرابع. ويمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي والذي بلغ 1,159.9 مليون دولار. ولقد تحسن هذا العجز بشكل طفيف نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 7,3 مليون دولار (أنظر الشكلين 8-1 و8-2).

الأداء السنوي: بلغت قيمة الواردات السلعية المرصودة في العام 2019 نحو 5,776.1 مليون دولار، وهو ما يمثل ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 1% مقارنة مع العام 2018. أما الصادرات السلعية المرصودة فقد بلغت قيمتها حوالي 1,068.2 وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 3% مقارنة مع العام السابق. وعلى ذلك تكون الصادرات قد شكلت ما يقارب 18% من قيمة الواردات في العام 2019 مقارنة بنسبة مشابهة في العام السابق. وبلغ العجز في الميزان التجاري السلعي في العام 2019 نحو 4,707.9 مليون دولار، وهو أعلى بمقدار 89.8 مليون عن العجز في العام 2018. وقد طرأ تحسن طفيف على هذا العجز نتيجة الفائض في ميزان الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 20.6 مليون دولار (أنظر الشكلين 8-3 و8-4).

## ميزان المدفوعات

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات (وهو ما يطلق عليه أيضاً اسم فائض أو عجز ميزان المدفوعات) هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية هي:

- الميزان التجاري، الذي يقيس صافي قيمة الصادرات الواردات من السلع والخدمات.
- ميزان الدخل، الذي يقيس صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج، مثل تحويلات أجور عمال الضفة والقطاع العاملين في إسرائيل والخارج.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2020، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الرابع 2019.

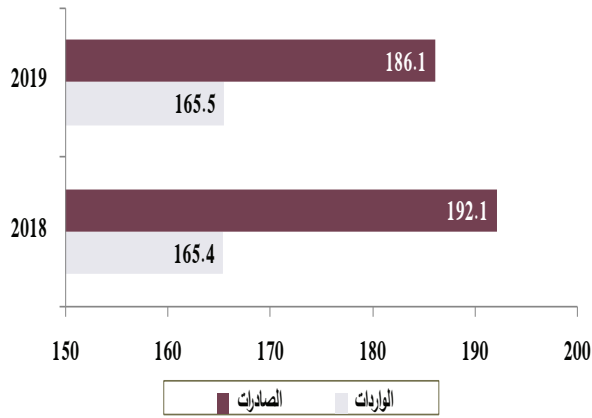
2- التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة الخارجية الأولية المسجلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الكلية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الأرقام الكلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

جدول 1-8: ميزان المدفوعات الفلسطيني\* (مليون دولار)

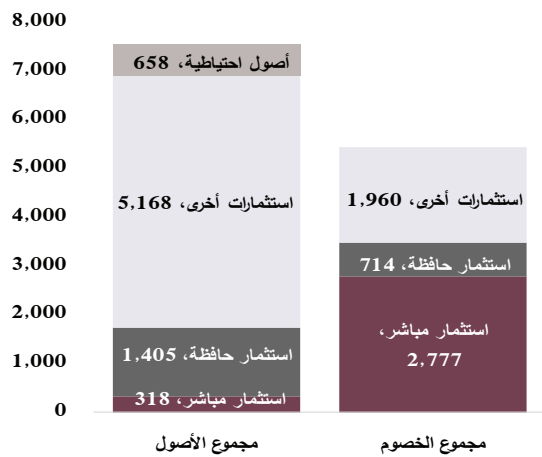
2019	2018	الربع الرابع 2019	الربع الثالث 2019	الربع الرابع 2018	
(6,500.7)	(6,425.7)	(1,556.5)	(1,696.2)	(1,678.2)	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات**
(5,458.1)	(5,393.0)	(1,314.6)	(1,419.9)	(1,409.4)	- صافي السلع
(1,042.6)	(1,032.7)	(241.9)	(276.3)	(268.8)	- صافي الخدمات
2,658.0	2,786.2	685.1	770.0	709.3	2. ميزان الدخل
2,009.2	1,499.1	458.8	538.9	406.1	3. ميزان التحويلات الجارية
(1,833.5)	(2,140.4)	(412.6)	(387.3)	(562.8)	4 الحساب الجاري (1+2+3)
1,705.6	1,775.7	549.0	324.8	410.6	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
127.9	364.7	(136.4)	62.5	152.2	6. صافي السهو والخطأ**

\* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967.  
\*\* تم احتساب قيمة التمويل الاستثنائي في صافي السهو والخطأ، والأرقام بين الأقواس أرقام سالبة.  
\*\*\* بيانات عام 2019 هي مجموع ارباع 2019

شكل 4-8: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل في 2018 و2019 (مليون دولار)



شكل 5-8: رصيد الاستثمارات الدولية (نهاية الربع الرابع 2019) (مليون دولار)



• ميزان التحويلات الجارية، الذي يقيس صافي تدفق المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصة.

• الربع الرابع: تشير النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الرابع من العام 2019 إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري بنسبة 7% مقارنة مع الربع السابق، ليصل إلى 413 مليون دولار، بالمقابل انخفض العجز بشكل حاد ونسبة 27% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2018. وجاء هذا العجز نتيجة عجز في الميزان التجاري السلعي (1,315 مليون دولار)، إضافة إلى عجز ميزان الخدمات (242 مليون دولار)، مقابل فائض في ميزان الدخل بقيمة 685 مليون دولار (تولّد أساساً من تعويضات العاملين في إسرائيل)، وفائض في ميزان التحويلات الجارية بقيمة 459 مليون دولار (أنظر الجدول 1-8).

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 549 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يُمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة (أنظر جدول 1-8).

الأداء السنوي: بلغ عجز الحساب الجاري الفلسطيني 1,833.5 مليون دولار في العام 2019، وهو أدنى بنسبة 14% عن عجز العام الماضي. وتحقق هذا على الرغم من انخفاض تحويلات العاملين من إسرائيل بنسبة 3% (في ميزان الدخل). ويعود السبب في انخفاض العجز على الارتفاع الكبير في التحويلات الجارية (بنسبة 34%). جرى تمويل عجز ميزان المدفوعات من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 1,705.6 مليون دولار (أنظر الجدول 1-8). من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي صفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما، بسبب نقص البيانات أو التهريب، وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ".<sup>3</sup>

3- صافي السهو والخطأ في الجدول لا يعادل الفرق بين الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي، ويعود السبب إلى أن جهاز الإحصاء قام بإضافة التمويل الاستثنائي إلى بند صافي السهو والخطأ

## الاستثمارات الدولية

غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب التذكير بأن جزءاً كبيراً من الأصول (69%) هو عبارة عن إيداعات نقدية (غالباً من المصارف المحلية) في البنوك الخارجية، إضافة إلى النقد الأجنبي الموجود في الاقتصاد الفلسطيني. وهذه الإيداعات أو العملات ليست استثمارات فلسطينية في الخارج بالمعنى المتعارف عليه للاستثمار. وإذا ما أخذنا الاستثمارات المباشرة فقط بعين الاعتبار فإن الأرقام تشير إلى أن استثمارات الأجانب (غير المقيمين) المنفذة في فلسطين تزيد على الاستثمارات المباشرة الخارجية للمقيمين في الضفة والقطاع بمقدار 2,459 مليون دولار (انظر الشكل 5-8).

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الرابع 2019 نحو 7,549 مليون دولار، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر منها نسبة 4%، واستثمارات الحافظة 19%. بالمقابل بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد حوالي 5,451 مليون دولار، شكل الاستثمار المباشر 51% منها، واستثمارات حافظة 13%.

يعبر الفارق بين الأصول والخصوم على أن المقيمين في فلسطين "يستثمرون" 2,098 مليون دولار في الخارج أكثر مما "يستثمر"

## صندوق 8: لمحة تاريخية عن شركة كهرباء القدس منذ العثمانيين وحتى الاحتلال الإسرائيلي

### محكمة العدل الدولية

بعد ثلاث سنوات من المفاوضات والمحاولات الفاشلة لاستعادة حق الامتياز، رفعت الحكومة اليونانية (ومافروماتيس أحد رعاياها) دعوى ضد بريطانيا في محكمة العدل الدولية في لاهاي في أيار 1924. وفي آذار 1925 أيدت محكمة لاهاي حق مافروماتيس في امتيازات الكهرباء والمياه في القدس. إلا أن المحكمة اعتبرت أن امتيازات مدينة يافا ووادي الأردن خارج حدود ولايتها القضائية، نظراً لأن هذه الامتيازات تم التوقيع عليها إبان الحرب العالمية الأولى. ونتيجة لهذا الحكم، الذي يعترف بحقوق الامتياز وينكرها في نفس الوقت، استرد مافروماتيس حق امتياز توليد وتوزيع الكهرباء في القدس، واحتفظ روتنبرج بحق احتكار الكهرباء في بقية أراضي فلسطين. وعلى أرضية امتياز روتنبرج تم تأسيس شركة كهرباء فلسطين (PEC)، وهي شركة برأس مال إنجليزي-صهيوني. ولم يجد مافروماتيس مفرأً بحكم الظروف والنوايا المبيتة للحكومة البريطانية، من بيع امتيازها إلى شركة "بلفور بيتي" (Belfour Beatty)، وهي شركة تابعة لشركة كبرى تعمل في مجال مشاريع البنية التحتية المدنية والعسكرية لصالح الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط وخارجه. وقامت شركة "بلفور بيتي"، على أساس الامتياز الذي اشترته من مافروماتيس، بتأسيس شركة كهرباء القدس (JEC).

### ترتيبات ما بعد الانتداب

عشية رحيل القوات البريطانية من فلسطين أوائل آذار 1948، قام الإنجليز بتعديل امتياز كهرباء القدس لتحقيق اتفاق بين شركتي الكهرباء العاملة في فلسطين. ونص الاتفاق على أن تقوم شركة كهرباء فلسطين بتوريد الجزء الأكبر من الكهرباء التي تحتاجها شركة كهرباء القدس لتزويد المنطقة المسؤولة عنها. ونص الاتفاق على أن تدفع شركة كهرباء القدس مبلغ 400 ألف باوند استرليني إلى شركة كهرباء فلسطين مقابل أعمال البناء اللازمة، دون حق تملك خط الإمداد أو غيره من البنى التحتية ذات الصلة. وهذا مبلغ كبير جداً في الواقع، إذ أن صافي أرباح شركة كهرباء القدس لم يتجاوز 116 ألف باوند في السنة المالية 1946/1947. ونص قرار تعديل الامتياز على تمديد عقد الامتياز في القدس لمدة 60 عام إضافي، كما اشتمل على بند يعطي شركة كهرباء فلسطين أولوية الحق بشراء شركة القدس. وهذا التعديل المتسرع واتفاق التوريد الداخلي والتعويض بين الطرفين فتح المجال واسعاً أمام شركة كهرباء فلسطين لتستحوذ على شركة كهرباء القدس.

فيما يلي مقتطفات من أحد فصول كتاب بعنوان "بنية الرأسمالية الاستعمارية في فلسطين"<sup>1</sup> من تأليف الدكتور عمر جعبري سلامنكا، زميل باحث في جامعة غينت (Ghent)، بلجيكا.

شركة كهرباء القدس هي حالة فريدة بالمقارنة مع شبكات كهرباء البلديات الصغيرة والتعاونية التي كانت تعج بها أراضي الضفة الغربية قبل العدوان الإسرائيلي في العام 1967. يعود تاريخ شركة كهرباء القدس إلى السنوات الأخيرة من الإمبراطورية العثمانية، وتحديدًا إلى كانون ثاني 1914. حين منحت الدولة العثمانية آنذاك واحداً من رعاياها الأرثوذكس المقيم في اسطنبول، يدعى مافروماتيس "Euripide Mavrommatis"، امتيازاً لتوريد الطاقة الكهربائية والماء وتشبيد خط ترام في مساحة تقارب عشرين كيلومترا في محيط مدينة القدس وضواحيها. في العامين التاليين حصل مافروماتيس على امتياز توريد الكهرباء والماء في مدينة يافا، بالإضافة إلى امتياز استغلال الموارد في وادي الأردن. وأقل ما يمكن أن يقال عن إنجازات مافروماتيس أنها مثيرة للإعجاب، خاصة في ظل الظروف السياسية والمنافسة الشرسة التي سادت في الإمبراطورية العثمانية مطلع القرن العشرين، حيث كان الصراع على أشده بين البريطانيين والألمان والفرنسيين والعرب والصهاينة للحصول على الامتيازات المختلفة. لقد تمكن مافروماتيس، الذي كان يمثل الشركة المصرفية الفرنسية (Perier Co) والذي حصل على دعم البنك التجاري الفلسطيني بإدارته العربية، من أن يصبح واحداً من أنجح صائدي امتيازات توريد خدمات البنية التحتية في فلسطين.

### الانتداب البريطاني

بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، وهو ما أذن بسقوط الإمبراطورية العثمانية، احتلت بريطانيا فلسطين عام 1917. وفي العام نفسه، أصدرت الحكومة البريطانية إعلان بلفور الذي يمثل نقطة تحول في المطالب السياسية والإقليمية للصهيونية. وأسس هذا الإعلان الأرضية لمنح امتيازات تجارية حصرية للوكالة اليهودية، التي كانت في حينه المؤسسة الرسمية الوحيدة المعترف بها من الحكومة البريطانية، لاستغلال الموارد وتشغيل المرافق العامة وتقديم الخدمات في فلسطين. وكان أحد أهم هذه الامتيازات وأكثرها إثارة للجدل الاحتكار الذي حصل عليه بنحاس روتنبرج، وهو مهندس روسي من أشد الداعمين للمشروع الصهيوني، لإنتاج وتوزيع الطاقة الكهرومائية في فلسطين. وأدى هذا بالطبع لحدوث تضارب بين الامتياز التي حصل عليه هذا الأخير وامتيازات مافروماتيس السابقة.

1 Omar Jabary Salamanca: The Fabric of Colonial Capitalism in Palestine. To be published by Verso in 2021.

## ما بعد النكبة

وبعد انحسار هذا الأمل قررت شركة بلفور بيتي أخيراً تقسيم وبيع أصول الشركة والامتياز على طول حدود الهدنة، وقامت بعقد اتفاقيتين منفصلتين لهذا الغرض، الأولى مع إسرائيل في نيسان 1954، والثانية مع الأردن، في نيسان 1957.

كانت بلديات القدس ورام الله والبيرة وبيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا متحمسة آنذاك لتملك وإدارة خدمات الكهرباء. وعلى ذلك قامت هذه البلديات بتسجيل شركة جديدة في العام 1956، باسم شركة كهرباء محافظة القدس الأردنية. وتمكنت البلديات الفلسطينية من شراء حق الامتياز والأصول من شركة بلفور بيتي من خلال الحكومة الأردنية برأس مال ابتدائي قدره 200 ألف باوند. وتم تقسيم رأس المال هذا إلى 20 ألف سهم، بسعر 10 باوند للسهم الواحد. وتوزعت أكبر حصص الأسهم على النحو التالي: 8,050 لبلدية بيت ساحور، 2,750 للقدس، و5,000 لمساهمين من القطاع الخاص.

ترجمة حنين المصري، ماس

هزت النكبة أركان العالم بشكل كانت القدس تمثله في السابق. وتم تقسيم العاصمة إلى قسمين. القسم الغربي الحديث والثري، فهما قرابة 85% من إجمالي أراضي المدينة، وقد تم نهبه وتطهيره عرقياً واحتلته دولة إسرائيل الجديدة. ونتج عن تقسيم المدينة أيضاً تقسيم منطقة امتياز شركة كهرباء القدس وشبكة الكهرباء بحكم الأمر الواقع إلى جزئين، وبقاء محطة توليد الكهرباء الرئيسية للشركة على الجانب الإسرائيلي. ولكن الشركة ركزت جل اهتمامها بعد العام 1948 وكامل نشاطاتها على إصلاح البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للسكان اليهود في القدس الغربية بشكل حصري. وعانى الفلسطينيون في القدس الشرقية من انقطاع التيار الكهربائي لأكثر من 12 شهر، ولم يحصلوا سوى على أدنى مستوى من خدمات الكهرباء في السنوات الثلاث التالية. ووثقت القنصلية البريطانية في القدس ذلك عبر التأكيد على أنّ شركة بلفور بيتي "لم تكن مهتمة بمصالح السكان العرب"، وترفض بشكل ممنهج إصلاح الشبكة وتركيب مولدات جديدة. ويبدو أنّ الشركة كانت تأمل أنّ يتم التوصل إلى اتفاق بين الأردن وإسرائيل من شأنه أن يتيح ربط القدس الشرقية بمحطة توليد الكهرباء التابعة للشركة في الغرب.

## مفاهيم وتعريفات اقتصادية السياسة النقدية مقابل السياسة المالية Monetary Policy vs. Fiscal Policy

والبطالة المستحكمة. وهي أيضاً تقلل من شأن وفعالية السياسة النقدية في دفع الاقتصاد قدماً. وتشير بشكل خاص إلى أن التوسع في الكتلة النقدية يفشل في التأثير على سعر الفائدة عندما يكون هذا السعر متدنٍ للغاية وقريب من الصفر (وهو ما يطلق عليه اسم "مصيدة السيولة" Liquidity Trap).<sup>2</sup> بالمقابل تولي المدرسة النقدية أهمية كبيرة للسياسة النقدية، وتعتبر أن التبدل في الكتلة النقدية هو ما يقف وراء التحولات في النشاط الاقتصادي. وتحتاج المدرسة النقدية أيضاً بأن التوسع في الإنفاق العام غالباً ما تتم موازنته بانخفاض في الاستثمار الخاص (وهو ما يعرف باسم "الطرد" -Crowding-Out) مما يعني أن السياسة المالية يمكن أن تترك أثراً على بنية الإنفاق بين القطاعين الخاص والعام ولكنها ضعيفة الأثر على النشاط الكلي في الاقتصاد.

### المزايا والمثالب

بغض النظر عن الخلاف بين المدرستين الكينزية والنقدية فيما يتعلق بفعالية استخدام سعر الفائدة وكمية عرض النقود (السياسة النقدية) مقارنة باستخدام معدل الضرائب والإنفاق العام (السياسة المالية) للتأثير على النشاط الاقتصادي، يمكن أن نسوق الملاحظات التالية على السياستين:

- أن صياغة وتنفيذ التحول في السياسة النقدية لمواجهة الظروف الطارئة غالباً ما يكون أسرع وأسهل من تغيير السياسة المالية. ذلك لأن الأخيرة تقتضي، في الأنظمة الديمقراطية، صياغة قوانين وضمن موافقة برلمانية، في حين يمكن لمدرء البنوك المركزية اتخاذ قرارات مستقلة وسريعة تتعلق بسعر الفائدة والكتلة النقدية. ولكن بالمقابل فإن أثر السياسات النقدية على الاقتصاد يستغرق وقتاً طويلاً حتى يظهر مقارنة بالإجراءات المالية، ذلك لأن السياسة النقدية تعمل من خلال تأثير التحولات في سعر الفائدة على الطلب الاستثماري أساساً، وهو ما يحتاج إلى زمن ليس بالقصير لظهور نتائجه.
- أن السياسة النقدية، على عكس المالية، لها انعكاسات مباشرة على سعر صرف العملة وعلى تدفق رؤوس الأموال من الخارج وإلى الخارج، وهذا ما يقتضي ضرورة الحرس البالغ في استخدامها. يضاف إلى ذلك أن استخدام السياسة النقدية لتحفيز الاقتصاد غير متاح أصلاً في الدول التي تتبنى سعر صرف العملة الثابت، إذ يتوجب في هذه الحالة تسخير معدل الفائدة والكتلة النقدية لهدف واحد فقط وهو حماية سعر صرف العملة.<sup>3</sup>
- أخيراً، وعلى الرغم من أن السياسات المالية والنقدية لها انعكاسات على كافة القطاعات في الاقتصاد، إلا أن فرص تركيز التأثير المباشر على قطاعات معينة، ولغايات اجتماعية محددة، متاح أكثر في السياسة المالية منها في النقدية.

السياسات الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات والتدخلات التي تتخذها السلطات (الوطنية أو المحلية) للتأثير على الأداء الاقتصادي بهدف تحقيق غايات معينة. وهناك أنواع مختلفة من السياسات الاقتصادية، مثل السياسات الزراعية والصناعية والتجارية. ولكن السياسات النقدية والمالية لها أهمية خاصة نظراً لأنها تنعكس وتؤثر على النشاط الاقتصادي في كافة القطاعات.

### السياسة النقدية والسياسة المالية

السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات المرتبطة باستخدام أداتين رئيسيتين للتأثير على النشاط الاقتصادي: سعر الفائدة وكمية النقود المتداولة في الاقتصاد (عرض النقود). وتتولى البنوك المركزية في الدول المختلفة مهام تنفيذ السياسة النقدية، وتتمتع هذه البنوك بدرجات مختلفة من الإستقلالية عن السلطات التنفيذية. وفي حالات الإستقلالية الكلية (كما هو الأمر بالنسبة للبنك المركزي الأوروبي والبنك المركزي الأمريكي الذي يعرف باسم (The Fed)) غالباً ما يكون للبنوك المركزية هدف معلن يحكم قراراتها، مثل الحفاظ على معدل التضخم ضمن هامش معين. وبشكل عام ترمي البنوك المركزية من التحكم بسعر الفائدة وكمية النقود إلى التأثير على كمية القروض التي تمنحها المؤسسات المالية المختلفة للقطاع الأهلي وقطاع الأعمال، وهو ما ينعكس بالتالي على النشاط الاقتصادي العام. ويتم هذا التحكم بشكل غير مباشر عبر ثلاث قنوات: تغيير معدل الاحتياطي الإلزامي للمصارف (النسبة من الودائع التي يتوجب على المصارف الاحتفاظ بها في البنك المركزي)، تغيير معدل "الديسكونت" (وهو معدل الفائدة الأدنى الذي يمكن للمصارف الاقتراض على أساسه من البنك المركزي أو من بعضها البعض)، وأخيراً ما يعرف بإسم عمليات السوق المفتوحة (أي قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية مما ينعكس بزيادة الكتلة النقدية في حالة الشراء وتقلصها في حالة البيع).<sup>1</sup>

السياسة المالية بالمقابل تتعلق بمجموعة الإجراءات الحكومية المرتبطة بجمع الضرائب والإنفاق العام (الموازنة الحكومية). وتتولى السلطة التنفيذية (بتحويل من السلطة التشريعية) مهام تنفيذ السياسة المالية. وتهدف السياسة المالية، إلى جانب تمويل نشاط الإدارة العامة، للتأثير على النشاط الاقتصادي عبر القرارات المتعلقة بمستوى وبنية الإنفاق العام وعجز الموازنة والاقتراض (الدين العام). أهم أدوات السياسة المالية لتحفيز النشاط الاقتصادي تتمثل في زيادة الإنفاق العام، الذي هو أحد مكونات الطلب الكلي. ويتم تمويل هذه الزيادة إما عبر رفع الضرائب (على افتراض أن ارتفاع الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق العام سيكون أكبر من انخفاضه بسبب رفع الضرائب)، أو زيادة الدين العام (الإنفاق بالعجز).

### النظرية الكينزية والمدرسة النقدية

تؤكد النظرية الكينزية على أهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية، وخصوصاً الإنفاق بالعجز، في تحفيز الاقتصاد للخروج من الكساد

<sup>1</sup> - يمكن اعتبار صفقات "التسهيل الكمي" (Quantitative Easing)، التي انتشر استخدامها على نطاق واسع عقب الأزمة المالية العالمية في 2008، أحد أشكال عمليات السوق المفتوحة. من أجل معلومات أوفى عن "التسهيل الكمي" أنظر المراقب الاقتصادي الربيعي العدد 45.

<sup>2</sup> - كان من المعتقد سابقاً أن معدل الفائدة لا يمكن أن يكون سالباً، ولكن بعض البنوك المركزية الأوروبية (في السويد مثلاً) تبنت الآن سعر الفائدة السالب، وهي تعمل حالياً على صياغة وتطبيق سياسات نقدية قائمة على هذا الأساس، ولكن مازال من المبكر إطلاق حكم حول مدى نجاح مثل هذه الجهود.

<sup>3</sup> - راجع دراسة خيارات العملة والسياسة النقدية المستقبلية في فلسطين: مراجعة تقييمية.

## المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2015 - 2019

المؤشر	2019 <sup>1</sup>					2018 <sup>1</sup>				
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع
<b>السكان (ألف نسمة)</b>										
فلسطين	5,023.3	4,992.2	4,961.3	4,930.7	4,900.0	5,039.0	4,915.3	4,733.4	4,632.0	4,530.4
الضفة الغربية	3,011.6	0.2,995	2,978.5	2,962.1	2,945.7	3,020.0	2,953.9	2,856.7	2,803.4	2,750.0
قطاع غزة	2,011.7	1,997.2	1,982.8	1,968.5	1,954.3	2,019.0	1,961.4	1,876.7	1,828.6	1,780.4
<b>سوق العمل (حسب التعريف الجديد المعتمد من جهاز الإحصاء للقوى العاملة)<sup>2</sup></b>										
عدد العاملين (ألف شخص)	1,044.3	1,025.3	998.1	986.4	1,005.30	1,010	956.3	948.7	939.6	928.9
نسبة المشاركة (%)	44.4	44.2	44.2	44.3	44.1	44.3	43.5	44.0	43.8	44
معدّل البطالة (%)	24.0	24.6	26.0	26.8	24.2	25.3	26.2	25.7	23.9	23.0
- الضفة الغربية	13.7	13.3	15.0	16.4	15.8	14.6	17.3	18.4	17.5	16.6
- قطاع غزة	42.7	45.1	46.7	46.3	40.9	45.1	43.1	38.3	35.4	34.8
<b>الحسابات القومية بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) (مليون دولار)<sup>3</sup></b>										
الناتج المحلي الإجمالي	4,016.4	3,915.3	3,876.6	3,956.1	4,089.7	15,764.4	15,616.2	15,426.9	15,211.0	13,972.4
- الإنفاق الاستهلاكي الخاص	3,546.3	3,528.3	3,503.3	3,557.5	3,567.9	14,135.4	13,570.1	13,420.3	3,342.9	12,348.3
- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	818.7	789.0	758.5	749.1	880.6	3,115.3	3,318.9	3,093.6	3,584.7	3,494.5
- التكوين الرأسمالي الإجمالي	1,056.4	1,054.1	1,052.6	1,035.6	1,125.6	4,198.7	4,260.3	4,166.9	3,873.8	3,505.4
- الصادرات	706.2	635.4	641.1	641.1	700.2	2,623.8	2,578.7	2,515.6	2,208.3	2,244.3
- الواردات (-)	2,052.3	2,113.9	2,099.1	2,103.1	2,229.6	8,368.4	8,256.8	7,901.5	7,796.3	7,645.5
<b>الناتج المحلي للفرد (دولار)</b>										
بالأسعار الجارية	938.6	914.8	894.5	892.2	898.6	3,640.1	3,562.30	3,620.50	3,534.40	3,277.90
بالأسعار الثابتة (أسعار 2015)	848.8	832.9	830.1	852.7	886.4	3,364.5	3,417.70	3,463.10	3,489.80	3,277.90
<b>ميزان المدفوعات (مليون دولار)</b>										
الميزان التجاري	(1,556.5)	(1,696.2)	(1,637.7)	(1,610.3)	(1,678.2)	(6,500.7)	(6,425.7)	(5,967.4)	(5,664.5)	(5,400.9)
ميزان الدخل	685.1	770.0	630.8	572.1	709.3	2,658.0	2,786.2	2,129.0	1,896.0	1,712.2
ميزان التحويلات الجارية	458.8	538.9	478.4	533.1	406.1	2,009.2	1,499.1	1,708.7	1,626.2	1,749.4
ميزان الحساب الجاري	(412.6)	(387.3)	(528.5)	(505.1)	(562.8)	(1,833.5)	(2,140.4)	(2,129.7)	(2,142.7)	(1,939.1)
<b>أسعار الصرف والتضخم</b>										
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.492	3.529	3.592	3.64	3.7	3.56	3.59	3.60	3.84	3.88
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	4.926	4.977	5.066	5.14	5.22	5.03	5.07	5.08	5.42	5.48
معدّل التضخم (%) <sup>4</sup>	(0.27)	0.33	1.54	0	0.01	1.58	(0.19)	0.21	(0.22)	1.43
<b>المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)</b>										
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	1,099.4	1,070.7	332.8	787.6	676.1	3,994.6	3,290.6	3,656.5	3,551.0	2,890.2
النفقات الجارية	1,362.9	858.6	694.0	744.7	940.8	3,660.1	3,666.6	3,791.4	3,659.3	3,424.3
النفقات التطويرية	67.9	46.6	44.0	41.4	108.8	200.0	277.2	255.3	216.5	176.7
فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)	(331.4)	165.5	(405.2)	1.6	(373.4)	(569.5)	(474.8)	(390.2)	(324.7)	(710.9)
إجمالي المنح والمساعدات	115.8	177.1	129.5	69.8	225.9	492.1	666.5	719.8	766.9	799.0
فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	(215.6)	342.6	(275.7)	71.4	(147.6)	(77.3)	191.7	329.5	442.3	88.1
الدين العام الحكومي	2,795.0	2,914.8	2,637.1	2,315.2	2,369.6	2,795.0	2,369.6	2,543.2	2,483.8	2,537.2
<b>القطاع المصرفي (مليون دولار)</b>										
موجودات/ مطلوبات المصارف	17,825.5	17,303.5	16,690.1	16,503.2	16,125.0	17,825.5	16,125.0	15,850.2	14,196.4	12,602.3
حقوق الملكية	1,985.2	1,942.4	1,956.0	1,931.4	1,912.0	1,985.2	1,912.0	1,892.7	1,682.4	1,461.7
ودائع الجمهور	13,384.7	13,025.5	12,591.4	12,394.4	12,227.3	13,384.7	12,227.3	11,982.5	10,604.6	9,654.6
التسهيلات الائتمانية	9,039.1	8,947.9	8,941.6	8,569.5	8,432.3	9,039.1	8,432.3	8,026.0	6,871.9	5,824.7

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

1 بيانات الأرباع للأعوام 2018-2019 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل. الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

2 اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تعريفاً منقحاً للبطالة ينص على أنّ البطالة تشمل فقط الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد وبحثوا بشكل جدي وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. وتبعاً لهذا تم استثناء المحبطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا للعمل خلال فترة الإسناد) من حساب البطالة. ونسجل هنا أرقام سوق العمل الفلسطيني حسب التعريف الجديد.

3 قام جهاز الإحصاء المركزي بإجراء تنقيح على بيانات الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة للأعوام 2004-2018. لذا سيوجد اختلاف في أرقام السنوات والأرباع السابقة على ضوء تنقيح البيانات.

4 معدّل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.

\* البيانات في الجدول حسب آخر تحديث متوفر للبيانات من الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد وهيئة سوق رأس المال.

\*\* الأرقام بين الأقواس سالبة

## فهرس بالمفاهيم والتعاريف الاقتصادية التي نشرت في الأعداد السابقة من المراقب الاقتصادي

- النمو الاقتصادي (Economic Growth 1)، العدد 16.
- مصادر النمو (Sources of Growth)، العدد 17.
- العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل (The Relationship between Growth & Income Distribution)، العدد 18.
- العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية (The Relationship between Growth & For- eign Trade)، العدد 19.
- التقلبات الاقتصادية (The Business Cycles)، العدد 20.
- تفسير أسباب التقلبات الاقتصادية (The Reasons behind Economic Fluctuations)، العدد 21.
- السياسات الملائمة لمعالجة مشاكل التقلبات الاقتصادية (Policies to Address Economic Fluctuations)، العدد 22.
- مؤشر السعادة (Happiness Index)، العدد 23.
- التسهيل الكمي (Quantitative Easing)، العدد 45.
- التضخم المتوقع (Expected Inflation)، العدد 46.
- نماذج الجاذبية في التجارة الدولية (Gravity Models)، العدد 46.
- راتب المواطن (Citizen's Income)، العدد 47.
- مكافئ القوة الشرائية (Purchasing Power Parity, PPP)، العدد 48.
- منحنى فيليبس والعلاقة العكسية بين التضخم والبطالة (Philips Curve)، العدد 49.
- فلسطين بين العجز المزدوج وفجوة الموارد (The Dual Deficit and the Resource Gap)، العدد 49.
- عدالة توزيع الدخل: منحنى "لورنز" ومعامل "جيني" (Income Distribution)، العدد 50.
- ضريبة القيمة المضافة (Value-Added Tax, VAT)، العدد 51.
- نظام الحسابات القومية (The System of National Accounts, SNA)، العدد 52.
- استراتيجية تعويض الواردات (Import Substitution Strategy, ISS)، العدد 53.
- المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility, CSR)، العدد 54.
- المرض الهولندي (The Dutch Disease)، العدد 55.
- البضائع العامة (The Public Goods)، العدد 56.
- السندات مقابل الأسهم (Bonds vs. Stocks)، العدد 57.
- إستراتيجية التنمية بالعناقيد (The Cluster Approach to Development)، العدد 58.
- الريع والدولة الريعية (Rent and the Rentier State)، العدد 59.
- السياسة النقدية مقابل السياسة المالية (Monetary Policy vs. Fiscal Policy)، العدد 60.

## فهرس بالصناديق التي تناولت مواضيع الاقتصاد الكلي المنشورة في الأعداد السابقة من المراقب الاقتصادي

- الأزمة المالية العالمية، العدد 14.
- تداعيات الأزمة الاقتصادية عالمياً وعربياً، العدد 15.
- طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي والتنبؤات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني، العدد 17.
- التقلبات الاقتصادية، العدد 20.
- النشاط الاقتصادي في قطاع غزة، العدد 23.
- تقدير النمو الاقتصادي "الضائع" في الأراضي الفلسطينية، العدد 24.
- "انجازات" ممثل اللجنة الرباعية في تخفيف القيود الاقتصادية، العدد 24.
- مراجعة كتاب: الأزمة المالية العالمية-نظرة جديدة، العدد 24.
- المساعدات الأمريكية الثنائية للفلسطينيين، العدد 27.
- التوجهات المستجدة لصندوق النقد الدولي: المنطقة العربية بحاجة إلى "ربيع اقتصادي"، العدد 28.
- توصيات البنك الدولي الصادرة مؤخراً من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، العدد 29.
- اقتصاد القدس الشرقية بين مطرقة الاحتلال وسندانته!، العدد 33.
- البنك الدولي: رفع القيود عن المنطقة "ج" يزيد القيمة المضافة بمقدار 35%، العدد 34.
- نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، العدد 34.
- كيف ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا بمقدار 3.6% في ساعة واحدة؟، العدد 34.
- توزيع الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية، العدد 36.
- تقديرات تكاليف العدوان على قطاع غزة على الاقتصاد الإسرائيلي، العدد 37.
- إجمالي الدين العام والمتأخرات في فلسطين: 40% من الناتج المحلي الإجمالي، العدد 37.
- صندوق النقد الدولي في دراسة عن مكاسب السلام على الاقتصاد الفلسطيني: السلام ليس بديلاً عن المساعدات والإصلاح الاقتصادي، العدد 37.
- ادخال النشاطات غير المشروعة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، العدد 37.
- جهاز الإحصاء يصدر سلسلة جديدة معدلة لأرقام الناتج المحلي الإجمالي، العدد 38.
- الأونكتاد: التسرب المالي يعادل 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي، العدد 38.
- المدقق المالي في الاتحاد الأوروبي: يجب وضع مؤشرات أداء للمساعدات الأوروبية إلى فلسطين، العدد 38.
- آفاق النمو والتطور الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2015) (MENA)، العدد 40.
- هل استفاد المستهلكون من انخفاض أسعار النفط الخام؟، العدد 40.
- الأسباب وراء تراجع النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، العدد 41.
- قطاع غزة: دخل الفرد الآن ثلثي مستواه في 1994 والمناحون نفذوا ثلث تعهداتهم، العدد 41.
- آفاق النمو الاقتصادي في دول "المينا" 2016، العدد 43.
- النمو في فلسطين: "مصطنع وتمدني ومنتذبذب"، العدد 47.
- مقارنة بين التنبؤات الاقتصادية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، العدد 47.
- النمو طويل الأمد في الاقتصاد الفلسطيني، العدد 49.
- البنك الدولي: الاقتصاد الفلسطيني في عنق زجاجة والمخرج يتطلب التعامل مع القيود الداخلية والخارجية، العدد 50.
- تقرير مستويات المعيشة في فلسطين: حوالي 31% من الاستهلاك يذهب للطعام وأفقر 40% من السكان يستهلكون أقل من ربع الاستهلاك، العدد 53.
- الطلب الفعلي على المساكن يعادل ثلث الطلب الكامن، العدد 53.
- الآفاق الاقتصادية لدول "المينا"، العدد 55.
- توقعات النمو في دول "المينا": الانطلاقة الرقمية ضرورية لرفع إنتاجية العمل، العدد 58.
- تعديل بيانات الحسابات القومية في فلسطين 2004-2018، العدد 59.
- مختبر اللامساواة العالمي: تراجع مستمر في توزيع الدخل القومي في فلسطين، العدد 60.



## فهرس بالصناديق التي تناولت مواضيع سوق العمل المنشورة في الأعداد السابقة من المراقب الاقتصادي

- نقابات العمال تطالب بفرض حد أدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية، العدد 24.
- الفلسطينيون في سوق العمل الاسرائيلي: أجر أدنى للتعليم الأعلى!، العدد 24.
- رفع الحد الأدنى للأجور في إسرائيل: الآثار المحتملة على العمال الفلسطينيين، العدد 25.
- دراسة حديثة: كل 100 تصريح عمل في إسرائيل تقلص عائد التعليم لدى الفلسطينيين بمقدار 13%، العدد 27.
- الحد الأدنى للأجور: بين التشريع والتطبيق، العدد 30.
- 320 طلب لشاغر "موظفة استقبال"، العدد 30.
- قرار الحد الأدنى للأجور: كم تبلغ تكاليفه ومن سوف يدفعها؟، العدد 32.
- البنك الدولي: "العمل المايكرو" يمكن أن يخلق 55 ألف فرصة عمل!، العدد 32.
- كلفة الحواجز الإسرائيلية في الضفة: 7 آلاف عاطل وانخفاض حاد في الأجور!، العدد 33.
- أين تذهب الاستقطاعات من أجور العمال في إسرائيل؟، العدد 33.
- الأجور متعادلة في القطاع المنظم وغير المنظم في الأراضي الفلسطينية!، العدد 35.
- مسح واقع الفساد وانتشاره في فلسطين: 93% يعتقدون بوجود الواسطة ولكن 3% فقط استخدموها، العدد 35.
- تحليلات الإنتاجية وتكلفة وحدة العمل: أقل سوءاً من المتوقع، العدد 38.
- تحويلات المغتربين والعمال تسد 75% من عجز ميزان المدفوعات، العدد 38.
- في دراسة لبنك إسرائيل: عمال الضفة في إسرائيل استقرار أكبر وامتيازات أقل!، العدد 40.
- واحد من كل خمسة عمال أجره أقل من الحد الأدنى للأجور، العدد 45.
- من التعليم إلى العمل!، العدد 46.
- العمالة الفلسطينية في إسرائيل والترابط مع التشغيل المحلي في الضفة الغربية، العدد 47.
- دور المثبطات في تفسير التباين بين الإنتاجية والأجور في إسرائيل وفلسطين، العدد 49.
- الإناث في سوق العمل الفلسطيني: لماذا مشاركتهن متدنية وبطالتهن أعلى؟، العدد 51.
- أثر رفع الحد الأدنى للأجور في إسرائيل على أجور عمال الضفة الغربية، العدد 51.
- الإنتاج والتعليم والبطالة: لماذا تبدو العلاقات بينها متناقضة؟، العدد 52.
- تطور شروط منح تصاريح العمل في إسرائيل، العدد 52.
- عمالة الأطفال في فلسطين، العدد 53.
- أثر تشغيل عمال الضفة في إسرائيل والمستعمرات على الأجور والبطالة في الضفة، العدد 53.
- الإناث المتعلقات في فلسطين: ثروة غير مستغلة، العدد 54.
- رأس المال البشري في فلسطين- نصف ما يمكن أن يكون عليه، العدد 55.
- سكان فلسطين 2050: المطلوب 2 مليون وظيفة جديدة، العدد 55.
- مسح عدد المنشآت والعاملين والإنتاجية والأرباح في فلسطين، العدد 55.
- الفجوة بين الإنتاجية والأجور في الاقتصاد الفلسطيني، العدد 56.
- الربح من التجارة بتصاريح العمل في إسرائيل تذهب الى جيوب أرباب العمل، العدد 58.
- العمل في إسرائيل: مكاسب على المدى القصير ومثالب على المدى الطويل، العدد 60.
- نموذج للتنبؤ بالوظائف والمهارات المطلوبة في سوق العمل في فلسطين، العدد 60.

## فهرس بالصناديق التي تناولت مواضيع المالية العامة المنشورة في الأعداد السابقة من المراقب الاقتصادي

- موازنة العام 2009، العدد 17.
- أولويات التدخل الحكومية للعام 2010، العدد 19.
- ضريبة الشراء الجديدة على المركبات، العدد 20.
- الدول العربية ودعم الموازنة الفلسطينية، العدد 22.
- المقاصة والاستنزاف المالي، العدد 25.
- الأزمة المالية للسلطة الوطنية، العدد 26.
- معاهد وموازنات التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية، العدد 26.
- المخالفات المرورية على الطرق ما بين المدن الفلسطينية: استنزاف آخر للخزينة، العدد 26.
- موازنتان حكوميتان لشعب واحد، العدد 27.
- تحويلات المقاصة: اشكاليات مزمنة، العدد 28.
- موازنتان حكوميتان لشعب واحد، العدد 28.
- ضريبة القيمة المضافة واتفاق باريس!، العدد 29.
- اتفاق مبدئي على تعديل ترتيبات المقاصة في بروتوكول باريس، العدد 30.
- بيجاس: من برنامج مؤقت إلى آلية دائمة؟، العدد 30.
- خسائر الخزينة على معبر الكرامة... أكثر من 8 مليون دولار في عامين!، العدد 31.
- موازنة حكومة غزة، العدد 32.
- إيراد وإنفاق الحكومة يسير على غير هدى الموازنة، العدد 34.
- موسمية الإيرادات الضريبية والسياسات الحكومية لزيادتها، العدد 35.
- الموازنات الحكومية 2013 و2014: تواضع في الطموح وتواضع أكثر في الأداء، العدد 36.
- الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية: على مشارف الهاوية!، العدد 38.
- المشتقات النفطية: الحكومة تعيد 33% من الضرائب للمستهلكين، العدد 38.
- تجميد أموال المقاصة: أزمة متكررة وآثار اقتصادية طويلة الأمد، العدد 40.
- الدين العام: 5 مليار دولار وأكثر من نصفه على شكل متأخرات، العدد 41.
- اقتراحات البنك الدولي لتحسين مالية السلطة الوطنية، العدد 42.
- صافي إنفاق الموازنة الفلسطينية في قطاع غزة، العدد 41.
- مشكلة بند صافي الإقراض في الموازنة الحكومية، العدد 42.
- موازنة السلطة الوطنية 2015 و2016: تواضع الطموح وتواضع الأداء، العدد 44.
- البنك الدولي: خسارة الفلسطينيين من عمليات المقاصة تقارب 300 مليون دولار بالسنة، العدد 45.
- الموازنة العامة في 2016 وخطة الموازنة للعام 2017، العدد 48.
- المتأخرات والدين العام، العدد 48.
- أداء الموازنة في العام 2017 وسيناريوهات الموازنة العامة 2018، العدد 52.
- قطاع غزة: التحويلات من الخارج والزيادة في الفجوة التمويلية في حال نجاح المصالحة، العدد 52.
- تقييم أداء الموازنة العامة 2018: بين المستحق والفعلي، العدد 56.
- الموازنة الفلسطينية في الأشهر الثلاثة الأولى لانقطاع إيرادات المقاصة، العدد 57.
- مفارقة التشغيل الحكومي في فلسطين وخصائص موظفي الخدمة المدنية، العدد 58.
- تطور الدين العام والمتأخرات على الحكومة الفلسطينية 2019-2012، العدد 60.

# Economic Monitor

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)  
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)  
Palestine Monetary Authority (PMA)  
Palestine Capital Market Authority (PCMA)

**60**

**2019**

# Economic Monitor Issue 60/2019

Editor: Nu'man Kanafani

Palestine Economic Policy Research Institute- MAS (General Coordinator: Islam Rabee)

The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)

Palestine Monetary Authority (Coordinator: Dr. Shaker Sarsour)

Palestine Capital Market Authority (Coordinator: Dr. Bashar Abu Zarour)

## Copyright

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute-MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

## @ 2020 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah

Telephone: +972-2-298-7053/4

Fax: +972-2-298-7055

E-mail: [info@mas.ps](mailto:info@mas.ps)

Website: [www.mas.ps](http://www.mas.ps)

## @ 2020 Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)

P.O. Box 1647, Ramallah

Telephone: +972-2-2982700

Fax: +972-2-2982710

E-mail: [diwan@pcbs.gov.ps](mailto:diwan@pcbs.gov.ps)

Website: [www.pcbs.gov.ps](http://www.pcbs.gov.ps)

## @ 2020 Palestine Monetary Authority (PMA)

P.O. Box 452, Ramallah

Telephone: +972-2-2409920

Fax: +972-2-2409922

E-mail: [info@pma.ps](mailto:info@pma.ps)

Website: [www.pma.ps](http://www.pma.ps)

## @ 2020 Palestine Capital Market Authority (PCMA)

P.O. Box 4041, AlBireh

Telephone: +972-2-2946946

Fax: +972-2-2946947

E-mail: [info@pcma.ps](mailto:info@pcma.ps)

Website: [www.pcma.ps](http://www.pcma.ps)

## To Order Copies

Contact the Administration on the above addresses.

## 2019 in Brief:

- **GDP:** On a year-on-year basis, GDP grew by 0.9% reaching USD 15.8 billion (at 2015 prices). This is attributed to a growth of 1.2% in the West Bank, while the Gaza Strip GDP did not witness any changes. Taking population growth into consideration shows a drop in the GDP per capita in Palestine by 1.6%, reaching USD 3,365 in 2019; distributed as USD 4,802 in the West Bank compared with only USD 1,417 in the Gaza Strip.
- **Unemployment:** Despite its decline by 0.9 percentage point in 2019 compared with the previous year, the unemployment rate in Palestine is still very high, reaching 25.4%. This drop is ascribed to a noticeable decline in the unemployment rate in the West Bank (from 17.5% to 14.5%) compared with two percentage points increase in the Gaza Strip (45.2%). About a third of private-sector waged workers earn an average monthly salary of NIS 753, which equals half the official monthly minimum wage level.
- **Public Finance:** Over the consecutive years 2018 and 2019, net public revenues and grants decreased by 9%, reaching around NIS 13.5 billion. This is attributed to a significant decline in foreign grants by 28%, clearance revenues by 3%, and domestic revenues by 10%. On the other hand, public expenditures dropped by 3% to NIS 13.7 billion. This led to a deficit in the total balance (current and developmental) of NIS 0.3 billion (on cash basis). During the year, government arrears totaled NIS 3.2 billion, and public debt rose by about 8% compared with the previous year, reaching NIS 9.7 billion.
- **Banking Sector:** During 2019, credit facilities increased by 7% compared with the previous year, reaching USD 9 billion, 17% of which were granted to the public sector. On the other hand, total deposits rose by 11%, reaching USD 14.7 billion. Banks' profits reached USD 164.2 million, a drop of 11% compared with the previous year.
- **PEX:** By the end of 2019, the market value of traded shares on the PEX was USD 3.8 billion, a rise of 1% compared with 2018. The Al Quds index closed at 526 points, a drop of 1% compared with 2018.
- **Inflation and Prices:** During 2019, the Palestinian economy witnessed positive inflation of 1.58% compared with the previous year, i.e. the purchasing power of the shekel declined by 1.56% compared with the previous year. Similarly, the purchasing power for those who receive their salaries and spend them in USD and JD has declined by 2.39% compared with the previous year, due to inflation and a drop in the USD exchange rate against the shekel.
- **Balance of Payments:** During 2019, the deficit in the Palestinian balance of payments decreased to USD 833 million, i.e. USD 307 million less than the previous year. This resulted from a 34% surge in current transfers, against a decline in income balance of 5%, whereas the balance of trade deficit rose by 1%.

**Note:** The fractional components of ratios in the Monitor's sections, except for GDP and Prices and Inflation and Interest Rates, are presented as integer figures.

## CONTENTS

- ◆ **National Accounts**  
Box 1: Trade War between Israel and Palestine
- ◆ **Labor Market**  
Box 2: Labor in Israel: Short-term Gains and Long-term Losses
- ◆ **Public Finance**  
Box 3: Development of the Palestinian Government's Public Debt and Arrears 2012-2019
- ◆ **The Financial Banking Sector**  
Box 4: High Commissioner for Human Rights (OHCHR) Announcement of 112 Enterprises Supporting Settlements
- ◆ **The Non-Banking Financial Sector**  
Box 5: Financial Technology and Control and its Role in Promoting Financial Inclusion
- ◆ **Economic Environment**  
Box 6: The World Inequality Lab: A Steady Drop in the Distribution of National Income in Palestine
- ◆ **Prices and Inflation**  
Box 7: Skills and Jobs Forecasting Model in the Palestinian Labor Market
- ◆ **Foreign Trade**  
Box 8: The History of Jerusalem Electricity Company: From the Ottomans to the Israeli Occupation
- ◆ **Economic Concepts and Definitions:**  
Monetary Policy vs. Fiscal Policy
- ◆ **Key Economic Indicators in Palestine 2015-2019**



Palestine Economic Policy  
Research Institute (MAS)



Palestine Monetary  
Authority (PMA)



Palestinian Central Bureau  
of Statistics (PCBS)



هيئة سوق رأس المال الفلسطينية  
Palestine Capital Market Authority

## 1. National Accounts<sup>1</sup>

By the end of 2019, the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) released a new series of revised national accounts (refer to Box-1 in issue 59 of the Monitor). The new series of figures will be used henceforth.

### GDP Growth

*Quarter 4:* Gross Domestic Product (GDP) is the monetary measure of the market value of all types of goods and services produced in an economy during a specific period of time. Palestinian GDP rose by 2.6% during Q4 2019, compared with the previous quarter, reaching USD 4,016.4 million (at 2015 constant prices). This rise was driven by similar growth rates in both the West Bank and the Gaza Strip, by 2.6% and 2.7% respectively. However, GDP recorded a drop of 1.8% in Q4 2019 compared with the corresponding quarter.

This GDP growth over the consecutive quarters, accompanied by an increase in the population, resulted in an increase in the per capita GDP by 1.9% in both the West Bank and the Gaza Strip. However, the per capita GDP over the corresponding quarters decreased by 4.2% (Refer to Table 1-1).

**Table 1-1: Per Capita GDP\* by Region**  
(Constant prices, base year 2015)

	Quarter 4 2018	Quarter 3 2019	Quarter 4 2019
<b>Palestine*</b>	<b>886.4</b>	<b>832.9</b>	<b>848.8</b>
-West Bank	1,266.3	1,191.0	1,214.0
-Gaza Strip	368.9	348.1	354.9

Data do not include that part of Jerusalem governorate, which was annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

*Year-on-Year Comparison:* During 2019, Palestinian GDP reached around USD 15.9 billion (at 2015 constant prices), a growth of 0.9% compared with 2018. The overall growth was driven solely by a growth rate of 1.2% in the West Bank, as Gaza's GDP maintained the same level as last year. Regarding per capita GDP in Palestine, it has declined by 1.6%, reaching USD 3,364.5 (refer to Table 1-2).

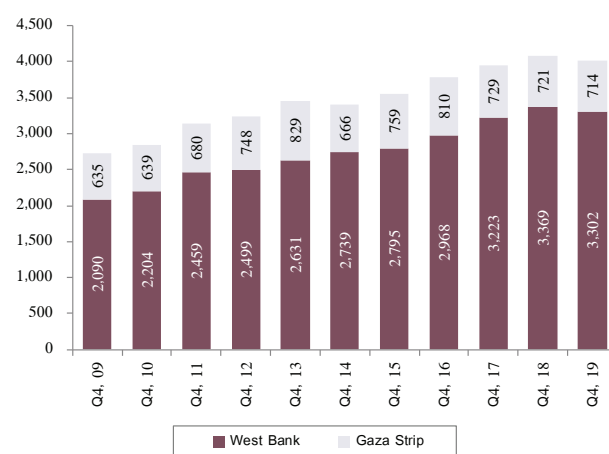
**Table 1-2: Palestinian GDP\* by Region**  
(at 2015 constant prices) (USD million)

	2018	2019	Growth rate (%)
GDP (USD Million)	15,616.2	15,764.4	0.9
- West Bank	12,797.3	12,945.0	1.2
- Gaza Strip	2,818.9	2,819.4	0.0
Per capita GDP (USD)	3,417.7	3,364.5	(1.6)
- West Bank	4,854.4	4,802.5	(1.1)
- Gaza Strip	1,458.3	1,416.8	(2.8)

Data do not include that part of Jerusalem governorate, annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

Figures between brackets indicate a negative value

**Figure 1-1: Palestinian GDP\* by Corresponding Quarters**  
(at 2015 constant prices) (USD million)



Data do not include that part of Jerusalem governorate, annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

### The GDP Gap between the West Bank and the Gaza Strip

Figure 1-1 depicts the expansion in the Palestinian GDP gap between the West Bank and the Gaza Strip during the last decade. The Gaza Strip's share of GDP is still less than one-fifth of Palestine's GDP. The gap in per capita GDP between the West Bank and the Gaza Strip reached USD 3,385.7 during 2019, a decrease of USD 10.4 compared with its level in 2018 (Refer to Table 1-2). This means that per capita GDP in the Gaza Strip is less than one-third (30%) of per capita GDP in the West Bank.

### Composition of GDP

*Quarter 4:* The contribution of productive sectors to Palestinian GDP increased by 0.5 percentage point between Q3 and Q4 2019, driven by a rise in the share of the agriculture sector. On the other hand, the share of the services sector and public administration and security sector decreased by 0.4 and 0.2 percentage point respectively, whereas the share of transportation, information, and finance remained unchanged compared with the previous quarter. Compared with the corresponding quarter in 2018, the contribution of the productive sectors increased by 0.3 percentage point, driven by a rise in the agriculture and industry sectors. Additionally, the share of the public administration and security sector rose by 0.9 percentage point. On the other hand, the share of trade, transportation, information, and finance decreased by 0.5 percentage point, while service activities decreased by 0.8 percentage point.

*Year-on-Year Comparison:* The share of the public administration and security sector increased by 0.6 percentage point between 2018 and 2019, against a drop in the share of trade, transportation, information, and finance by 0.3 percentage point, in addition to a drop in the share of the productive sectors by 0.5 percentage point. Reviewing the sectoral struc-

<sup>1</sup> Source of figures: PCBS, 2020. Periodic Statistics on National Accounts, 2000-2019. Ramallah, Palestine

ture over the last decade (Figure 1-2) shows that the share of the economy's productive activities in the Palestinian GDP (agriculture, industry, and construction) followed a downward trend, from 28.4% to 25.6%. A drop was seen as well in administrative activities in contrast to a large expansion in the share of trade, transportation, information, and finance.

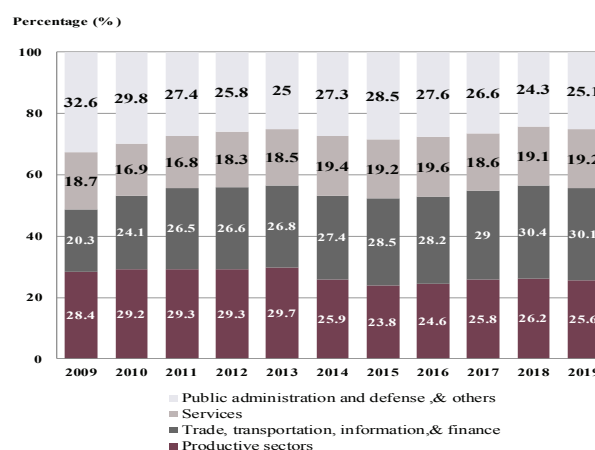
### Expenditure on GDP

**Quarter 4:** The absolute decline in the GDP value between Q4 2018 and Q4 2019 amounted to about USD 73.3 million. This resulted from a drop in final consumption expenditure (public and private) and investments by USD 152.7 million, against a rise in exports by USD 6 million. This was accompanied by a drop in imports of USD 177.3 million, as shown in Table 1-3. The final consumption expenditure and investment (with net error and omissions) combined to reduce GDP growth by 6.2%, while the rise in exports and decline in imports led to GDP growth by 4.4%. The net of the two ratios was -1.8%, which reflects a decline in Palestine's GDP over the corresponding quarters, as mentioned earlier (Table 1-3).

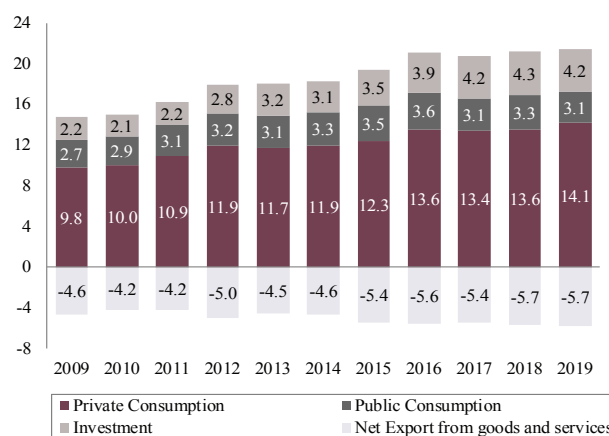
Compared with the previous quarter, the GDP value in Q4 2019 increased by USD 101.1. Table 1-3 presents the contribution of the different items to GDP growth, which reached 2.6% as mentioned before.

**Year-on-Year Comparison:** The absolute increase in the GDP value between 2018 and 2019 amounted to about USD 148.2 million, distributed as an increase of USD 640.4 in private consumption and exports, and a drop of USD 265.2 million in public consumption and investments. The increase was financed by a surplus in imports over exports of USD 65.2 million. This signals a wide gap between resources used and those produced locally, which is a noticeable source of deficit in the Palestinian economy: financing the expanded consumption was achieved through increasing the external deficit (to the outside world). As Figure 1-3 shows, consumption (private and government) and investment increased by 45.8% between 2009 and 2019. On the other hand, imports surplus over exports increased by 25% during the same period. In 2019, the Palestinian economy's total resources used for consumption and investment was 153% of what the economy produced locally.

**Figure 1-2: % Contribution of Economic Sectors to Palestinian GDP\* (constant prices, base year 2015)**



**Figure 1-3: Expenditure on Palestinian GDP\* (Constant prices, base year 2015) (USD billion)**



Data do not include that part of Jerusalem governorate, annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

### Gross National Income (GNI)

GDP measures the levels of production and income produced within a country's geographic area, regardless of the

**Table 1-3: Distribution of Expenditure on GDP in Palestine\* and the Shares of Aggregate Demand in Growth (%)**

Change in final consumption	Q4 compared with the Previous Quarter		Q4 compared with the Corresponding Quarter 2018	
	Amount	Contribution to Growth	Amount	Contribution to Growth
(+) Change in private consumption	18.0	0.4	(21.6)	(0.5)
(+) Change in Public Consumption	29.7	0.8	(61.9)	(1.5)
(+) Change in Investment	2.3	0.1	(69.2)	(1.7)
(+) Change in Exports	70.8	1.8	6.0	0.1
(-) Change in imports	(61.6)	(1.6)	(177.3)	(4.3)
(+) Net errors and omissions	(81.3)	(2.1)	(103.9)	(2.5)
GDP	101.1	2.6	(73.3)	(1.8)

\*Note: Figures between brackets indicate a negative value

nationality of persons or corporations who contributed to production or expenditure. On the other hand, GNI measures the levels of production of citizens from a particular country, regardless of whether they work inside or outside their country. Thus, “Net Foreign Factor Income (NFFI)” is the difference between GDP and GNI, i.e. the aggregate income that a country’s citizens earn abroad minus the aggregate income that foreign citizens earn in that country.

GDP is inadequate in providing an approximate indication of the available resources in an economy for the population as it does not take into consideration the positive and high value of the NFFI, which reached USD 571.4 million during Q4 and USD 2,267.5 million for all of 2019 in Palestine. Figure 1-4 also shows that Palestine’s GNI exceeds its GDP by 14.2% after adding this item. It is noteworthy that the Palestinian labor force abroad (mainly in Israel) contributed to 97% of NFFI, while the rest came from Net Property Income from abroad.

## National Disposable Income (NDI)

In principle, this means that GNI can be a better indicator of the resources available during a given year in the Palestinian case than GDP. However, GNI also does not show the complete picture, as it does not take into consideration “Net Unrequited Transfers (NUT)” from abroad, which include aid and gifts sent by citizens residing abroad to their families and friends in the home country, as well as assistance and donations from abroad to local private and public institutions. NUT to Palestine amounted to USD 410.5 million in Q4 2019 and USD 1,834.7 million in 2019. Adding these transfers to GNI gives the Gross National Disposable Income (GNDI), which is a more comprehensive indicator of resources available in the economy than the other two indicators considered. The value of the Palestinian GNDI is 25% above the value of GDP, both at the level of the gross and the per capita income, as illustrated by Figure 1-4.

**Table 1-4: GDP, GNI, GNDI at constant Prices (USD million)**

Variable	2018		2019		
	Q4	Total for the year	Q3	Q4	Total for the year
GDP	4,089.7	15,616.2	3,915.3	4,016.4	15,764.4
- NFFI	691.3	2,505.3	642.1	571.4	2,267.5
- GNI	4,781.0	18,121.5	4,557.4	4,587.8	18,031.9
- Net Unrequited Transfers	437.4	1,487.1	484.8	410.5	1,834.7
GNDI	5,218.4	19,608.6	5,042.2	4,998.3	19,866.6
- Per capita GNI (USD)	1,036.2	3,966.1	969.5	969.5	3,848.3
- Per capita GNDI (USD)	1,131.1	4,291.5	1,072.6	1,056.3	4,240.0

Note: Figures between brackets indicate a negative value

### Box 1: Trade War between Israel and Palestine

Two large companies (Tnuva and Dabbah) dominate the beef and veal meat market in Israel. These companies import small calves, fatten them in their farms, then slaughter them in their own slaughterhouses and market them to retail sellers. Imported calves cover about 80% of the Israeli market’s needs. The two companies avert from importing slaughtered meat due to the high custom tariffs imposed on meat imports, the high costs of veterinary tests, and the Jewish rituals on carcasses coming from outside of Israel. A report of Israel’s Antitrust Authority in 2016 emphasized the two companies’ monopoly power in the integrated chain of importing, fattening, slaughtering, and marketing of kosher meat. The report recommended the Ministry of Economy and Industry to take measures to encourage small producers and slaughterhouses, to import slaughtered meat to reduce monopoly of the meat market, and to improve business competitiveness.<sup>1</sup>

#### Israeli Products Specially Produced for the Palestinian Market

On the margin of an almost completely dominated market, a relatively small business sector has appeared over the few past de-

acades, with around 400 farms designated exclusively to importing, fattening, and caring for calves and then selling them to the Palestinian market. This sector imports calves of about 180 kg, fattens them up to 350-600 kg, and sells them to Palestinian merchants at a price of about 11-18 shekels/kg, depending on the calf’s weight (the price drops if the calf’s weight is above 450kg).<sup>2</sup> Israeli sources indicate that annual export to the Palestinian market ranges between 120-140 thousand calves at a value of approximately USD 290 million. These imports cover about 80-85% of the Palestinian market’s needs.<sup>3</sup>

The direct importing of small calves to be fattened in the Palestinian territories faces enormous difficulties, undermining the market’s capability to compete with calves fattened in Israel. Most of these are administrative, logistical, and veterinary obstacles imposed by Israel on direct Palestinian importers, while Israeli importers are free from such treatment. Moreover, Palestinians do not benefit from economies of scale as individual merchants’ im-

<sup>2</sup> Interview with Mr. Ahmad Hajaj, Director of the Marketing Department at the MoA, dated 11/2/2020.

<sup>3</sup> Haaretz Jan 31, 2020

<sup>1</sup> <https://www.gov.il/en/departments/news/freshbeefinspectionreport>



ports of calves are limited. There is also no appropriate infrastructure or veterinary services for healthy fattening. Over the years, a network of financial facilities has been established between Israeli suppliers and Palestinian merchants which can't be established easily with other suppliers in the short run. There is a lot of evidence that the profit margin from selling calves to the Palestinian market is very high. For example, the average price of a calve imported from Israel is about NIS 5,200 (USD 1,500) while a calf imported from abroad costs NIS 4,800 (USD 1,350).

### Palestinian Boycott

Since its formation in April 2019, the new Palestinian government defined clearly its top priorities, amongst which was reducing its dependence on Israel by encouraging alternative local production and direct importing from abroad. It seems that this choice was made primarily because of the high cost of importing calves from Israel (which represents 11% of the total value of agricultural imports)<sup>4</sup> and because of the possibility of building a local fattening foundation with forward and backward linkages with promising economic gains. However, to achieve this goal, Israel's measures that prevent the direct import of calves from abroad by Palestinians should be stopped. Given the limited options left for the Palestinian government, the latter decided to opt for a boycott to achieve its goal.

In September 2019, the Palestinian government declared halting the entry of calve imports from Israel and called on local merchants to import calves directly from abroad. A swift move was taken by the owners of Israeli farms by launching vitriolic campaigns in front of the headquarters of the Israeli Prime Minister, calling Israeli politicians to take action and end the Palestinian boycott. Farmers complained that they had no choice other than selling their fattened calves to the Palestinian market because of the two companies dominating the market and that they have sustained high losses, which might lead to their bankruptcy, in addition to fodder monthly costs averaging NIS 300 per head.<sup>5</sup> Soon, the Israeli security establishment intervened. Major General Kamil Abu Rokon - Coordinator of Israeli Government's Activities in the Occupied Territories - threatened the Palestinian government with similar measures and stated that Israel "will not allow any form of boycott of Israeli goods".<sup>6</sup>

This unstable situation lasted until mid-December 2019 when the Palestinian government suddenly lifted the ban and allowed the entrance of 4000 calves from Israel to the Palestinian market. Israeli security sources claimed that the Palestinian government withdrew their boycott decision, "fearing that the Palestinian people lost patience because of high prices".<sup>7</sup> However, Palestinian sources stressed that lifting the ban followed the conclusion of an agreement with Israeli authorities on the following:<sup>8</sup>

- Immediately allow the entry of calve imports from Israel in return for the immediate release of 15,000 calves imported from abroad by Palestinians that had been seized by Israel in quarantine facilities at the borders.

- Allow Palestinians access to direct imports without a set ceiling and not consider Israel as the sole source of imports.<sup>9</sup>
- Approve the establishment of a Palestinian quarantine area by Israel.
- Allow Palestinian egg produce into the Israeli market.
- Israeli Boycott and Ban on Palestinian Exports

Palestinian sources emphasize that Israel did not abide by the agreement. Their move to allow the export of 4000 heads may have been considered a temporary solution to alleviate the crisis of farm owners, or because of disputes between the Israeli civil wing (the Ministry of Agriculture) which have honored the agreement, and the military/security wing headed by the Minister of Defense, Naftali Bennett, who might have used this confrontation immediately before Israeli elections as a political maneuver. Importantly, in the middle of January 2020, the Palestinian government found itself forced to ignore the agreement and to reinstate the ban on calve imports from Israel.

Soon, the situation exacerbated. The Israeli Minister of Defense issued a decision on January 31 banning Palestinian agricultural exports to Israel (according to Israeli sources, these exports were 62,000 tons valued at USD 53 million in 2019). One week later, the Palestinian Ministry of Economy reacted by issuing a decision banning imports of four goods from Israel: vegetables, fruits, juices, and bottled water, whose value is estimated at USD 190 million annually.<sup>10</sup> The next day, the Israeli Minister of Defense issued a decision banning the export of Palestinian goods to or through Jordan as of 9th February 2020. However, escalations defused in less than two weeks when the two parties announced the conclusion of a new agreement, overcoming their "trade war".

### A Settlement or a Mere Truce

It is quite certain that this is a mere truce between the two parties and not the end of their "trade war", considering the announced goal of the Palestinian government to reduce dependence on Israel would have massive economic implications for Israel, particularly in the short run and on sectors that have expanded particularly to supply goods to the Palestinian market. Signs of the next round of confrontations began to appear at the surface in the form of contradicting statements about the content of the last agreement. The Minister of Economy Mr. Khalid Al Asili stated in a press release that the agreement allows Palestinians to import calves directly from different countries in the world without restrictions and to import from Israel according to their needs. It also allows them to establish quarantine areas in the West Bank to receive imported livestock. On the other hand, the statement from the Israeli Minister of Defense did not mention anything other than lifting the ban on Palestinian exports after lifting the Palestinian's ban on importing calves from Israel.<sup>11</sup>

4 PCBS, 2019, Registered Foreign Trade Statistics.

5 See for example the article in "Times of Israel" Newspaper dated 19 December 2019

6 Haaretz Oct 16, 2019

7 <https://www.arab48.com/> cited by Haaretz Newspaper (11 December 2019).

8 Ja'fer Sadaqa, Wafa news agency, 18th Feb 2020.

9 This is set forth clearly in Paris protocol, and does not need a new agreement, rather an enforcement on the ground.

10 Haaretz Feb 5, 2020

11 Times of Israel, Feb 20, 2020.

## 2- Labour Market<sup>1</sup>

According to PCBS's definition, manpower includes all persons aged 15 years and above in Palestine. Manpower amounted to 3,097.6 thousand persons by the end of Q4 2019. The labor force (all persons qualified to work and actively seeking employment) amounted to 1,373.9 thousand. The difference between the labor force and the actual number of persons employed (workforce) measures the rate of unemployment (329.6 thousand persons). Figure 2-1 shows the relation between these three variables and the size of the population in Q4 2019 and 2019 as a whole.

As shown in Figure (2-1), the participation rate (percentage of labor force to manpower) reached 44% in Palestine. This ratio represents all employed persons aged 15 years and above. The Palestinian rate is close to the general average in the Middle East, reaching 48% in Turkey for example. However, compared to many developing countries, the Palestinian rate is considered low (63% in Latin America and 61% in South Korea).<sup>2</sup> This is mainly attributed to the low female participation rate in Palestine (refer to Box 2 in Monitor 51).

**Quarter 4:** Between Q3 and Q4 2019, the number of workers in Palestine increased by 2%, reaching 1,041 thousand: 60% in the West Bank, 27% in the Gaza Strip, and 13% in Israel and its colonies (around 135 thousand, 20% of whom working without permits). By sector, the public sector employed one-fifth of workers in Palestine during Q4 2019, while this ratio rose to 36% in the Gaza Strip (Figure 2-2).

Figure (2-1) presents the sectoral distribution of Palestinian workers. The table shows that the main difference between their distribution, whether including or excluding workers in Israel and its colonies, is seen in the construction and building sector where Palestinian workers in Israel concentrate

Figure 2-1: The Total Population, Manpower and Workforce in Palestine (Q4 2019) (Thousands)

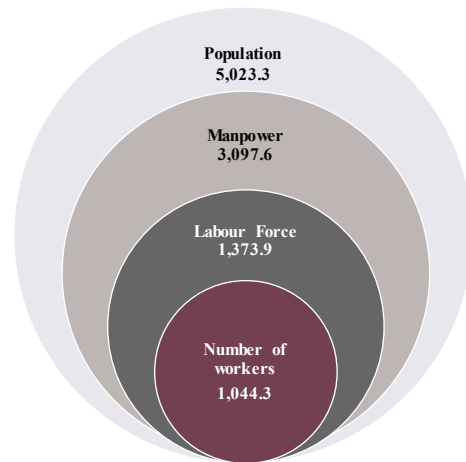


Figure 2-2: % Distribution of Palestinian Workers by Region and Sector, Q4 2019 (%)



Table 2-1: % Distribution of Palestinian Workers by Economic Activity, Q4 2019 (%)

Economic activity	Including those working in Israel and its colonies				Excluding those working in Israel and its colonies
	West Bank	Gaza Strip	Israel and its Colonies	Palestine	Palestine
Agriculture, fishing and forestry	7.1	6.8	6.9	7.0	7.0
Quarry and manufacturing	14.0	5.8	13.0	11.7	11.5
Building and Construction	14.3	2.8	64.6	17.7	10.8
Trade, Restaurants, and Hotels	24.9	21.4	9.2	21.9	23.8
Communications	6.0	8.2	1.7	6.0	6.7
Services and other	33.7	55.0	4.6	35.7	40.2
Total	100	100	100	100	100

(65% of workers). The table also demonstrates a discrepancy in the relative distribution of employment between the West Bank and the Gaza Strip. The higher employment in the industrial and quarrying sector in the West Bank (14% com-

pared with 6% in the Gaza Strip), is countered by a higher employment in the services sector in the Gaza Strip (55% in the Gaza Strip compared with 34% in the West Bank). Finally, figures indicate a significantly low proportion of Gazan workers working in the building and construction sector (a mere

1 Source of Figures: PCBS Labor Forces Survey, 2020. Ramallah, Palestine.

2 World Bank database.

3%), which is attributed to the unjustified and tight restriction on the entry of construction materials into the Gaza Strip (refer to a box about dual-usage material in Monitor 57).

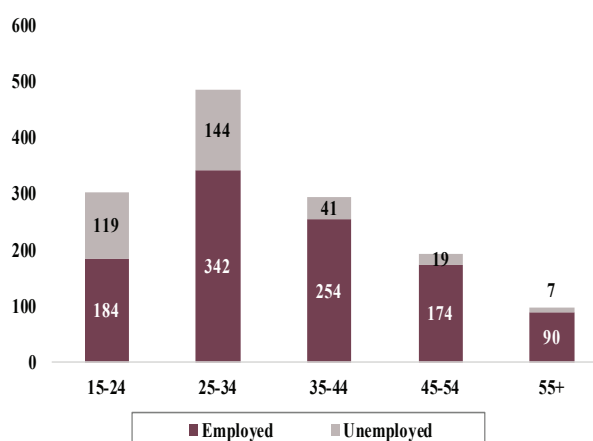
*Year-on-Year Performance:* The number of workers in Palestine increased by 6% over the consecutive years 2018-2019, reaching 1,010 thousand. In 2019, the increase in workers was distributed as 50 thousand in the local market and 4 thousand in Israel and its colonies. No significant change was noticed for workers' place of work or economic activity, which are mostly close to percentages indicated in Table 2-1.

## Unemployment

*Quarter 4:* The number of unemployed in Palestine stood at 329.6 thousand by the end of Q4 2019. The unemployment rate (the number of unemployed workers divided by the labor force) was 24% in Q4 2019, 0.2 percentage points less than the corresponding quarter 2018, and 0.6 percentage points less than the previous quarter. The decline over the corresponding quarters was owed to the decrease in unemployment in the West Bank among both females and males, and its increase in the Gaza Strip among males (Table 2-2).

*Year-on-Year Performance:* The number of the unemployed in Palestine stood at 343.8 thousand by the end of 2019 (128.7 thousand in the West Bank against 215.1 thousand in the Gaza Strip). The unemployment rate was 25.4%, 0.8 percentage points less than the previous year 2018. The decline of the unemployment rate in Palestine was driven by the decline of unemployment in the West Bank by 2.7 percentage points reaching 14.6%, despite its rise in the Gaza Strip by 1.9 percentage points reaching 45.2%. The Gaza Strip's unemployment rate is one of the highest in the world, especially among females, where it reached 63.7%. This means that only four of every ten females seeking to work have a job.

**Figure 2-3: Number of Employed and Unemployed in Palestine by Age Group (Q4 2019) (Thousands)**



Unemployment in Palestine is concentrated among the youth. The unemployment rate in the age group 15-24 years reached 39% compared with 14% in the age group 35-44, and 10% for the age group 45-54, as Figure 2-3 shows (see Figure 2-4 and Box 1: Results of the Survey of the Youth Transition from Education to the Labor Market in Issue 46 of the Economic Monitor).

The unemployment rate decreases with the attainment of higher educational levels for males, in contrast to females. This disparity can be attributed to significantly higher female participation in the labor market in comparison to males (see Figure 2-4 and Monitor 53 -Box 1 which argue that the high unemployment rate of educated females compared with uneducated females is associated with their high participation rate in the labor market rather than their education).

**Table 2-2: Unemployment Rate among Labor Force Participants in Palestine by Region and Gender (%)**

Region/Gender		Q4 2018	Q3 2019	Q4 2019	2018	2019
West Bank	Males	13.1	10.6	11.3	14.6	12.1
	Females	27.2	25.9	24.9	29.3	25.8
	Total	15.8	13.3	13.7	17.3	14.6
Gaza Strip	Males	35.9	39.0	38.5	37.9	39.6
	Females	57.4	66.4	57.3	62.6	63.7
	Total	40.9	45.1	42.7	43.1	45.2
Palestine	Males	20.5	20.3	20.6	22.4	21.4
	Females	38.8	42.3	38.0	41.9	41.2
	Total	24.2	24.6	24.0	26.2	25.3

Note: The figures in the table are calculated based on the revised definition of unemployment that was adopted by PCBS and ILO. The narrow new definition states that unemployment includes only those who did not work during the reference period and who actively sought employment or were willing and capable of working. The new standard excluded those who were frustrated and were not looking anymore for jobs (did not seek employment during the reference period). The revised unemployment standards have caused a slight change in the unemployment rate in the West Bank, while the change was larger in the Gaza Strip. This is attributed to the widespread atmosphere of job search frustration (the unemployment rate declined in the Gaza Strip from 52.0% to 43.2% in 2018). Refer to the statistical annex of the current issue of the monitor and Monitor 56 for a comparison of the rates of participation and unemployment based on the old and new standards.

## Wages

*Quarter 4:* The average daily wage of workers in Palestine was NIS 125.6 in Q4 2019 – a significant drop of NIS 11.1 between Q3 and Q4 2019. This was the result of a decline in the average wage of workers in the West Bank (NIS 9.7), in Israel and its colonies (NIS 6.3), against its rise in the Gaza Strip (NIS 6.7). Yet the average daily wage of workers in Palestine (NIS 125.6 per day) masks the wide divergence between:

1. the average wage of workers in the West Bank and the Gaza Strip on the one hand, and that of workers in Israel and its colonies on the other hand.
2. the average wage of workers in the West Bank and that of workers in the Gaza Strip.

As Table 2-3 demonstrates, the average wage of workers in Israel and its colonies is double the wage of workers in the West Bank and four times the wage of workers in the Gaza Strip. Table 2-3 also shows that the average wage in the Gaza Strip is 53% of its level in the West Bank. The gap is even wider when considering the median wage, which is a more accurate indicator, as the average wage conceals significant disparities between low- and high-wage workers. The median wage marks the highest wage level for the bottom half of all workers (Figure 2-5). Although the average daily wage of workers in the Gaza Strip is 53% of that in the West Bank, as mentioned earlier, the median wage is around 40% of the median wage in the West Bank (Table 2-3).

**Table 2-3: Average and Median Daily Wages of Waged Workers, Palestine, (Q4 2019) (NIS)**

Place of Work	Average Daily Wage	Median Daily Wage
West Bank	118.1	100.0
Gaza Strip	62.6	40.0
Israel and its Colonies	254.8	250.8
Total	125.6	100.0

*Year-on-Year Comparison:* In 2019, the average daily wage of workers witnessed a rise of NIS 5.6 over the previous year, reaching NIS 128.6. This resulted from a rise of NIS 9.5 in the average wage of workers in the West Bank, NIS 11.3 in Israel and its colonies, against a drop of NIS 1.9 in the Gaza Strip. The daily median wage for Palestinian workers rose from NIS 100 to NIS 103.8 over the consecutive years (Table 2-4).

**Table 2-4: Average and Median Daily Wages of Waged Workers, Palestine, (2018-2019) (NIS)**

Place of Work	2018		2019	
	Average Daily Wage	Median Daily Wage	Average Daily Wage	Median Daily Wage
West Bank	109.4	100	118.9	100
Gaza Strip	63.1	44.2	61.2	40
Israel and its colonies	243.1	250	254.4	250
Total	123.0	100	128.6	103.8

**Figure 2-4: Number of Employed and Unemployed in Palestine by Educational Attainment and Gender (Q4 2019) (%)**



**Figure 2-5: Average and Median Daily Wages of Waged Workers in Palestine (NIS)**



## Minimum Wage

*Quarter 4:* During Q4 2019, 31% of private sector waged-workers earned less than the monthly minimum wage (less than NIS 1,450): 35% females and 30% males. The average monthly wage of those workers was NIS 727. By region, 9% of the private sector waged workers in the West Bank earned sub-minimum wages, compared with 79% in the Gaza Strip (Table 2-5).

*Year-on-Year Comparison:* The number of waged workers who earned sub-minimum wages increased from 105 thousand by the end of 2018 to 109 thousand by the end of 2019

- an increase of 4%: 17% in the West Bank against 12% in the Strip. Most of this increase was among males, whereas the number of female workers remained almost the same. The average monthly wage of those workers was NIS 753.

### Child Labor

Quarter 4: Child labor in Palestine (children aged 10-17 years) decreased slightly during Q4 2019 from 3.3% to 3.2%

compared with the previous quarter. By region, child labor constituted 4.5% of the employed labor force in the West Bank and 1.4% in the Gaza Strip (refer to Box 3 in the Economic Monitor issue 53).

Year-on-Year Comparison: Child labor in the West Bank increased slightly from 4% to 4.3% over the consecutive years 2018 and 2019, while the percentage remained unchanged in the Gaza Strip during the same period.

**Table 2-5: The Number and Average Wage of Waged Workers Earning Less than the Minimum Wage (Excluding Workers in Israel and its Colonies) in Q4 2019**

Region	Number of Waged Workers in the Private Sector (Thousand)			Number of Waged Workers Earning Sub-minimum Wages (Thousand)			Average Monthly Wage for Sub-minimum Wage Earners (NIS)		
	Males	Females	Both	Males	Females	Both	Males	Females	Both
West Bank	219	46	265	12	12	24	1,094	962	1,027
Gaza Strip	97	23	120	83	12	95	666	556	652
Palestine	316	69	385	95	24	119	718	760	727

### Box 2: Labor in Israel: Short-term Gains and Long-term Losses

Researcher Johannes Agbahey, from Humboldt-University in Berlin, defended a thesis paper titled “Barriers to trade and labour mobility in conflict-affected regions: an economy-wide analysis with applications to the Palestinian economy”.<sup>1</sup> The researcher’s rationale for choosing this topic stemmed from the need for an assessment of the understudied, economy-wide implications of trade and labor policy options on the Palestinian economy. Moreover, most of the previous studies either used a descriptive analysis or highly aggregated databases which were unable to provide a detailed image of the multiple implications of the policy options. Although the thesis’s title included Palestine’s economy, the analysis focused only on the West Bank. The author attributed this to the embargo on workers from the Gaza Strip entering and working in the Israeli labor market, which was effective during the study period.

#### Objectives and Structure of the Thesis

The thesis included the following research objectives:

First, develop a detailed and coherent database to use in simulation models for assessing the economy-wide effects of policies in Palestine and more specifically in the West Bank (referred to as Social Accounting Matrix (SAM)). Then, identify the model specifications that capture the labor market conditions in the West Bank and quantify their implications for the simulation results.

Second, use the database and the model to analyze the short- and long-term effects of changes in the employment of Palestinians in Israel on the West Bank economy.<sup>2</sup>

Third, investigate the effects of changes in the current trade regime (customs union with Israel) on the West Bank economy.

The thesis has 10 chapters (293 pages). The first three chapters consist of a theoretical presentation of the methodology used in building social matrices and mathematical general equilibrium models. Chapter four provides a general idea about the structure of the West Bank’s economy, along with a review of the nature of the restrictions it faces associated with its links with Israel. The following two chapters describe the development of SAM for the West Bank and building a mathematical model that better reflects the nature of the West Bank’s labor market. Later, the following three chapters present the results of the simulation model, showing a change in the number of workers in Israel over the short- and long-term, as well as changes in the trade regime. In the tenth and final chapter, the author synthesizes policy recommendations in light of the simulation results.

#### Results of Analysis

Having developed a SAM and a mathematical model and tested its validity under different scenarios of the labor market, the author describes the empirical implementation of the model (simulation of the model) to answer two questions:

- First, what are the short- and long-term economic implications of a return of Palestinian employment in Israel to its pre-intifada level of 1999? The simulation results show a positive impact on the West Bank’s economy in the short-term, while in the long-term, this will stimulate a surge in expenditure and consumption and a significant decline in unemployment (as a result of the increase in employment in Israel and employment in the domestic market as well). Quantification of the impacts was measured by assuming a 36% increase in Palestinian employment in Israel compared

1 Johannes Agbahey, “Barriers to Trade and Labour Mobility in Conflict-Affected Regions: An Economy-Wide Analysis with Applications to the Palestinian Economy”. October 2018. [file:///C:/Users/N/Downloads/dissertation\\_agbahey\\_johanes%20\(3\).pdf](file:///C:/Users/N/Downloads/dissertation_agbahey_johanes%20(3).pdf)

2 Note that the difference between the short- and long-term analysis is represented by the variation in assumptions that govern the performance of the Palestinian labor market in the short and long term in the mathematical model.

to its level in the base year (2011). This simulation shows a drop in the unemployment rate from 17.3% to 10.9%, in addition to a rise in the West Bank's GDP of 3.6%, and an improvement of 5.5% for households' welfare on average.

However, the long-term implications are different, giving rise to the "Dutch Disease" and its ensuing consequences.<sup>3</sup> As the transfer of labor to Israel would stimulate a rise in wages in the West Bank, the large flows of income from Israel would cause a reallocation of labor and production away from the tradable goods sectors to non-tradable goods sectors in the West Bank. The rise in wages is associated with an increase in the real appreciation of the currency, reflecting the reduced competitiveness of the West Bank's exports in international markets. The quantitative assessment of the long-term implications shows that the domestic market output will experience a drop of 2.1% on average, the manufacturing sector will experience the highest drop, and that GDP will drop by 1.1%. On the other hand, additional income flow from Israel will increase households' expenditures and improve their welfare by 1.8% on average.

- Second, what is the best trade regime for the West Bank? The author simulated two scenarios compared to the current regime (i.e. a customs union with Israel). The first eliminates custom tariffs on all goods imported from any country (including Israel), whereas the second scenario simulates a non-discriminatory policy through the imposition of relatively high new tariffs on trade with other countries, including Israel. The findings show that the first scenario is better in terms of improving welfare and that eliminating tariffs leads to improving all macroeconomic indicators under the status quo regime: reduction in unemployment from 17.3% to 5.4%, a 13.3% increase in production, 6.4% increase in public revenues, despite losing tariff revenues, and the rise in household welfare of 19.9% (with a tend to be larger for rich households). The second scenario, however, is accompanied by a drop of 8.4% in GDP compared to the current regime. The analysis shows that having a liberal and non-discriminatory policy with Israel is better than the second scenario (leading to a drop in GDP of only 3.5%), yet worse than the first scenario in entrenching Israel as the main trade partner of the West Bank. Nevertheless, the author admits that disengagement from a customs union with Israel can provide the Palestinian economy with better and wider trade options in the long run, and cannot be captured by the mathematical model.

### Recommendations

Given the limited opportunities and options for growth in the West Bank, increased employment opportunities in Israel are accompanied by a rise in welfare. Additionally, it is important to constrain the effects of the Dutch Disease. This can be achieved by imposing taxes on the wages of workers in Israel and using these tax revenues to boost investments in the domestic market and enhance the competitiveness of goods in the international market. The tax will act as a pull factor for those seeking work in Israel and

limit the structural dependence on the Israeli labor market. Regarding the trade regime, the researcher reaffirms the significant effect of the real appreciation of the currency on the trade policy and the need for having control over the national currency and exchange rate in the future. He also points to the possibility of providing higher protection for agricultural and food products, but this would be at the cost of consumer welfare.

### Expected Findings, but an Advanced Methodology and Comprehensive Database

The study's findings and recommendations are not different from those reached in previous studies, concluding that there is a trade-off (inverse relationship) between exporting more labor to Israel and exporting more goods and services to the rest of the world. The thesis analysis shows that increased Palestinian employment in Israel improves household welfare (expenditure) over the short- and long-term. However, over the long term it reduces economic growth by increasing local wages and reducing the competitiveness of exports in international markets. The thesis also confirms that a non-discriminatory trade regime (NDTR) introducing low tariff rates is the most-favored trade regime for a small country with limited resources.

Although the findings and recommendations of the study are neither new nor surprising, it is a good qualitative addition to the literature investigating mathematical modeling for the Palestinian economy. The SAM developed by the author, which can be used for applying alternative economic models, is considered one of the most thorough and detailed models for the West Bank's economy. It consists of 376 accounts (83 commodity groups, 49 activities, and 59 factor groups). The agricultural sector has 8 commodity groups and 4 activities. There is an account especially for not-for-profit organizations and zakat payments. SAM provides data on 110 household groups' behavior.<sup>4</sup> The general equilibrium model developed by the researcher is one of the best models for the West Bank's economy, especially in terms of its concentration on the labor market. The model takes into account the segmentation of the Palestinian labor market, the unemployment rate in the economy (short-term analysis), and the multiplier effect on the wages of workers in Israel. The thesis also provides a thorough review and presentation of social accounting matrices and the general equilibrium model building.

<sup>3</sup> For a detailed discussion of the Dutch Disease and its economic implications, refer to Monitor Issue 55.

<sup>4</sup> The researcher used a less detailed version of the social accounting matrix for applying the mathematical model he constructed. The less detailed version comprises 183 accounts, among which 48 are commodity groups produced by 36 activities, and 20 household groups classified based on income quintile and socioeconomic characteristics.

### 3- Public Finance<sup>1</sup>

#### Public Revenues

During 2019, the Palestinian government faced the recurrent fiscal challenges faced before, as a result of Israel's withholding clearance revenues from February to September. Obviously, this has reflected on the regular distribution of revenues and expenditures over the year's quarters. For more information on the reasons behind withholding clearance revenues, and the government's actions to cope with losing around half of its monthly revenues, refer to Monitor 57.

Quarter 4: During Q4 2019, net public revenues and grants reached around NIS 4.3 billion, a drop of 3% compared with the previous quarter and an increase of 28% compared with the corresponding quarter in 2018. This is attributed to the sharp decline in grants and foreign aid during Q4 compared with the previous quarter by 35% (Table 3-1). The increase achieved compared with the corresponding quarter is attributed to an increase in net public revenues by 54%, which came following an agreement with the Israeli side, upon which the withheld clearance revenues accumulating over the last months of the year were transferred. This also explains the rise in clearance transfers from NIS 1.6 to NIS 3 billion.

Table 3-1: Grants and Foreign Aid to the PA (NIS millions)

Item	2018		2019		
	Q4:	Whole year	Q3	Q4	Whole year
Budget support	679.4	1,840.5	517.5	292.4	1,776.4
Arab Countries Grants	410	1,090.1	278.7	107.3	876.3
Other Countries	269.4	750.0	238.8	185.1	900.1
Developmental Funding	156.1	571.1	107.7	114.7	(30.8)
Total Grants and Aid	835.5	2,411.6	625.2	407.1	1,745.6

\* During Q1 2019, a sum of NIS 448.1 million was refunded to the US consulate to close an old US grant. This is reflected as a drop of NIS 354.4 million in the value of developmental projects' grants.

Note: Figures between brackets indicate a negative value

On the other hand, net public revenues and grants rose by 3% in Q4 compared with the previous quarter, reaching NIS 3.9 billion. This was due to a rise of 6% in clearance revenues, while domestic revenues remained at the same level of the previous quarter, reaching NIS 1 billion. Tax revenues rose by 7%, reaching NIS 0.7 billion, against the drop of 13% in non-tax revenues, reaching NIS 0.3 billion (Figure 3-1).

Year-on-Year Comparison: During 2019, net public revenues and grants decreased by 9% compared with 2018, reaching around NIS 13.5 billion, driven by the decline in all revenue items. Foreign aid and grants decreased sharply by 28%, standing at NIS 1.7 billion and clearance revenues decreased by 3% reaching NIS 7.9 billion. Domestic revenues declined as well by 10%, standing at NIS 4.3 billion, as a result of the drop in tax revenues by 9% (standing at NIS 2.7 billion), and

Figure 3-1: Structure of Public Revenues (NIS million)

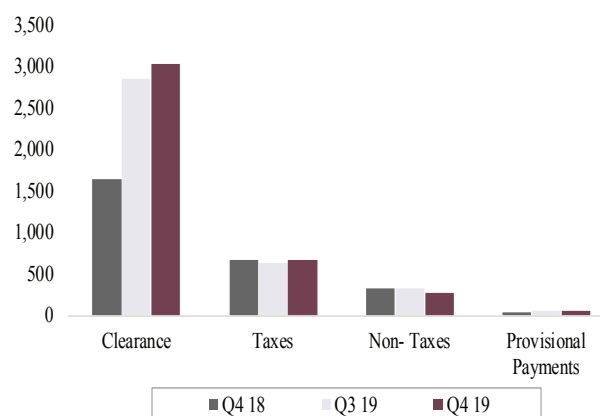
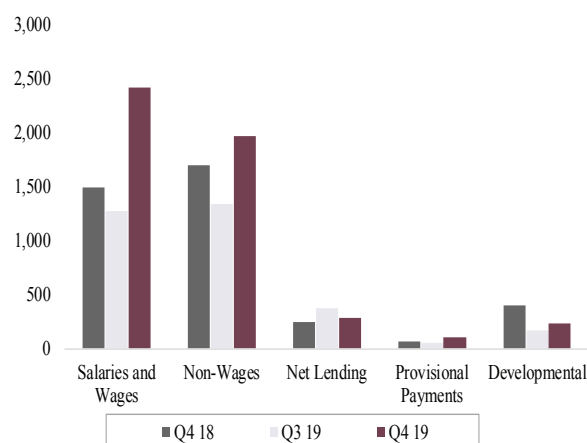


Figure 3-2: Structure of Public Expenditure (NIS million)



non-tax revenues by 17% (standing at NIS 1.3 billion). Tax revenues made up 63% of domestic revenues in 2019, compared with 29% for non-tax revenues (Table 3-2).

#### Public Expenditure<sup>2</sup>

Quarter 4: Compared with the previous quarter, actual public expenditure increased by 57% during Q4 2019, reaching NIS 5 billion. This is ascribed to the expenditures increase of 91% (doubled) reaching NIS 2.4 billion, because of paying wages and salaries in full during Q4, in addition to paying NIS 689.8 million of the wages and salaries arrears accumulating over the last quarters. In addition, non-wage expenditures increased by 48% reaching NIS 2 billion. On the other hand, net lending dropped by 23% to NIS 0.3 billion. Compared

2 The MoF amended the registration system of the salaries and wages item in the budget by registering the item in the budget of the same month they were paid instead of the next month. This has caused this item to be registered 4 times instead of 3 times. Here, we have registered salaries and wages 3 times only in Q4 to allow for a comparison of expenditures between the year's quarters and with 2019 and the previous year.

1 Source of data: MOF, Monthly Financial Reports 2019: Financial Operations, Expenditure and Revenues, and sources of Funding (Dec, 2019).

with the corresponding quarter in 2018, public expenditures rose during Q4 2019 by 29%. This resulted in raising wages and salaries expenditures by 63%, non-wage expenditures by 17%, and net lending by 16% (Figure 3-2).

**Year-on-Year Comparison:** During 2019, actual public expenditure decreased by 3% compared with the previous year, reaching around NIS 13.7 billion. Salaries and wages remained almost at the same level of the previous year (a slight increase of 1%), reaching about NIS 6 billion. Non-wage expenditures decreased by 7%, reaching NIS 5.7 billion. Development expenditures dropped as well by 29%, reaching NIS 0.7 billion. Net lending expenditures, on the other hand, rose to around NIS 1.1 billion, while provisional allocations reached NIS 260.3 million, compared with NIS 166.1 million during 2018 (see Table 3-2).

### Financial Surplus/Deficit

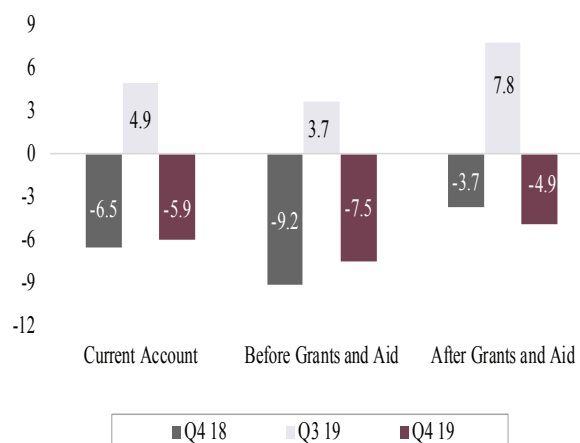
**Quarter 4:** Net public revenues and grants were equivalent to 85% of actual public expenditures during Q4 2019. The budget deficit on a cash basis reached 15% during the quarter, while it was higher on a commitment basis at 32% (Table 3-3).

Developments on both the revenue and the expenditure sides during Q4 2019 led to a deficit in the total balance (before grants and aid) of NIS 1.2 billion (7.5% of GDP). Grants and foreign aid reduced the deficit to around NIS 0.8 billion (on a cash basis), about 4.9% of GDP (Table 3-3). On a commitment basis, the deficit in the total balance (before grants and aid) reached NIS 2 billion compared with NIS 1.6 billion after grants and aid.

**Year-On-Year Comparison:** Net public revenues and grants covered 98% of actual public expenditures during 2019 (cash basis), compared with 105% in 2018. On a commitment basis, the deficit in the total balance was 16% in 2019 compared with 8% in 2018 (refer to Table 3-3).

The deficit in the total balance (before grants and aid) reached NIS 2 billion in 2019 (around 3.4% of GDP), compared with NIS 1.7 billion in 2018. After grants and foreign aid, the deficit was reduced to around NIS 0.3 billion in 2019 (on a cash basis), about 0.5% of GDP compared with a surplus reaching NIS 0.7 billion in 2018. On a commitment basis,

**Figure 3-3: Government's Financial Balance (cash basis) as % to Nominal GDP**



**Table 3-2: Public Revenues and Expenditures, 2018-2019 (cash basis)**

Item	2018	2019
Net public Revenues and grants	14,819.5	13,458.9
Total net revenues	12,407.9	11,713.3
Domestic revenues and tax refunds	4,315.9	3,844.5
Total Clearance revenues	8,091.9	7,868.8
Total expenditures	14,142.2	13,353.9
Wages and salaries	5,946.6	5,977.3
Nonwage expenditures and provisional allocations	6,220.2	5,920.5
Net lending	967.3	1,138.2
Development Expenditures	1,008.1	711.8

sis, the deficit in the total balance (before grants and aid) reached NIS 4.5 billion in 2019 compared with NIS 3.8 billion in 2018. The deficit dropped to NIS 2.7 billion after grants and aid in 2019 compared with NIS 1.4 billion in the previous year (Figure 3-3).

### Government Arrears

**Quarter 4:** During Q4 2019, government arrears declined sharply reaching NIS 43.5 million, compared with the previous quarter (NIS 1.1 billion) and the corresponding quarter

**Table 3-3: Budget Deficit on Cash and Commitment basis, Q4 2019 and 2019 (NIS million)**

Item	2018		2019	
	Cash	Commitment	Cash	Commitment
Public Revenues	3,862.4	2,961.0	11,713.3	12,383.2
Grants and foreign aid	407.1	407.1	1,745.6	1,745.6
Expenditures	5,021.9	4,921.1	13,747.8	16,863.9
Before grants and foreign aid	(1,159.5)	(1,960.1)	(2,034.5)	(4,480.7)
After grants and foreign aid	(752.4)	(1,553.0)	(288.9)	(2,735.1)
Percentage of public revenues and grants to expenditure (%)	85%	68%	98%	84%

\*Figures between brackets indicate a negative value.



(NIS 804.3 million). Arrears constituted 1% of total public revenues and grants during the quarter. Around NIS 490.2 million of arrears were in non-wages and salaries, NIS 144.4 million in developmental expenditures, and NIS 57.3 million in tax refunds. This drop in government arrears during the quarter is ascribed to fulfilling a large part of the government commitments and accumulated arrears. The wages and salaries bill was paid in full during the quarter, in addition to paying NIS 689.8 million in accumulated arrears. Also, all provisional allocations were paid, in addition to paying NIS 45.6 million of this item arrears. During Q4 2019, the government was also able to pay NIS 608.8 million in non-wages arrears and NIS 692 million in development expenditures and tax refunds (refer to Table 3-4).

Year-on-Year Comparison: During 2019, government arrears rose by 56% compared with the previous year, reaching NIS 3.2 billion compared with NIS 2.1 billion in 2018. Arrears distributed as NIS 1.9 billion in non-wages and salaries, NIS 0.7 billion in wages and salaries, NIS 0.5 billion in developmental expenditures, and NIS 0.2 billion in provisional payments and tax refunds. By the end of 2019, net accumulating arrears stood at NIS 14.5 billion, equivalent to USD 3.9 billion (refer to Table 3-4 and Box 3 in this issue of the monitor about the development of arrears between 2012-2019).

### Public Debt

Quarter 4: During the quarter, total public debt (denominated in NIS) decreased by 5% compared with the previous quarter, reaching NIS 9.7 billion. This is ascribed to a decline in domestic debt against a rise in external debt by 6.5%. Paid debt service reached NIS 31.6 million during the quarter, NIS

26.4 million of which was interest paid on domestic debt, while the remaining NIS 5.2 million was paid on foreign debt.

Year-on-Year Comparison: Between 2018 and 2019, public debt increased by NIS 420 million, an 8% increase reaching NIS 9.7 billion (about 16.4% of nominal GDP). Public debt distributed as 56% domestic debt and 44% external debt<sup>3</sup> (refer to Table 3-5 and a Box in this issue of the monitor about the development of arrears between 2012-2019).

**Table 3-5: Palestinian Government Public Debt (NIS million)**

Item	2018		2019		
	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
Domestic debt	5,034.0	4,668.0	5,628.8	6,200.2	5,451.8
Banks	4,983.3	4,617.3	5,578.2	6,149.6	5,401.2
Public institutions	50.7	50.7	50.6	50.6	50.6
External debt	3,882.1	3,744.3	3,783.7	3,950.2	4,210.2
Total public debt	8,916.1	8,412.2	9,412.5	10,150.4	9,662.0
Paid interests	45.3	41.1	57.3	37.5	31.6
Public debt as % to nominal GDP	14.6%	13.6%	15.5%	17.1%	16.4%

\* Figures differ slightly when calculated in USD due to changes in exchange rates.

**Table 3-4: PA's Accumulated Arrears (NIS million)**

Item	2018		2019				
	Q4	2018	Q1	Q2	Q3	Q4	2019
Tax refunds	19.1	110.1	38.5	17.6	19.6	57.3	133.0
Wages and Salaries	94.1	476.9	359.9	593.6	409.6	(689.8)	673.3
Nonwage Expenditures	468.9	1,086.5	333.4	556.7	492.7	490.2	1,873.0
Development Expenditures	237.6	294.9	105.0	130.8	122.9	144.4	503.1
Provisional Payments	(15.4)	108.2	75.1	27.6	9.9	(45.6)	67.0
Total arrears	804.3	2,076.6	911.9	1,326.3	1,054.7	43.5	3,249.4

Figures between brackets indicate a negative value

<sup>3</sup> During Q4 2019, the government's debt (denominated in USD) decreased by 4.1% and 18% compared with the previous and corresponding quarters respectively, reaching US 2.8 billion. Figures differ slightly when calculated in USD due to changes in exchange rate.

### Box 3: Development of the Palestinian Government's Public Debt and Arrears, 2012-2019

This box discusses the level and characteristics of public debt based on the MoF data published in its monthly financial reports. It also touches upon the distribution of domestic and external debt, accrued interest on debt, and the Palestinian government's arrears.

#### Public Debt

Between 2012-2018, Palestinian public debt reached a plateau, ranging between USD 2.3-2.5 billion. However, by the end of 2019, it rose to USD 2.8 billion (NIS 9.7 billion), constituting 16.4% of GDP. This is ascribed to clearance revenues withheld during the year, which has led the government to borrow from banks to meet part of its commitments. When examining the components of the government's debt, domestic and external, it is clear that the external public debt has remained stable during the past years at about one billion dollars, except for a slight increase in 2019 following a loan by the National Bank of Qatar worth USD 175 million, which raised external debt to about USD 1.2 billion.

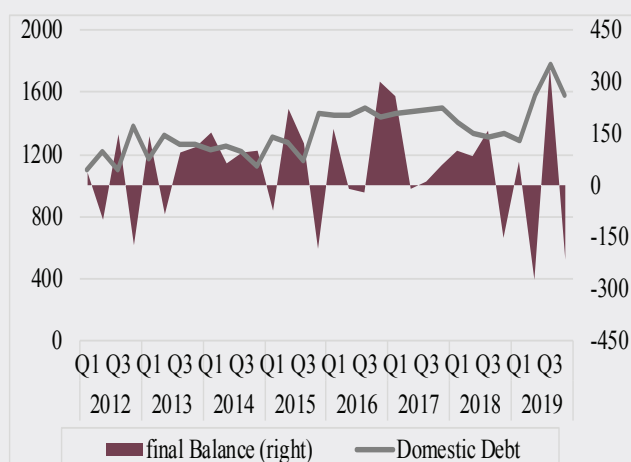
On the other hand, domestic public debt kept fluctuating due to its correlation with the financial status of the government and the flow and availability of the necessary financing (especially clearing revenues). About 99% of the government's domestic debt was borrowed from banks operating in Palestine, which indicates the government's high dependence on the banking sector to finance its commitments when it runs a final balance deficit. Figure-1 shows the direct correlation between domestic public debt and the deficit in the budget's final balance (after grants and foreign aid).

Half of the government's public debt was domestic, at an average of 55% between 2012-2019, equivalent to 9.2% of GDP; while the government's external debt made up about 45% of the total, at around 7.1% of GDP.

#### Domestic Public Debt

As mentioned earlier, banks are the main source of domestic government debt. This debt is either in the form of loans, overdrafts, or the Petroleum Authority's loans guaranteed by the MoF. Table-1 presents the composition of domestic debt between 2012-2019. Most of the domestic debt is granted for a short-term. Loans and overdraft accounts make up 59% of total bank credits. In addition

Figure-1: Development of Public Debt and Deficit in the Budget's Final Balance (USD millions)



to this are the percentage of loans granted to the Petroleum Authority (given that they are also short-term loans), which averaged 19% of total borrowing. On the other hand, the share of long-term loans amounted to about 22% of the total bank credits (see Table-1).

Given that the bulk of the Palestinian government's revenues and expenditures are in shekels, the government relies on borrowing in this currency and avoids borrowing in other currencies to avoid exchange rate fluctuations. Therefore, by the end of 2019, the government's NIS credit facilities reached 73% of the total facilities.

#### External Public Debt

Unlike the government's domestic debt, most of the government's external debt is long-term debt and mostly comes in the form of grants and donations. External debt accounted for 44% of the government's total debt in 2019. As mentioned previously, the government's external debt tends to be stable, yet the clearance revenues crisis in 2019 caused an increase of 18% over the previous year. The highest value loans in 2019 are the Al-Aqsa Fund loan of USD 513 million, and the World Bank's loan of USD 272.7 million. Table-2 shows the distribution of external debt by the different creditors.

Table-1: Domestic Public Debt, 2012-2019 (USD million)

Year	Domestic debt	Banks	Loans		Public debt as % to nominal GDP	Other public institutions loans	Petroleum Authority Loans (Short Term)	Over-draft accounts
			Short term	Long term				
2012	1,384.8	1,376.6	382.0	336.6	11.3%	8.2	177.6	480.3
2013	1,267	1,253.0	363.1	298.2	9.4%	14.6	225.4	366.3
2014	1,128	1,114.6	165.7	465.3	8.1%	13.4	180.9	302.7
2015	1,466.5	1,453.1	124.0	674.9	10.5%	13.4	220.7	433.5
2016	1,439.8	1,426.2	112.3	704.6	9.3%	13.6	226.6	382.7
2017	1,501.2	1,486.2	141.4	673.0	9.3%	15.0	246.9	424.9
2018	1,337.9	1,324.4	134.1	503.9	8.2%	13.5	238	448.3
2019	1,577.1	1,562.5	601.4	342.2	9.2%	14.6	303.4	315.5

### Interest Paid on Public Debt

Table-3 below shows the value of paid and accrued interest on the government's debt between 2012-2019. Based on the data presented, it is clear that interest paid on external debt is very low compared to that paid on domestic debt, which is due to the nature of the external government debt - mostly grants and favourable loans.

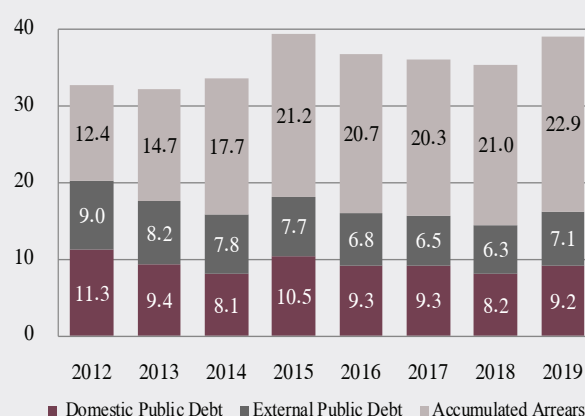
The data shows that despite the rise in government public debt during 2019, the interest paid on this debt declined during the same period due to the financial crisis that the government faced (the clearance revenues crisis) in addition to the global decline in interest rates.

The actual interest paid on domestic debt as a percentage of accrued interest during 2019 reached 88%.

### Public Debt and Accumulating Arrears on the Government

Arrears are obligations due on the government but are unpaid and in this sense are similar to debt. By the end of 2019, data show that the value of accumulating arrears on the government was about USD 3.9 billion. Arrears in goods and services consumption had the largest share of the total accumulating arrears on the government (about 27%), followed by social contributions arrears (24%), and wages and salaries arrears (22%), as shown in Table-4. Despite the decline in the accumulating arrears between 2016-2018, their value doubled by the end of 2019 compared to their level six years ago, reaching NIS 3.9 billion.

Figure-2: Public Debt and Accumulated Arrears as a % of GDP



Official data show that the percentage of public debt to GDP declined over the study period, reaching around 16.4% (distributed as 9.2% for domestic debt and 7.1% for external debt) by the end of 2019. However, taking arrears into account changes the calculation. The government's debt after arrears rises to 39.2% of GDP in 2019, as shown in Figure-2. It should be noted that the Palestinian Public Debt Law states that the maximum permissible debt threshold is 40%.

Waseem Safi, PMA

Table-2: Distribution of Public External Debt, 2012-2019 (USD million)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
- Arab institutions	629	630.1	620.9	618.4	606	564.4	563.4	739.1
Al Aqsa Fund	522.5	523.9	517.4	518	512.4	513	513	513
Arab Fund	56.8	57.9	56.9	56	56.1	14.3	14.2	14.2
Qatar National Bank	-	-	-	-	-	-	-	175
ISDB	49.7	48.3	46.6	44.4	37.5	37.1	36.2	36.9
- International Organizations	338.5	342.5	347.7	337.4	329.8	342.3	339.1	336.3
World Bank	290.2	283.6	276.7	269.5	266.1	269	270.9	272.7
European Investment Bank	25.8	36.1	48.1	45.1	41.1	50.7	44.2	39
The International Fund for Agricultural Development (IFAD)	3.1	3	2.7	2.5	2.3	2.3	2.1	2
OPEC	19.4	19.8	20.2	20.3	20.3	20.3	21.9	22.4
-Bilateral loans	130.3	136	120.2	114.9	108.2	135.3	129.2	142.5
Spain	91.9	96	84.4	75.8	73	83.7	79.8	78.2
Italy	33.2	34.6	30.5	34.1	35.2	51.6	49.4	64.3
China	5.2	5.4	5.3	5	0	0	0	0
Total External Debt	1,097.8	1,108.6	1,088.8	1,070.7	1,044.0	1,042.0	1,031.7	1,217.9

Table-3: Paid and Accrued Interests on the Government, 2012-2019 (NIS Million)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Paid interests	86.5	247	171	228.1	284.1	277	242.7	167.5
Domestic debt	71.7	223	158	214.7	276.5	273	239.2	148.3
External debt	14.8	23.6	13.2	13.44	7.6	4.8	3.5	19.2
Accrued interests	-	324.8	198.6	178.29	296.2	273.8	235.2	187.9
Domestic debt	-	306.1	183.5	160.5	282.8	269.4	229	169.5
External debt	-	18.7	15.1	17.79	13.4	4.4	6.2	18.4
Paid interests/accrued Interest (%)	-	76%	%86.1	%127.9	%95.9	%101.2	%103.2	%89.1

Table-4: Accumulating Arrears, 2012-2019 (USD million)

	2012*	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	Total accumulating arrears
Tax refunds	128.4	8.9	39.5	86.0	-4.1	18.2	30.6	37.4	344.9
Wages and Salaries	412.6	106.7	156.0	155.5	132.0	161.9	133.5	183.4	1,441.6
Social contributions	537.4	176.9	190.4	143.2	136.1	131.3	108.0	113.9	1,537.2
Consumption of commodities and services	96.6	85.8	260.4	262.0	312.7	275.5	175.5	286.5	1,755.1
Manufacturing	174.1	51.4	13.1	12.6	30.1	38.6	14.3	110.4	444.6
Small Capital	1.6	3.1	5.4	5.4	7.2	10.5	5.3	8.0	46.3
Interests		21.5	7.9	-12.9	3.3	-0.9	-3.0	5.7	21.6
Development Expenditures	161.6	18.4	98.8	53.3	121.6	112.0	79.9	140.9	786.5
Provisional Payments				23.6	40.1	30.1	31.3	17.7	142.8
Total	1,512.3	472.8	771.6	728.7	778.9	777.1	575.4	904.0	6,520.7
Payment of accumulating arrears			280.8	237.4	562.7	682.1	432.4	425.5	2,620.9
Net accumulating arrears	1512.3	472.8	490.8	491.3	216.2	94.9	143.0	478.4	3,899.8

\* including arrears accumulating from previous years.

## 4- The Banking Sector<sup>1</sup>

By the end of Q4 2019, there were 14 banks operating in Palestine, 7 of which were domestic banks operating through 370 branches and offices, 312 of which were located in the West Bank and 58 in the Gaza Strip. During Q4, net assets (liabilities) of the banking sector increased by 3.0% compared with the previous quarter, and by 10.5% compared with the corresponding quarter in 2018, reaching USD 17.8 billion (Table 4-1).

Table 4-1: Consolidated Balance Sheet of Licensed Banks Operating in Palestine (USD millions)

Item	2018		2019		
	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
<b>Total assets</b>	<b>16,125.0</b>	<b>16,503.2</b>	<b>16,690.1</b>	<b>17,303.5</b>	<b>17,825.5</b>
Direct Credit Facilities	8,432.3	8,569.5	8,941.6	8,947.9	9,039.1
Deposits at PMA & Banks	3,763.7	3,712.9	3,534.5	3,870.5	4,329.1
Securities Portfolio and Investments	1,385.5	1,362.2	1,382.1	1,373.7	1,406.4
Cash and Precious metals	1,582.6	1,711.4	1,620.8	1,883.6	1,939.6
Other Assets	960.9	1,147.2	1,211.1	1,227.7	1,111.2
<b>Total Liabilities</b>	<b>16,125.0</b>	<b>16,503.2</b>	<b>16,690.1</b>	<b>17,303.5</b>	<b>17,825.5</b>
Total Deposits of the Public (non-bank deposits) **	12,227.3	12,394.4	12,591.4	13,025.5	13,384.7
Equity	1,912.0	1,931.4	1,956.0	1,942.4	1,985.2
Deposits of PMA and Banks (bank deposits)	1,033.6	1,116.8	1,041.7	1,151.3	1,274.2
Other Liabilities	269.5	361.3	363.5	408.9	392.5
Provisions and Depreciation	682.5	699.3	737.5	775.5	789.0

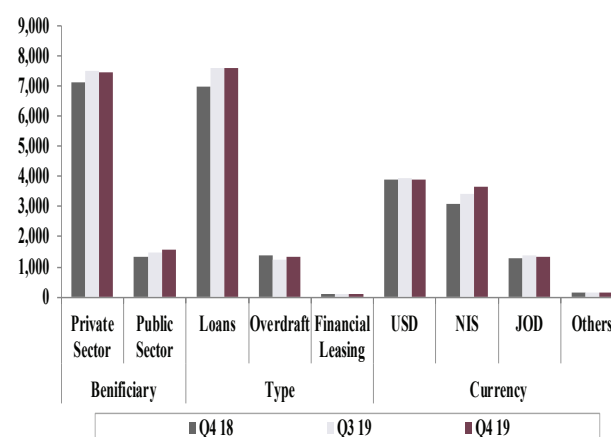
Items in the table are totals (including provisions).

\*\*Non-bank deposits including the private and public sectors' deposits.

### Credit Facilities

Quarter 4: By the end of Q4 2019, credit facilities rose by 1% compared with the previous quarter, reaching USD 9,039 million (51% of the total banking assets). This improvement is ascribed to the increase in facilities granted to the public sector of 6.5%, reaching USD 1,558 million. On the other hand, facilities granted to the private sector declined slightly, standing at USD 7,481 million. Also, the private sector held the lion's share of credit facilities (83% of total) against 17% for the public sector. By region, the West Bank held the biggest share of total credit facilities, 90% compared with 10% for the Gaza Strip. By type of facility, loans were the predominant form of total credit facilities, at 84%, against approximately 15% for overdraft accounts. By currency, the US dollars continued to account for the biggest share of credit (43%), compared with 40% granted in Shekels, and 15% in Jordanian Dinars (Figure 4-1).

Figure 4-1: Distribution of Total Direct Credit Facilities (USD million)



1 Source of Figures: PMA, Feb 2020. The Consolidated Balance Sheet for Banks, List of profits and losses, PMA database.

Over the consecutive quarters, Q3 and Q4 2019, credit facilities increased by USD 91.2 million, driven by a 7% increase in credit facilities granted to the public sector (equivalent to USD 95.2 million). Total bank loans granted for purchasing cars rose by 18% (equivalent to USD 55.9 million), as well as those granted to the services sector by 6% (equivalent to USD 53.3 million), as shown in Figure 4-2.

**Year-on-Year Comparison:** Between 2018 and 2019, credit facilities increased by 7% as a result of a 5% increase in the private sector facilities, and a significant increase of 18% for those granted to the public sector. By type of facility, loans increased by 9% against a drop of 3% in the overdraft accounts. By currency, loans granted in shekels witnessed a marked increase of 18%, while loans in Jordanian Dinar loans rose by 4%, and other currencies by 5%. US dollar credits decreased by 0.2%. Credit facilities reached around 53% of nominal GDP during 2019 compared with 52% in 2018. This percentage saw a constant rise over the last years, as it was less than 42% by the end of 2015.

### Non-performing Loans

**Quarter 4:** During Q4 2019, non-performing loans at banks rose by 3% (equivalent to USD 11 million) compared to the previous quarter. The final balance of non-performing loans stood at USD 358.6 million, equivalent to 4% of total loans (Figure 4-3).

By sector, non-performing loans were distributed as follows: 29% in the general trade sector, 21% in real estate and construction, and 16% in consumption loans. The remaining percentage (34%) were distributed throughout other economic sectors. By the default period, two-thirds of these loans (66%) were classified as bad loans, while sub-standard watch-list loans made up 12% and doubtful loans made up 22% of the total.<sup>2</sup>

**Year-on-Year Comparison:** During 2019, the value of non-performing loans increased markedly by 40% (equivalent to USD 102.2 million) compared with the previous year 2018, reaching USD 358.6 million compared with USD 278 million in 2018.

### Deposits at PMA & Banks

**Quarter 4:** During Q4 2019, balances at PMA and banks grew by 12% compared with the previous quarter, reaching USD 4,328.1 million. This is ascribed to a decline in balances at banks abroad of 10%, and a rise in PMA balances in Palestine of 17% and balances at banks in Palestine of 2% (Figure 4-4).

**Year-on-Year Comparison:** During 2019, balances at PMA and banks grew significantly by 15%, compared with the previous year 2018. This can be attributed to an increase in balances at banks abroad by 15%, at the PMA by 16%, and at banks in Palestine by 10%.

**Gaza Strip.** Additionally, private sector deposits made up 96% of the total, compared with 4% for the public sector. By

Figure 4-2: Distribution of Credit Facilities by Sector (%)

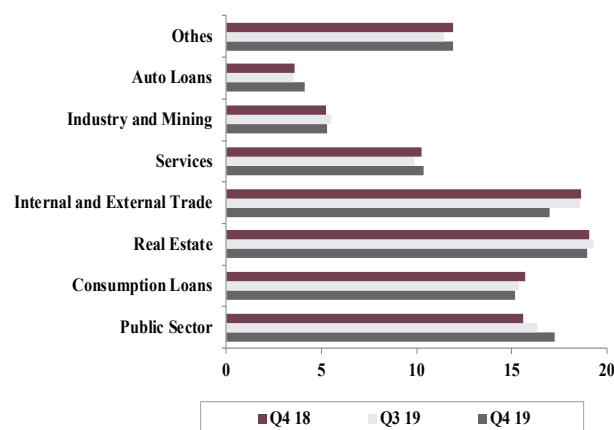


Figure 4-3: Final Balance of Non-performing Loans (million USD) and its Percentage to Total Loans (%)

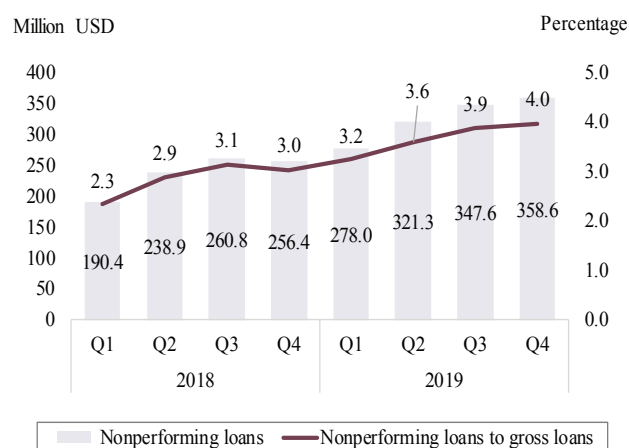
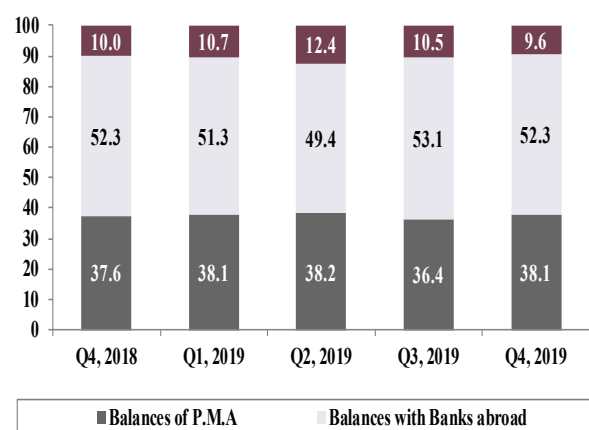


Figure 4-4: Deposits at PMA & Banks (%)



### Deposits

**Quarter 4:** Deposits (bank and non-bank deposits) are the most important component of liabilities, constituting 82% during Q4 2019. By the end of Q4 2019, total deposits rose by 3% compared with the previous quarter, reaching USD 14.7 billion. Public deposits constituted around 91% of the total

<sup>2</sup> Based on PMA instructions, non-performing loans are classified by default period: (1) Watch List facilities: are facilities where one or more of its installments are between 91 to 180 days past due. (2) Doubtful Loans: are loans where one or more of its installments are between 181 to 360 days past due. (3) Bad Loans: are loans where one or more of its installments are more than 360 days past due.

during the quarter. Data show the concentration of deposits in the West Bank (90% of the total) against a mere 10% in the currency, the US dollar continued to dominate (39% of the total public deposits), followed by the Shekel (36%), the Jordanian Dinar (22%), and other currencies (3%). Finally, current deposits constituted 36% of the total, saving deposits averaged 33%, and time deposits were 31% (Figure 4-5).

*Year-on-Year Comparison:* During 2019, total deposits increased by 11% compared with 2018. However, its distribution by sector (whether public or private), currency, region (the West Bank and the Gaza Strip), or type did not undergo significant changes. Deposits by the public made up 78.5% of nominal GDP by the end of 2019 compared with 75.1% in 2018.

### Bank Profits

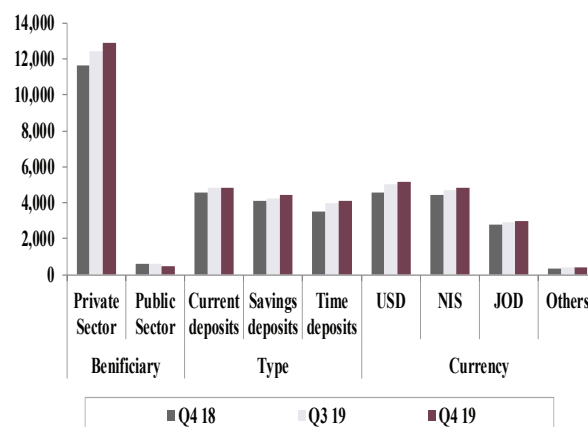
*Quarter 4:* By the end of Q4 2019, banks' net income rose by 2% compared with the previous quarter, standing at USD 40.2 million. This growth was driven by a 4% drop in expenditures which exceeded the drop in revenues of 2% (Table 4-2).

*Year-on-Year Comparison:* By the end of 2019, banks' net income declined sharply by 11% compared with 2018, reaching USD 164.2 million. This drop is attributed to a larger increase in expenditures than revenues, as the former rose by 9% compared with 5% for the latter (Table 4-2).

### Average Interest Rates on Deposits and Loans

*Quarter 4:* The average interest rates on Jordanian Dinar (JOD) and Shekel (NIS) loans witnessed a downward trend during Q4 2019 compared with the previous quarter, reaching 6.79% and 6.99% respectively, whereas the average interest rate on USD loans hiked up to 5.94%. On the other hand, average interest rates on deposits in the three currencies dropped during the quarter to 2.97%, 2.83%, and 2.39% for the JOD, USD, and NIS deposits respectively. These changes

Figure 4-5: Distribution of Deposits (USD million)



over the consecutive quarters raised the margins between the deposits interest rates and those of lending facilities from 2.82 to 3.11 percentage points for the USD; and from 4.17 to 4.60 percentage points for the NIS. Yet, the margins between the deposits interest rates and those of lending facilities remained stable for the JOD at 3.82 percentage points (Table 4-3).

*Year-on-Year Comparison:* Average interest rates on loans in JOD and USD currencies rose during 2019 compared with the previous year, reaching 6.84% for JOD and 5.93% for USD. The average interest rates on loans in NIS dropped to around 7.07%. Similarly, average interest rates on deposits in the three currencies rose as well, reaching 3.21%, 2.785%, and 2.52% for the JOD, USD, and NIS deposits respectively. These changes caused a drop in the margins between the deposits interest rates and that of lending facilities in the three currencies, compared with the previous year, as the margin on the USD declined from 3.61 to 3.08 percentage points; from 5.07 to 4.55 percentage points for the NIS; and from 3.91 to 3.64 percentage points for the JOD (Table 4-3).

Table 4-2: Sources of Revenues and Expenditure of Licensed Banks (USD millions)

Item	2018		2019				
	Q4	year	Q1	Q2	Q3	Q4	year
Revenues	228.4	892.3	230.9	234.6	238.7	231.7	935.9
Paid Interest	164.2	642.4	163.1	166.0	171.9	169.6	670.6
Commissions revenues	31.1	126.4	30.6	32.3	32.7	35.2	130.8
Other Revenues*	33.1	123.5	37.2	36.3	34.1	26.9	134.5
Expenditures	180.0	707.6	183.2	200.7	199.3	191.5	774.7
Paid interests	36.2	127.9	33.0	36.7	37.2	38.7	145.6
Commissions	2.4	11.4	3.0	3.0	3.4	4.0	13.4
Other expenditures	18.8	77.1	23.9	31.5	35.5	23.0	113.9
Operational Expenditures	109.7	438.7	110.6	109.6	113.6	116.5	450.3
Taxes	12.8	52.5	12.7	19.9	9.6	9.3	51.5
Net Income	48.4	184.6	47.7	33.9	39.4	40.2	164.2

\* Others include expenditures and revenues of financial securities and investments, currency exchange deals, off-budget operations, and other operational expenditures and revenues, in addition to allocations.

**Table 4-3: Average Interest Rates on Deposits and Loans by Currency, (%)**

Period	Jordanian dinar		USD		Shekel		Margin (percentage point)		
	Deposits	Loans	Deposits	Loans	Deposits	Loans	Dinar	Dollars	Shekel
2018	2.57	6.48	2.27	5.87	2.07	7.14	3.91	3.61	5.07
2019	3.21	6.84	2.85	5.93	2.52	7.07	3.64	3.08	4.55
Q1	3.36	6.66	2.84	5.87	2.44	7.23	3.30	3.03	4.79
Q2	3.27	6.86	2.74	6.10	2.38	7.03	3.60	3.36	4.65
Q3	3.24	7.06	3.00	5.82	2.87	7.04	3.82	2.82	4.17
Q4	2.97	6.79	2.83	5.94	2.39	6.99	3.82	3.11	4.60

### Clearance of Cheques

*Quarter 4:* During Q4 2019, the value of cheques presented for clearance increased by 6% compared with the previous quarter, amounting to USD 3,405.8 million: 95% in the West Bank and 5% in the Gaza Strip. Compared with the corresponding quarter 2018, their value increased as well by 5%: 6% growth in the West Bank and a 13% drop in the Gaza Strip.

*Year-on-Year Comparison:* During 2019, the value of cheques presented for clearance increased meagerly by 0.3%, amounting to USD 12,766.4 million: 94% in the West Bank and 6% in the Gaza Strip.

### Returned Cheques

*Quarter 4:* The value of returned cheques declined slightly by 0.2% compared with the previous quarter, while it rose by 15% compared with the corresponding quarter, reaching USD 335.9 million. The value of returned cheques in the West Bank dropped by 1% (to USD 317.4 million), while it rose in the Gaza Strip by 7% (to USD 18.5 million). The value of returned cheques as a percentage of total cheques presented for clearance dropped during Q4 2019 to 9.9% compared with 10.5% in the previous quarter, and 9.0% in the corresponding quarter (refer to Figure 4-6 and Box 4 in Monitor 53 "Returned Cheques: 1 out of 9 Cheques").

*Year-on-Year Comparison:* During 2019, the value of returned cheques increased sharply by 14% compared with the previous year, reaching USD 1,277.7 million, driven by a large growth of 17% in the West Bank against a drop of 24% in the Gaza Strip. During 2019, the value of returned cheques to total cheques presented for clearance rose to 10% compared with the previous year, a 1.2 percentage point increase.

### Specialized Credit Institutions (SCIs)

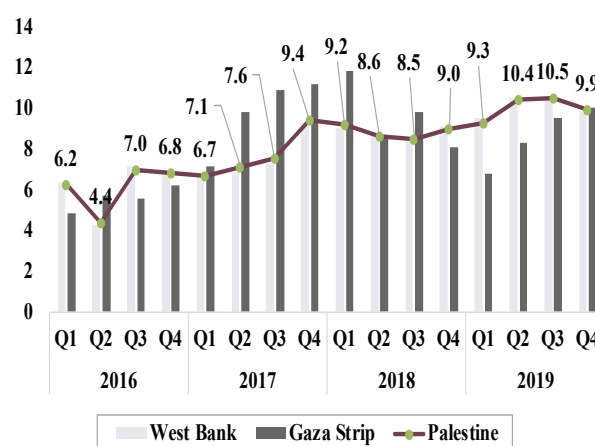
*Quarter 4:* By the end of Q4 2019, the total assets of SCIs grew by 27% compared with the previous quarter, reaching USD 326.2 million. This resulted from the rise in all asset items including Islamic loans (USD 31.4 million), commercial loans (USD 6.5 million), deposits (USD 10.3 million), and net assets (USD 20 million). These companies' assets are distributed as 56% commercial loans, 14% Islamic loans, and 13% deposits. The credit portfolio rose by 23% during Q4 compared with the previous quarter, reaching USD 262.5 million (Table 4-3).

**Table 4-3: SCIs data**

Item	2018		2019		
	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
<b>Total Loans Portfolio (USD millions)</b>	<b>205.7</b>	<b>217.2</b>	<b>216.3</b>	<b>213.7</b>	<b>262.5</b>
West Bank	151.7	163.7	166.5	167.9	214.6
Gaza Strip	54.0	53.5	49.8	45.8	47.9
Active Clientele	65,458	80,314	78,186	76,502	75,444
No. of Offices and Branches	81	93	93	93	100
Employees	687	864	843	843	910

Real estate loans made up the biggest share of loans, around a third (33%), followed by the commercial sector (28%), and the agricultural sector and public services (11% each).

*Year-on-Year Comparison:* Between Q4 2018 and Q4 2019, the total assets of SCIs grew by 51%. The credit portfolio grew by 28% during the same period. Most of the growth was concentrated in the West Bank, while the value of loans dropped in the Gaza Strip. The number of active borrowers rose by 2%, reaching 75.4 thousand. The number of employees increased as well by 33% over the consecutive years, reaching 910 employees.

**Figure 4-6: Percentage of Cheques Presented for Clearance to Returned Cheques (%).**

#### Box 4: The High Commissioner for Human Rights (OHCHR) Announcement of 112 Enterprises Supporting Settlements

In November 2019, the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) published a report about “Business enterprises that have trade relations with Israeli settlements in the Occupied Palestinian Territory”.<sup>1</sup> The report was prepared upon an assignment to OHCHR by the UN Human Rights Council (HRC) in March 2016, to establish a database of all the enterprises that are running particular kinds of activities in the OPT. The report was published after a lengthy and unjustifiable delay, following a wave of objections and concerns that it would be left on the shelves.<sup>2</sup>

During the tenure of the previous High Commissioner, Mr. Zeid Ra'ad Al-Husseini, the OHCHR office released a report defining the methodology to be followed for producing a database of all business enterprises engaged in certain specified activities related to the Israeli settlements. Based on the information OHCHR received, the report indicated that the number of such enterprises was 321. A further investigation carried out by OHCHR showed that the activities of only 206 enterprises of these should be classified as meriting “further examination and scrutiny”. The report also stated that all these enterprises should be contacted to confirm their relationship with settlements and define the nature of this relationship. Based on their responses and non-responses, OHCHR will produce a database of all enterprises involved in these activities.

#### Methodology

The international fact-finding mission set out a list of activities these enterprises are engaged in with settlements and which raise particular human rights concerns in the OPT, including East Jerusalem. The fact-finding mission compiled these activities into 10 categories. OHCHR investigation defined the database by reference to one or more of the listed activities, which were:

1. The supply of equipment and materials facilitating the construction and the expansion of settlements, the separation wall, and associated infrastructures;
2. The supply of surveillance and identification equipment for settlements, the wall, and checkpoints directly linked with settlements;
3. The supply of equipment for the demolition of housing and property, the destruction of agricultural farms, greenhouses, olive groves, and crops;
4. The supply of security services, equipment, and materials to enterprises operating in settlements;
5. The provision of services and utilities supporting the maintenance and existence of settlements, including transport;
6. Banking and financial operations helping to develop, expand, or maintain settlements and their activities, including loans for housing and the development of businesses;
7. The use of natural resources, in particular water and land, for business purposes;
8. Pollution, and the dumping of waste in or its transfer to Palestinian villages;

9. Captivity of the Palestinian financial and economic markets, as well as practices that disadvantage Palestinian enterprises, including through restrictions on movement, administrative and legal constraints;
10. Use of benefits and reinvestments of enterprises owned totally or partially by settlers for developing, expanding, and maintaining the settlements.

OHCHR's investigation was focused on enterprises engaged in one or more of the activities mentioned above. This means that enterprises doing other types of business not included in the fact-finding mission list (like producing and supplying consumption and food products) were neither covered by this investigation nor included in the database.

#### Findings of the Report

In the first stage, of the 206 enterprises that were investigated in the previous report, 18 enterprises were excluded due to insufficient evidence of their involvement, leaving the total number at 188 enterprises. These enterprises were contacted to confirm their involvement in one or more of the 10 listed activities in settlements during the period January 2018 to August 2019. Based on this exercise, an additional 76 enterprises were excluded. Therefore, the OHCHR report announced the names of 112 enterprises.

**Table-1: Names and Nationalities of Non-Israeli Enterprises Listed in the OHCHR Report**

Name of Enterprise	Enterprise's Nationality	Type of Activities
Airbnb Inc.	USA	(5)
Booking.com B.V.	The Netherlands	(5)
Egis Rail	France	(5)
Expedia Group Inc	USA	(5)
JC Bamford Excavators Ltd.	United Kingdom (UK)	(1)
Opodo Ltd.	United Kingdom (UK)	(5)
Tahal Group International B.V.	The Netherlands	(5)
TripAdvisor Inc.	USA	(5)
Altice Europe N.V.	The Netherlands	(5)
eDreams ODIGEO S.A.	Luxembourg	(5)
Egis S.A.	France	(5)
General Mills Inc.	USA	(7)
Indorama Ventures P.C.L.	Thailand	(7)
Kardan N.V.	The Netherlands	(5)
Motorola Solutions Inc.	USA	(2)
Greenkote P.L.C.	United Kingdom (UK)	(7)

1 [https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2020/02/A\\_HRC\\_43.71.pdf](https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2020/02/A_HRC_43.71.pdf)

2 Around 103 organization and association wrote a joint open letter to the High Commissioner for Human Rights on 29 Sep 2019, demanding the release of the report. Refer to: <https://waronwant.org/more-100-organisations-call-release-un-database-businesses-engaged-activities-israeli-settlements>



Around 96 of the 112 enterprises were Israeli while only 16 were non-Israeli. Table-1 below lists the names of these companies. These international enterprises consist of 5 from the USA, 4 from the Netherlands, 3 from the UK, 2 from France, 1 from Thailand, and 1 from Luxembourg. As shown in Table-1, the activities of most of these enterprises are listed under business activities (number 5), i.e. "The provision of services and utilities supporting the maintenance and existence of settlements, including transport".

Finally, the report concluded with two recommendations. Firstly, enterprises listed in the report may provide information indicating that it is no longer involved in the relevant listed activities in Israeli settlements. Where there are reasonable grounds to substantiate such claims, the business enterprise would be removed from the database. Secondly, the database should be updated annually and OHCHR should establish a council made up of independent experts for such a purpose and report directly to HRC.

## 5- The Non-banking Financial Sector

### The Securities Sector

Quarter 4: By the end of Q4 2019, the market value of traded shares in the Palestine Stock Exchange (PEX) rose by 1%, compared with the previous and corresponding quarters 2018, i.e. maintaining the same level of USD 3.8 billion. The volume of traded shares, on the other hand, decreased by 19% compared with the previous quarter, while the value of traded shares rose sharply by 47%. The discrepancy between the volume and value of traded shares in Q4 was also seen when compared with the corresponding quarter 2018: an increase of 2% in the volume of traded shares, against a 79% increase in their value (refer to Table 5-1). This discrepancy can be ascribed to the increase in share price of a number of listed companies compared with the previous and corresponding quarters, such as the National Bank, al Mashriq and Al Takaful insurance companies.

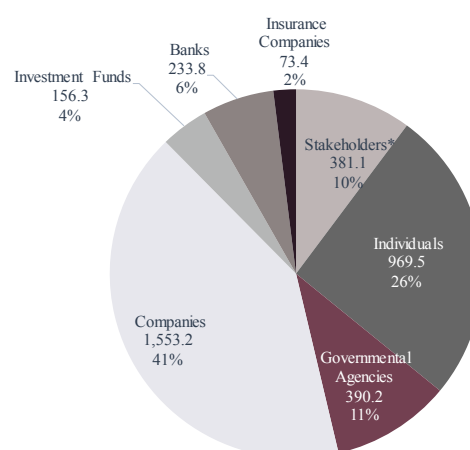
Year-on-Year Comparison: By the end of 2019, the Al-Quds index closed at 526 points, a decrease of 1% compared with the corresponding quarter 2018 (then 529.4 points). By the end of 2019, the market value of traded shares was USD 3.8 billion, representing around 22% of GDP at current prices<sup>1</sup> and an increase of 1% compared with 2018. However, the volume and value of traded shares decreased during 2019 by 23% compared with 2018, reflecting the unstable political and economic situation in Palestine. This situation has resulted in liquidity shortages for individuals and discouraged many investors from investing in securities. On the other hand, the number of PEX traders reached 70,193 by the end of 2019, 5% of whom were foreigners, mostly from Jordan (Table 5-1).

Figure 5-1 shows the distribution of market capitalization by their market shares, with the share of corporations at 41% (USD 1,553.2 million), compared with 26% for individuals (USD 969.5 million).

**Table 5-1: A Selection of Financial Indicators on the Trading Activity in PEX**

Item	Q4 2018	Q3 2019	Q4 2019	2018	2019
Volume of Traded Shares (million share)	24.7	31.0	25.1	185.1	142.8
Value of Traded Shares (USD million)	40.9	49.9	73.4	353.5	273.9
Market Value (million USD)	3,734.9	3,702.7	3,757.5	3,734.9	3,757.5
No. of Deals	5,761	6,884	6,041	35,030	29,276
Total Number of Traders at PEX	70,981	70,280	70,193	70,981	70,193
Palestinian	67,616	66,920	66,813	67,616	66,813
Foreigners	3,365	3,360	3,380	3,365	3,380

**Figure 5-1: Distribution of Market Capitalization by Trader Type (by the end of 2019) (USD million)**



\* Individuals who have direct or indirect relation with the company because of their job position or relation.

<sup>1</sup> The 2019 current prices of GDP are used to reflect the accumulative market value of traded shares.

## Financial Leasing

Quarter 4: By the end of Q4 2019, the performance of leasing companies improved noticeably, as the volume of contracts reached 581, with an investment value of USD 26.4 million. This represents an increase of 19% and 15% in the value and volume of contracts respectively, compared with the previous quarter. Compared with the corresponding quarter, the value of contracts declined by 13%, whereas their volume increased by 12% (Table 5-2).

Year-on-Year Comparison: During 2019, there were 9 leasing companies registered with PCMA, compared with 13 by the end of 2018. By the end of the year, the total volume of contracts was 1,998 and valued at USD 90.9 million, a drop of 1% in value compared with 2018. By contrast, their volume increased by 21%, driven by an increase in individuals' financial leasing contracts (Figure 5-2).

By region, the financial leasing contracts are concentrated in Ramallah (35%), followed by Nablus and Hebron (around 15% each). Around 35% of contracts are distributed among the remaining Palestinian cities. Notably, the percent distribution of contracts was relatively stable over the previous years,

due to factors such as the structure of the economy and the concentration of business in certain governorates. By the end of 2019, the financial leasing portfolio was still concentrated in motor vehicles (84% of total contracts). This may be attributed to the ease of registering vehicle ownership at the transportation department and therefore the low risk associated with their leasing, as well as the availability of a secondary market for repossession. Heavy trucks constitute 9% of the total portfolio, compared with 7% for movable assets (equipment, production lines, and so on).

**Table 5-2: Total Value and Volume of Financial Leasing Contracts**

	Total Value of Financial Leasing Contracts (USD Million)	Total Volume of Financial Leasing Contracts
Quarter 4, 2018	30.3	517
Quarter 3, 2019	22.1	504
Quarter 4, 2019	26.4	581
2018	92.1	1,645
2019	90.9	1,998

### Box 5: Financial Technology and Control and its Role in Enhancing Financial Inclusion

The field of Digital Financial Services (DFS) has forcefully asserted itself in recent years, especially amid the ongoing coronavirus pandemic and attempts in the majority of countries worldwide to combat its spread through mandated home quarantine and social distancing. What is known as FinTech is now on the table of policymakers and regulatory bodies. This increased interest in FinTech and DFS comes as a result of intensified efforts to promote financial inclusion in developing and underdeveloped countries, with financial technology being one of the most important means for enhancing and increasing financial inclusion.

FinTech has garnered much attention in Palestine following the issuance of the National Financial Inclusion Strategy, with its fourth strategic goal of "optimal employment of information and communication technologies in expanding the reach and use of formal financial services"<sup>1</sup>.

#### FinTech and its Role in Enhancing Financial Inclusion and Reducing Operating Expenses

DFS include a wide range of financial services and products, including digital and electronic payments, credit, saving, transfers, and insurance, in addition to mobile financial services. According to the data published by the Alliance for Financial Inclusion (AFI), most countries that have encouraged the use of DFS aimed to use it for enhancing financial inclusion by increasing access and use of financial services by different segments of society.

1 AFI Guideline Note19 (2016) digital financial services: Basic Terminology. [www.afi-global.org](http://www.afi-global.org)

FinTech also helps financial service providers reduce the operating expenses of their services and products, which means lower costs for consumers. For example, interest rates on microcredit in Palestine are high due to high operating costs, which raise costs for financial service consumers who are often small entrepreneurs and small business owners. If specialized credit institutions were to employ FinTech services, this would mean a direct reduction in operating costs and thus lower prices for consumers. Another example is microinsurance, which is very important for entrepreneurs and small business owners. Because of the high operating costs and administrative expenses needed to market this type of insurance service, insurance companies avoid developing this product. Yet with the use of FinTech by insurance companies, it would become possible to develop and market this product and increase the rates at which it is accessed and used by people - fulfilling one of the basic pillars of financial inclusion.

#### The Role of Regulatory Bodies

The development of DFS has created a new reality and concept for the oversight and supervision of the financial sector, prompting a need for different, nontraditional regulatory mechanisms. It is incumbent upon regulatory bodies to create an environment conducive to DFS innovation, one that is unrestricted and favors creativity, while still safeguarding the integrity and stability of the financial system and protecting consumer rights. It should be noted that DFS are not associated with major new risks distinct from those faced by the traditional financial system, such as operation-

al, liquidity, and market risks. In fact, by contrast, in the case of DFS, these risks are distributed among a greater number of DFS players and providers, who should develop the capabilities needed to deal with these risks. In the field of DFS, the main focus of regulatory bodies is on the following:

#### **Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Guidelines and Requirements**

These guidelines and requirements were drafted to guide regulatory bodies in enhancing financial inclusion and maintaining the integrity of the financial system.<sup>2</sup> They also aim to assist countries in creating an environment that encourages the innovation and use of DFS. These instructions, being based on the principle of relative importance, require the application of less intensive measures to combat money laundering and terrorist financing, given the level of risk associated with new DFS products and services.

#### **Precautionary Regulations and Market Conduct**

These regulations are concerned with maintaining the integrity of financial institutions and the stability of the financial system in general, in addition to consumers' and customers' protection from any unfair dealings or contracts and from any exaggerated costs. It also ensures competition between service providers. The interventions of regulatory bodies are mainly based on the assessment of risks associated with DFS, with a special focus on those services that pose major risks to the financial system. Accordingly, these bodies determine the requisite level of oversight and supervision, whether it be light or heavy, as in the case of traditional financial institutions.

#### **Consumer Protection**

Legislations and mechanisms for consumer protection aim to enable consumers from making informed financial decisions, exercise their rights, and fulfill their obligations through DFS. They also aim to ensure that consumers have access to financial services for a reasonable cost and time and to provide a clear mechanism for complaint submission and handling.

#### **Timing of the Intervention**

The important question that confronts DFS regulatory bodies is: when should the regulatory authority intervene? In this context, experiences worldwide differ according to the legal system that prevails in a given country. Countries with a civil law system first establish legislative and regulatory frameworks before permitting the implementation of electronic financial services and innovations. Common law countries, however, follow a different path, as digital financial innovations precede the development of the legislative and regulatory frameworks. Among the first international experiences in using DFS for enhancing financial inclusion were in the Philippines and Kenya. Both countries used the "examination and learning" approach in engaging with digital financial innovations.<sup>3</sup> This approach developed into what became known later, after its use in Britain and Singapore, as the Regulatory Sandbox: regulatory bodies allow holders of financial innovations to run a pilot model for their innovations in a virtual setting, under control, and per certain conditions; yet away from the traditional, intensive regulatory controls. In doing so, this system provides a safe place for testing a financial innovation and understanding the risks associated with it before its application on a large commercial scale. It is worth mentioning that the PCMA and PMA are now working on developing just such a system, to encourage and regulate financial technology innovations in Palestine.

Dr. Bashar Abu Za'rour, PCMA

2 FATF GUIDANCE Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Measures and Financial Inclusion, FATF, March, 2017, <https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/content/images/Updated-2017-FATF-2013-Guidance.pdf>

3 GDDFI Discussion Paper (2016): Digital Financial Services: Regulating for Financial Inclusion. An ICT Perspective, [https://www.itu.int/en/ITUUD/Conferences/GSR/Documents/GSR2016/Digital\\_financial\\_inclusion\\_GDDFI.pdf](https://www.itu.int/en/ITUUD/Conferences/GSR/Documents/GSR2016/Digital_financial_inclusion_GDDFI.pdf)

## 6- Economic Environment<sup>1</sup>

### Building Licenses

Quarter 4: Figure 6-1 presents the changes in the number of registered building licenses and licensed areas. The number of issued building licenses reached 2,654 during Q4 2019, a rise of 20% compared with the previous quarter and 2% compared with the corresponding quarter. Licenses of non-residential buildings constituted 7% of the total. On the other hand, licensed areas of buildings amounted to around 1,180.8 thousand square meters in Q4 2019, which is 29% higher from the previous quarter and equivalent to the level of the corresponding quarter in the previous year.

Year-on-Year Comparison: The number of issued building licenses reached 9,717 during 2019, a decline of 2% compared with the previous year. This was accompanied by a decline of 3% in the licensed areas of buildings, which amounted to around 4,287 thousand square meters compared with the corresponding quarter in 2018 (Table 6-1). The number of registered licenses does not include all building activities in the construction sector, and a relatively large part of construction activities, especially in rural areas, is not registered or licensed.

**Table 6-1: Issued Building Licenses and Licensed Areas in Palestine\***

	Number of Licenses*	Licensed areas (thousand square meters)
2018	9,898	4,439
2019	9,717	4,287

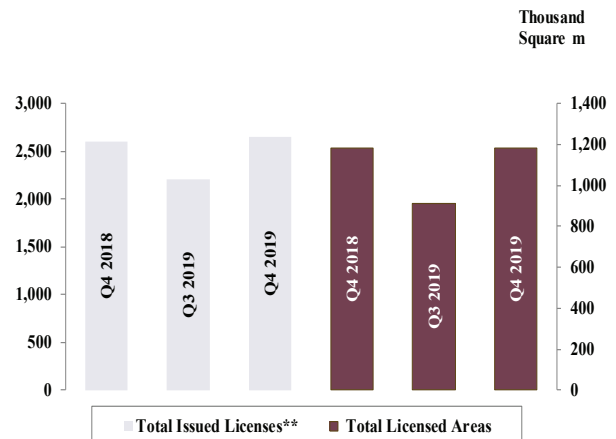
### Vehicle Registration

Because of their high prices, vehicles are often purchased via bank loans. Therefore, the number of vehicles registered for the first time is considered a good indicator of the economic situation and prospects.

Quarter 4: During Q4 2019, the number of new and second-hand vehicles (registered for the first time) in the West Bank was 7,309, a decline of 142 vehicles compared with the previous quarter and 1,457 vehicles compared with the corresponding quarter 2018. Second-hand vehicles made up 80% of the total, 8% of which were imported from Israel (Table 6-2).

Year-on-Year Comparison: During 2019, the number of new and second-hand vehicles (registered for the first time) in the West Bank was 26,337, which is less by 5,770 cars compared with the corresponding quarter, i.e. 18% drop. This decline was driven by a drop in the number of new and used cars (imported from abroad) by 13% and 20% respectively, in addition to a drop in used cars imported from Israel by 8% (Table 6-2).

**Figure 6-1: Issued Building Licenses and Licensed Areas in Palestine\***



\* Data do not include that part of Jerusalem, which was annexed to the Israeli occupation forcefully by its occupation of the West Bank in 1967.  
\*do not include licenses of fences

**Table 6-2: New and Second-hand Vehicles Registered for the First Time, West Bank**

Period	Vehicles from international market (new)	Vehicles from international market (second-hand)	Vehicles from the Israeli market (second-hand)	Total
Quarter 4 2018	1,755	6,560	451	8,766
2018	6,303	23,892	1,912	32,107
Quarter 3 2019	1,295	5,469	403	7,167
Q4 2019	1,481	5,373	455	7,309
2019	5,460	19,122	1,755	26,337

### PMA's Business Cycle Index (PMABCI)

PMABCI is a monthly index which aims at capturing the state and evolution of economic activity in Palestine, especially fluctuations in levels of production, sales, and employment. The index is calculated based on a survey of a representative sample of industrial enterprise managers in the West Bank and the Gaza Strip and their opinions of the current levels of employment, production and sales, and their expectations for the coming months. The PMA has been publishing PMABCI on a monthly basis since November 2012. The index provides real-time information about the economy, before the release of macroeconomic indicators whose collection and publication takes a relatively long time.

The value of the index ranges between a maximum of +100 points and a minimum of -100 points; a positive value indicates favorable economic performance, while a negative value indicates bad performance. On the other hand, a value close to zero indicates that economic performance did not change

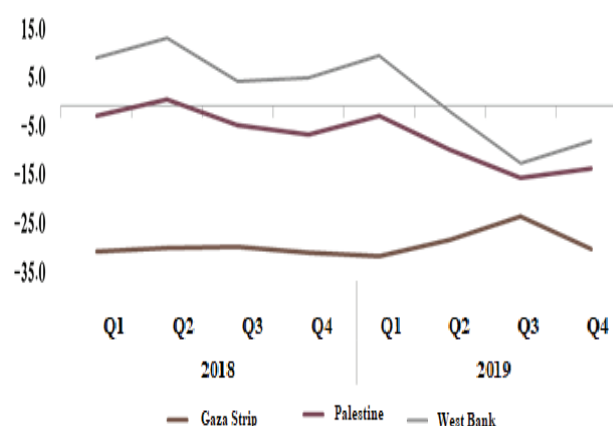
<sup>1</sup> Source of Figures: PCBS, 2020, Statistics on Building Licenses, and the MoF, 2019, MoF 2020, Palestinian Customs and Excise Dep. Unpublished data. Palestinian Monetary Authority (PMA), 2020, PMA business cycle

and is unlikely to do so in the near future. The importance of the index comes from providing information about the percentage point change on a month-on-month basis, upward or downward.

**Quarter 4:** During Q4 2019, the index rose by 2.1 points compared with the previous quarter, scoring -12.7 points. This quarter's increase resulted from similar rises in the West Bank index by 4.7 points following the transfer of clearance revenues, reaching -7. On the other side, the Gaza Strip index declined by 6.7 points, reaching -29.3. Compared with the corresponding quarter 2018, the index fell by 6.9 points in Palestine, as a result of a remarkable decline in the West Bank index by 12.9 points and a slight improvement by 0.7 points in Gaza Strip (Figure 6-2).

**Year-on-Year Comparison:** During 2019, PMABCI has severely fallen by 7 points compared with 2018, scoring -9.5. This resulted from the index's large decline in the West Bank by 11.1 points, against its slight improvement in the Gaza Strip of 1.9 points.

**Figure 6-2: PMA's Business Cycle Index (PMABCI) in Palestine**



### Box 6: The World Inequality Lab: A Steady Drop in the Distribution of National Income in Palestine

In recent years, the unequal distribution of income and wealth has received unprecedented attention. This came as a result of the large increase in the share of the rich from the total income and wealth in most countries of the world. Studies show that such unequal distribution is returning to levels not seen since the beginning of the last century, and that the post-World War II trend, which succeeded in redistributing income and reducing income and wealth gaps, had lost momentum by the early 1970s. Thomas Piketty's pioneering book, for example, documented how during the first decade of this century the share of the top 10% of the USA's population was around 50% of total income (including return on capital); this is a percentage close to the level seen in 1910 and, notably, one that was as low as 35% in the 1970s. The situation does not vary greatly in other countries.<sup>1</sup>

Because of the growing interest in documenting trends toward lower income distribution and researching the reasons and dynamics of this decline over time, a number of academics and researchers from around the world established the "World Inequality Lab". The Lab produces a periodical inequality report (once every two years) that tracks income and wealth inequality in a large number of countries.<sup>2</sup> The series of data presented and analyzed in this report rely on the World Inequality Database (WID), collected by more than 100 economists from 70 different countries around the globe. The database provides data on inequality for many countries, including Palestine and other Arab countries. This box focuses on the characteristics and methodology of the database, then compares the development of income and wealth inequality indicators in Palestine to their equivalents in Jordan.

#### World Inequality Database (WID)

Many countries do not produce detailed income and wealth inequality statistics. In such cases, the database relies on data in expenditure and households' income surveys to track inequality trends. However, these surveys give a general and inadequate image of the situation, failing to give precise information about the level of income and wealth of the wealthy class. To overcome data limitations, WID researchers developed a methodology that combines, in a systematic and transparent manner, large data sources to reach the most reliable data on income distribution from various sources, whether national, international or private. These sources include household income and expenditure surveys, income tax data, wealth data (from press sources such as Forbes and others), national accounts data, and many others. This innovative methodology has given researchers the ability to closely monitor developments in income and wealth inequality levels across a multi-year horizon across all countries of the world. This rare wealth of documented and systematic information is now available for the benefit of all researchers.<sup>3</sup>

#### National Income Rather than GDP

WID stresses the use of national income rather than GDP, as it is a better indicator for tracking developments in income distribution. It attributes this to two factors: first, GDP encompasses both residents and non-residents, while national income does not take non-residents' income into account yet still includes remittances from citizens abroad.<sup>4</sup> Second, calculating GDP takes into consideration capital depreciation, while national income does not, as it is not considered an income.

<sup>1</sup> See Fig 8.5 in Thomas Piketty's *Capital in the 21st Century*.

<sup>2</sup> World Inequality Database, *World inequality report 2018*, <https://wir2018.wid.world/files/download/wir2018-full-report-english.pdf>.

<sup>3</sup> The World Inequality Lab. <https://wid.world/world-inequality-lab/>

<sup>4</sup> Refer to Box on "National accounts system", in the Economic Monitor no. 52.

On a different note, according to the methodology employed by the WID, income distribution is measured for those aged 20 years old and above. This means that there may be a wide data discrepancy between the lab results and national and international sources.

### High income inequality in Palestine

Based on WID, the national income share of the top 10% of the Palestinian population rose from 48% in 1990 to around 50.5% in 2016. On the other hand, the share of the bottom 50% of the population declined from 14.9% to 13.5% during the same period. Additionally, the share of those below the top 10% and above the bottom 50% (40% of the total population) dropped from 37% in 1990 to around 36% in 2016. This amounted to a deterioration in income distribution in Palestine in the favor of the top 10% at the expense of other groups, especially the poorest. While the national income share of the top decile in Palestine was 42 times the share of the bottom decile in 1990, it rose to 50 times that in 2016.

**Table-1: Distribution of National Income by Population Groups in Palestine and Jordan**

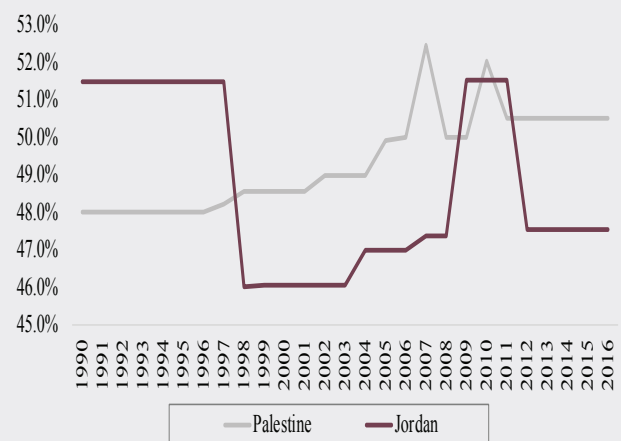
group	1998-1990	1999-2008	2009-2016
Palestine			
Top decile	%48.1	%49.5	%50.6
Middle and upper 40% group	%37.1	%36.4	%35.9
Bottom 50%	%14.8	%14.1	%13.4
Jordan			
Top decile	%50.9	%46.6	%49.0
Middle 40%	%33.4	%35.6	%34.0
Bottom 50%	%15.8	%17.8	%17.0

Source: World Inequality Database, 2019.

### Income distribution in Palestine compared to Jordan

Figure-1 below presents the developments in the national income share of the top decile in both Palestine and Jordan during the period from 1990-2016, based on WID data. It is possible to distinguish between three main time series. The first comprises the 1990s, when the share of the top decile in Jordan was higher than that in Palestine (around 51% of income in Jordan compared with 48% in Palestine). The second period covers the years 1999-2008, when the share of the top 10% Jordanian people dropped significantly (to 46%), while the Palestinian top decile continued rising slowly. During this period, the share of Palestinian top decile was higher than its Jordanian counterpart. Yet, the last period, starting in 2009, witnessed a convergence in the wealthiest shares of total income in the two countries, followed by a drop in the share of the

**Figure-1: The Top 10% National Income Share in Palestine and Jordan, 1990-2016**



Source: World Inequality Database, 2019.

Jordanian top decile against the stability of the share of Palestine's wealthiest people (at about 51% of total income).

The disparity in the share of top deciles of the two countries during the three time series reflected on unequal distribution of the total income. As shown in Table-1, the share of the bottom 50% in Jordan rose from 15.8% to 17.0% between 1990 and 2016, whereas the equivalent share in Palestine dropped from 14.8% to 13.4% during the same period. The share of the middle and upper groups (below the top 10% and above the bottom 50%) witnessed the same trends. In summary, the trajectory of income distribution inequality in Palestine has been, worryingly, steady and growing during the last decades.

Islam Rabee, MAS

## 7- Prices and Inflation<sup>1</sup>

The consumer price index (CPI) measures the prices of a selection of primary goods and services that reflect the average consumption pattern of families in an economy (this group of goods and services is referred to as the “consumption basket”). The average change in the CPI between the beginning and the end of a given period measures the inflation rate, which reflects the average change in the purchasing power of families and individuals’ income. If nominal wages and salaries are assumed to be fixed, an inflation rate of 10% per year means that the purchasing power of families and individuals will decline by the same percentage.

### Price index

Figure 7-1 shows two curves: the first measures the average change in CPI (right axis) between Q1 2010 and Q4 2019; the second curve (left axis) measures the percentage change in the CPI each quarter compared to the previous quarter, i.e. the quarterly inflation rate.

Quarter 4: During Q4 2019, the CPI reached 101.93 compared with 102.20 in Q3 2019. This means that the inflation rate over the consecutive quarters (Q3 and Q4 2019) was negative (drop in prices) by 0.27%. This drop is due to the drop in prices of the garments, clothes, and footwear group (by 7.16%), the food and soft drinks (non-alcoholic) group (by 1.36%), and the prices of different commodities and services (by 0.23%). During Q4 2019, the Palestinian CPI rose by 1.60% compared with the corresponding quarter.

Year-on-Year Comparison: During 2019, the CPI picked up by 1.58% compared with the previous year 2018, reaching 101.58 (price inflation). This was driven by a rise of 1.81% in the West Bank, 1.37% in Jerusalem area J1, and .40% in the Gaza Strip. The net rise in Palestinian CPI can be attributed to the rise in the prices of specific products and services against the price drop of others. For example, the prices of food and non-alcoholic drinks group rose by 3.33%, the alcoholic drinks and tobacco group by 1.36%, the cultural and recreational services group by 4.19%, and the restaurants, coffee shops, and hotels group by 2.33%. By contrast, the prices of the garments, clothes, and footwear group dropped by 2.63%, the housing and related items group by 0.14%, the furniture and home appliances group by 1.11%, and the telecommunication group by 3.08%.

### Wholesale Prices and Producer Prices

Quarter 4: The wholesale price index -WPI (sale price to retailers) declined by 1.86% between Q3 and Q4 2019, driven by a decline in wholesale prices of local goods by 1.91% and a decline in wholesale prices of imported goods by 0.91%. The producer price index- PPI (prices received by domestic producers) has also risen by 0.26% quarter on quarter. This resulted from the rise in the producer prices of locally-produced and consumed goods by 0.34% and by 0.50% in the producer prices of locally-produced exports (Figure 7-2).

Figure 7-1: Change in the Average CPI and the Inflation Rate (Base year 2018)

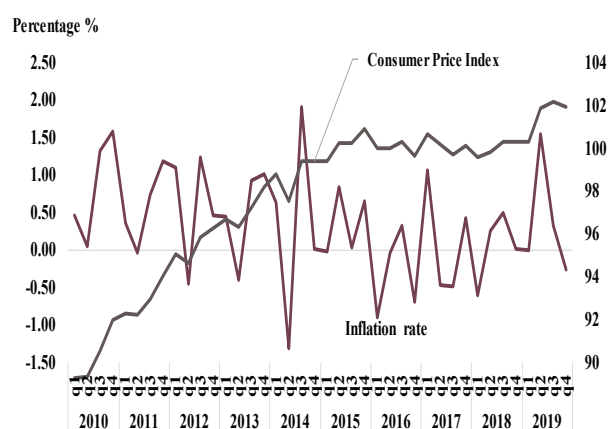
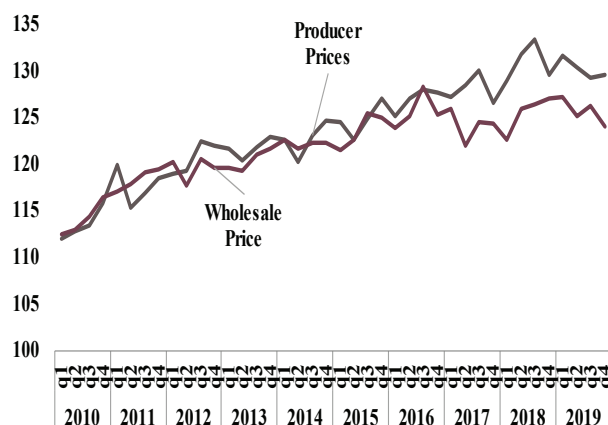


Figure 7-2: Evolution of WPI and PPI (base year 2007)



Year-on-Year Comparison: During 2019, the Palestinian WPI rose by 0.11% compared with 2018, driven by a rise in wholesale prices of local goods by 1.41%, against a drop in wholesale prices of imported goods by 0.86% compared with the previous year. On the other hand, the Palestinian producer price index- PPI dropped by 0.58% during 2019 compared with 2018, driven by a drop 0.60% in the producer prices of locally-consumed goods and 0.42% in the producer prices of locally-produced exports.

### Prices and Purchasing Power

NIS Purchasing Power: the rate of inflation in an economy measures the development in the purchasing power of all individuals who receive their salaries in NIS and spend all their income in that currency, i.e. the change in the NIS purchasing power is equivalent to the inflation rate, but in the opposite direction, during the same period.

Quarter 4: Statistics indicate a CPI drop of .27% during Q4 2019 compared with the previous quarter and a rise of 1.60% compared with the corresponding quarter. This represents an improvement in the NIS purchasing power compared with

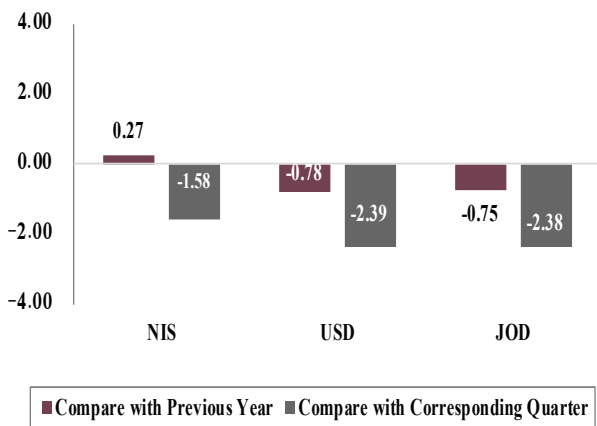
<sup>1</sup> Source of figures: PCBS, 2019. Price Indices Surveys, 2010-2019. Calculations of the purchasing power was made in cooperation with PMA.

the previous quarter, and a decline of the same inflation rate values compared with the corresponding quarter (Figure 7-3).  
**Year-on-Year Comparison:** The inflation rate increased by 1.58% in 2019 compared with 2018, meaning a 1.58% drop in NIS purchasing power.

**USD Purchasing Power:** During Q4 2019, the USD exchange rate against the NIS decreased by about 1.05% and 5.62% compared with the previous and the corresponding quarters, respectively. With the rise in the inflation rate, the purchasing power of individuals who receive their salaries in USD and spend them in NIS has decreased by 0.78% and 7.20% during this quarter compared with the previous and corresponding quarters, respectively. Given that the JOD exchange rate is pegged to that of the USD, the purchasing power of the JOD has seen almost the same developments as that of the USD (Figure 7-3).

**Year-on-Year Comparison:** During 2019, the USD exchange rate against the NIS decreased by 0.81% compared with the previous year, which means that the purchasing power of individuals who receive their salaries in USD and spend all their income in NIS has decreased by 2.39% during this year. The same applies to the JOD, as the JOD exchange rate is pegged to that of the USD (Figure 7-3).

**Figure 7-3: Change in Purchasing Power by Type of Currency (percentage %)**



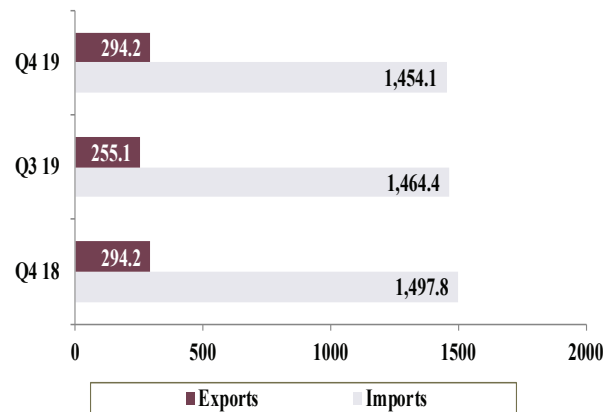
Source: Figures were calculated based on PMA and PCBS data.

## 8- Foreign Trade<sup>1</sup>

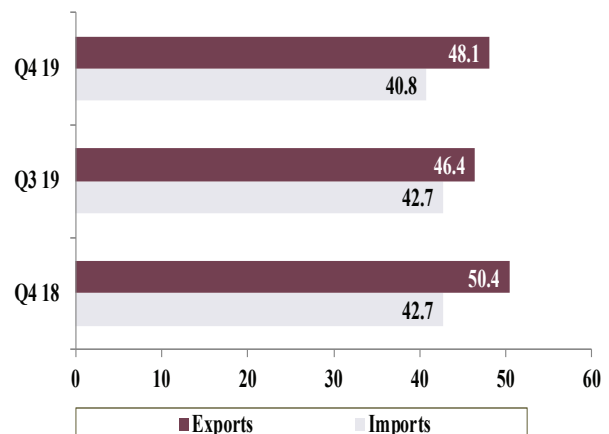
### Balance of Trade

**Quarter 4:** The value of “registered” merchandise imports<sup>2</sup> during Q4 2019 was about USD 1,454.1 million, which represents a drop of 1% compared with the previous quarter and 3% compared with the corresponding quarter 2018. Meanwhile, the value of merchandise exports was USD 294.2 million, a rise of 15% compared with the previous quarter, while it remained at the same level compared with the corresponding quarter. The value of exports was close to 20% of the value of imports during Q4. The difference between exports and imports (deficit) amounted to USD 1,159.9 million. The deficit has dropped slightly because of the surplus in the balance of service imports from Israel (USD 7.3 million) (Refer to Figures 8-1 and 8-2).

**Figure 8-1: Imports and Exports of “Registered” Merchandise (USD million)**



**Figure 8-2: Exports and Imports of Registered Services from Israel (USD million)**



1 Source of figures: PCBS, 2019, Registered Foreign Trade Statistics, PMA & PCBS, 2020, Palestinian Balance of Payment, Q4 2019.

2 Registered trade commodities are those registered in the clearance accounts of primary external trade (between Palestine and Israel) and in the customs data (including direct trade with overseas markets). Add to that the agricultural goods (which are registered by the Ministry of Agriculture). The registered trade figures are significantly lower than the actual figures of the Palestinian foreign trade. The actual figures are placed in the Palestinian balance of payments.



Year-on-Year Comparison: The value of “registered” merchandise imports during Q4 2019 was about USD 5,776.1 million (a 1% slight rise over the corresponding quarter 2018). On the other hand, the value of merchandise exports was USD 1,068.2 million, a drop of 3% compared with the previous year. The value of exports was close to 18% of the value of imports in both 2019, as compared to a previous percentage for the previous year. The deficit in the trade balance stood at USD 4,707.9 million in 2019, which is USD 89.8 million higher than the previous year 2018. The deficit has seen a slight improvement because of the surplus in the balance of service imports from Israel (USD 20.6 million) (Figures 8-3 and 8-4).

### Balance of Payments

The current account in the balance of payments (referred to as the current account deficit or surplus) is the net aggregate of three sub-balances:

- 1) the balance of trade (net trade in goods and services),
- 2) the balance of factor income (the net international transactions associated with income on factors of production, like the remittances of Palestinian workers in Israel and overseas), and
- 3) the balance of current transfers (international aid to the government and private transfers).

Quarter 4: As primary results of the Palestinian balance of payments show, during Q4 2019 the current account deficit rose by 7% compared with the previous quarter, reaching USD 413 million. On the other hand, the deficit dropped sharply by 27% compared with the corresponding quarter in 2018. The current account deficit resulted from deficits in the trade balance (USD 1,315 million) balance of services (USD 242 million), against a surplus in the balance of income of USD 685 million, generated mainly from compensations of Palestinian workers in Israel, and a surplus in the balance of transfers of USD 459 million (Table 8-1).

The balance of payments deficit was financed by a surplus in the capital and financial account, which covered an amount of USD 549 million. This item (the capital and financial account) represents a debt on the national economy, as long as its value is positive (Table 8-1).

Figure 8-3: Imports and Exports of “Registered” Merchandise, 2018-2019 (USD million)

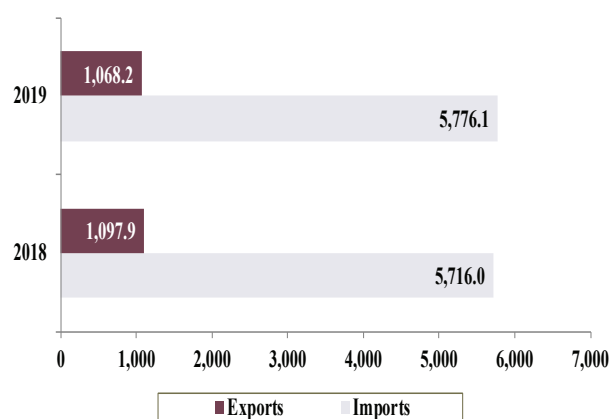
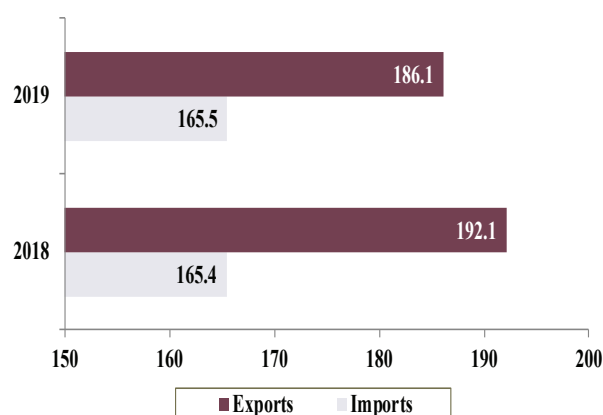


Figure 8-4: Exports and Imports of Registered Services from Israel, 2018-2019 (USD million)



Year-on-Year Comparison: The deficit in the Palestinian current account reached USD 1,833.5 million in 2019, a drop of 14% compared with the previous year. This was achieved despite a drop in the transfers of the workers in Israel of 3% (income balance). The drop in the deficit can be attributed to the large increase in current transfers (34%). The balance of payments deficit was financed by a surplus in the capital and

Table 8-1: Palestinian Balance of Payments \* (US\$ million)

	Q4 2018	Q3 2019	Q4 2019	2018	2019
1. Trade Balance of Goods and Services**	(1,678.2)	(1,696.2)	(1,556.5)	(6,425.7)	(6,500.7)
- Net goods	(1,409.4)	(1,419.9)	(1,314.6)	(5,393.0)	(5,458.1)
- Net services	(268.8)	(276.3)	(241.9)	(1,032.7)	(1,042.6)
2. Balance of Income	709.3	770.0	685.1	2,786.2	2,658.0
3. Balance of Current Transfers	406.1	538.9	458.8	1,499.1	2,009.2
4. Balance of Current Account (1 +2 +3)	(562.8)	(387.3)	(412.6)	(2,140.4)	(1,833.5)
5. Net Capital and Financial Account	410.6	324.8	549.0	1,775.7	1,705.6
6. Net Errors and Omissions**	152.2	62.5	(136.4)	364.7	127.9

Data do not include that part of Jerusalem governorate, which was annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

\*\* Exceptional financing has been calculated within the “Net errors and omission” item. Figures between brackets have negative values.

\*\*\* data for the whole year 2019 is an aggregate of the four quarters of the year.

financial account, which covered an amount of USD 1,705.6 million (Table 8-1). Theoretically, there should be a perfect balance between the current account deficit and the surplus of the capital and financial account, i.e. the net value of the two should be zero. However, there is often a difference between the two accounts, usually recorded under “errors and omissions”, because of insufficient data and smuggling activities .

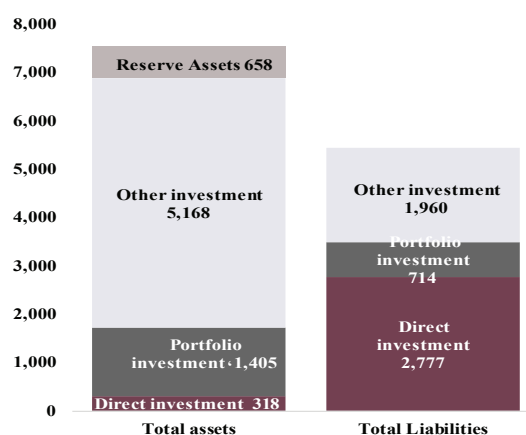
### International Investments

By the end of Q4 2019, Palestine’s foreign assets totaled USD 7,549 million, 4% of which represented direct foreign investments and 19% represented portfolio investments. On the other hand, total external liabilities amounted to about USD 5,451 million, more than 51% of which were direct investments, and 13% of which were portfolio investments.<sup>3</sup>

The difference between assets and liabilities means that overseas investments by Palestinians were USD 2,098 million higher

<sup>3</sup> Exceptional financing has been calculated within the “Net errors and omission” item. Therefore, net errors and omissions in the table do not equal the difference between the current account and the capital and financial accounts.

**Figure 8-5: International Investments Balance (as of the end of Q4 2019) (Million USD)**



than investments by non-residents. A significant portion of these assets (69%) is cash deposits (mostly by local Palestinian banks) in foreign abroad, and are not considered conventional outward investments. When examining foreign direct investments in Palestine, figures show that it outweighed Palestinian investments abroad (by residents in the West Bank and Gaza Strip) by USD 2,459 million (Figure 8-5).

### Box 7: The History of the Jerusalem Electricity Company: From the Ottomans to the Israeli Occupation

The following is an edited excerpt from a book chapter titled “Sovereign Materialism: Workers, Wires and the Struggle for Jerusalem” written by Omar Jabary Salamanca, a Research Fellow at Ghent University, Belgium

In contrast to smaller municipal and cooperative grids populating the West Bank energy landscape before the Israeli invasion of 1967, the case of the Jerusalem Electricity Company (JEC) is rather unique. The JEC’s history begins during the last years of the Ottoman Empire, in January 1914, when Euripide Mavrommatis, a Greek Orthodox Ottoman subject living in Istanbul, obtained a concession for the construction and operation of electricity, water, and tramways within a twenty-kilometer perimeter around Jerusalem. In the following two years, Mavrommatis also received concessions to provide electricity and water in Jaffa and exploit resources in the Jordan Valley. Mavrommatis’s achievement was nothing short of remarkable, particularly given the politics and fierce competition that characterized the Ottoman Empire at the turn of the twentieth century, which included British, German, French as well as Arab and Zionist concession bidders. Representing the French Périer Co. banking firm and supported by the Arab-run Commercial Bank of Palestine, Mavrommatis became one of the most successful concession-hunters for infrastructure services in Palestine.

#### British Mandate

Following the outbreak of the First World War, Britain conquered Palestine in 1917, signaling the eventual demise of the Ottoman Empire. That same year, the British government approved the

Balfour Declaration, which laid out the scaffolding that would transform the maximalist political and territorial claims of Zionism. Central to this form of imperial colonization was the exclusive distribution of commercial concessions to the Jewish Agency, the only official institution recognized by the British government to exploit resources and operate public services and utilities in Palestine. Most significant and controversial among these was a monopoly on the production of hydro-electricity granted to Pinhas Rutenberg, a Russian engineer deeply implicated in the Zionist project. These concessions overlapped and clashed with Mavrommatis’s prior acquisitions.

#### International Court of Justice

After three years of failed attempts to recover his concession through negotiations, Mavrommatis, represented by the Greek state, sued Britain in the Permanent International Court of Justice in the Hague in May 1924. In March 1925, the court in the Hague resolved to uphold Mavrommatis’s concessions for electricity and water in Jerusalem. The tribunal, however, stated that it lacked jurisdiction over the concessions for Jaffa and the Jordan Valley, as these were signed after the declaration of World War I. The ruling’s simultaneous recognition and denial meant that Mavrommatis kept the concession for electricity provision in Jerusalem, while Rutenberg conserved the monopoly for the rest of Palestine. Rutenberg’s concessions gave birth to the Palestine Electric Company (PEC), an Anglo-Zionist capital endeavor. Given these conditions and the pernicious determination of the British government, Mavrommatis ended up selling the concession to Balfour Beatty, a subsidiary of Power Securities Corporation, a major firm

executing large civilian and military infrastructure projects for the British Empire in the Middle East and beyond. Using the concession rights bought from Mavrommatis, Balfour Beatty established the Al Quds Electricity Company (JEC).

### Post- British Mandate

On the eve of their departure from Palestine on March 1st, 1948, the British rushed to amend the Jerusalem electricity concession. The adjustment accommodated an agreement between the two electricity companies in Palestine whereby the Palestine Electricity Corporation would provide bulk supplies to the Al Quds Electricity Company to supply the region it serves. The agreement stipulated that JEC would pay £400,000 to PEC for the necessary construction works, with no right of ownership to the supply line or other related infrastructure. This was a significant figure given that JEC's net profit for 1946/47 was £115,824. The amendment, which had a legislative effect, extended the Jerusalem concession for another 60 years and included a clause that gave PEC a priority right for purchasing the Jerusalem company. This murky agreement opened the door for PEC to absorb the electricity company in Jerusalem.

### Post-Nakba

The Nakba shattered the world previously represented by Jerusalem, as the capital was split into two parts. The modern and wealthy western side- covering eighty-five percent of the city's total land- was looted, ethnically cleansed, and occupied by the new

State of Israel. The partition meant that Balfour Beatty's concession and power grid were also de facto split, with the main company's power station remaining on the Israeli side. After 1948, the company exclusively focused on repairing infrastructure and improving services for Jewish residents in West Jerusalem. Palestinians in East Jerusalem, however, were subjected to a blackout for more than twelve months, only to receive minimal electricity provision in the following three years. As noted by the Jerusalem British Consulate, Balfour Beatty had a "bland unconcern for the interests of the Arab population" and systematically refused to repair the grid and install new generators. The company was anticipating an unrealistic agreement between Jordan and Israel that would connect East Jerusalem to its power station in the West. Balfour Beatty finally decided to split and sell the concession and company assets along the armistice borders through two separate agreements: one with Israel, in April 1954, and another with Jordan, in April 1957.

Anxious to take over the ownership and management of electricity services, the municipalities of Jerusalem, Ramallah, Al-Bireh, Bethlehem, Beit Sahour, and Beit Jala came together to register a new concern in 1956, the Jordan Jerusalem District Electricity Company (JEC). With an initial capital outlay of £200,000, Palestinian municipalities bought the concession and assets from Balfour Beatty through the Jordanian government. The capital was divided into 20,000 shares at ten pounds each, with the largest stock owned by the Beit Sahour municipality (8050), followed by the Jerusalem municipality (2750) and private shareholders (5000).

## Economic Concepts and Terms:

### Monetary Policy Versus Fiscal Policy

Economic policies are the set of measures and interventions taken by national or local authorities to influence economic performance and achieve specific goals. There are various types of economic policies, such as agricultural, industrial, and trade policies. However, monetary and fiscal policies are of special importance because they impact economic activity across all sectors.

#### Monetary Policy and Fiscal Policy

Monetary policy is the set of measures related to the use of two main instruments to influence economic activity: interest rates and the amount of money circulated in the economy (money supply). Central banks in different countries take on the responsibilities of implementing monetary policy, with varying degrees of independence from executive authorities. In cases of total autonomy (as in the case of the European Central Bank and the US Central Bank, known as the Fed), central banks often have a declared goal that governs their decisions, such as maintaining the inflation rate within a certain margin. Generally speaking, central banks use their control of the interest rate and money supply to influence the number of loans granted by different financial institutions to the private and business sectors, which subsequently affects

economic activity in general. This indirect control is exercised through three channels: changing the obligatory cash reserve ratio at banks (the minimum reserves of the deposit base that banks are required maintain at the central bank); changing the "discount" rate (which is the lowest interest rate charged by a central bank or by other financial institutions for loans to banks); and, finally, what is known as open market operations (i.e. when the central bank purchases or sells treasury securities, whereby purchases increase the money supply and sales reduce it).

On the other hand, fiscal policy refers to the set of governmental measures related to tax collection and public spending (i.e. the governmental budget). The executive authority (authorized by the legislative authority) shoulders the implementation of fiscal policy. Besides financing the activity of public administration, fiscal policy seeks to influence economic activity by making decisions related to the level and structure of public spending, the budget deficit, and borrowing (public debt). The most important fiscal instrument for stimulating economic activity is increasing public spending, a component of aggregate demand. This increase can be financed either by raising taxes (assuming that the increase in aggregate demand due to the increase in public spending will

be larger than its reduction from higher taxes); or by increasing public debt (deficit spending).

### Keynesian Theory and Monetarism

Keynesian theory emphasizes the important role of fiscal policy, particularly deficit spending, in stimulating the economy out of periods of recession and severe unemployment. Additionally, it calls into question the role and efficacy of monetary policy in pushing the economy forward. In particular, this theory argues that the expansion of the monetary base cannot influence the interest rate when the latter is nearly zero or very low (this is called the “Liquidity Trap”). On the other hand, monetarism attaches great importance to monetary policy and holds that change in the monetary base drives any shifts in economic activity. Monetarism argues also that expansion in public spending is often offset by a decrease in private investment (known as “Crowding-Out”). This means that fiscal policy may affect the spending structure between the private and public sectors, yet it has a weak effect on macroeconomic activity.

### Pros and Cons

Aside from the difference between the Keynesian and the monetarist schools regarding the effectiveness of using the interest rate and the money supply (monetary policy) compared to using taxation and public spending (fiscal policy) to influence economic activity, we present the following observations on the two policies:

- Formulating and implementing a shift in monetary policy to address emergency conditions is often faster and easier than making a change in fiscal policy, because the latter requires - in democratic systems - drafting laws and ensuring the parliament’s approval. However, managers of central banks can take independent and quick decisions related to the interest rate and the monetary supply. On the other hand, compared to fiscal measures, the impact of monetary policies on the economy takes a long time to have visible results; monetary policies depend on the effect of shifting interest rate on investment demand, which requires a somewhat long time to show results.
- Unlike fiscal policy, because monetary policy has a direct impact on the currency exchange rate and capital inflows and outflows, its use requires the utmost care. Also, using monetary policy to stimulate the economy is effectively unavailable in countries that adopt a fixed currency exchange rate, which requires directing the interest rate and the monetary supply toward only one goal, i.e. to protect the currency’s exchange rate.
- Finally, though both fiscal and monetary policies impact all sectors of the economy, fiscal policies provide a greater potential than is found with monetary policies to focus directly on specific sectors and toward specific social goals.

## Key Economic Indicators in Palestine, 2015-2019

Indicator	2015	2016	2017	2018	2019	2018	2019 <sup>1</sup>			
						Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
<b>Population (One thousand)</b>										
oPt	4,530.4	4,632.0	4,733.4	4,915.3	5,039.0	4,900.0	4,930.7	4,961.3	4,992.2	5,023.3
West Bank	2,750.0	2,803.4	2,856.7	2,953.9	3,020.0	2,945.7	2,962.1	2,978.5	2,995.0	3,011.6
Gaza Strip	1,780.4	1,828.6	1,876.7	1,961.4	2,019.0	1,954.3	1,968.5	1,982.8	1,997.2	2,011.7
<b>Labor market (based on the new definition adopted by PCBS)<sup>2</sup></b>										
No. of workers (thousand)	928.9	939.6	948.7	956.3	1,010	1,005.30	986.4	998.1	1,022.2	1041.4
Participation rate (%)	44	43.8	44	43.5	44.2	44.1	44.3	44.3	44.0	44.0
Unemployment rate (%)	23	23.9	25.7	26.2	25.4	24.2	26.8	26	24.6	24.0
- West Bank	16.6	17.5	18.4	17.3	14.6	15.8	16.4	15	13.3	13.7
- Gaza Strip	34.8	35.4	38.3	43.1	45.2	40.9	46.3	46.7	45.1	42.7
<b>National accounts (at constant prices) (base year 2015) (million dollars)<sup>3</sup></b>										
GDP	13,972.4	15,211.0	15,426.9	15,616.2	15,764.4	4,089.7	3,956.1	3,876.6	3,915.3	4,016.4
- Household expenditure	12,348.3	3,342.9	13,420.3	13,570.1	14,135.4	3,567.9	3,557.5	3,503.3	3,528.3	3,546.3
- Government expenditure	3,494.5	3,584.7	3,093.6	3,318.9	3,115.3	880.6	749.1	758.5	789.0	818.7
Gross capital formation	3,505.4	3,873.8	4,166.9	4,260.3	4,198.7	1,125.6	1,035.6	1,052.6	1,054.1	1,056.4
Exports	2,244.3	2,208.3	2,515.6	2,578.7	2,623.8	700.2	641.1	641.1	635.4	706.2
Imports (-)	7,645.5	7,796.3	7,901.5	8,256.8	8,368.4	2,229.6	2,103.1	2,099.1	2,113.9	2,052.3
<b>GDP per capita (USD)</b>										
at Current prices	3,277.90	3,534.40	3,620.50	3,562.30	3,640.1	898.6	892.2	894.5	914.8	938.6
at Constant prices (base year 2004)	3,277.90	3,489.80	3,463.10	3,417.70	3,364.5	886.4	852.7	830.1	832.9	848.8
<b>Balance of Payment (USD millions)</b>										
Trade Balance	(5,400.9)	(5,664.5)	(5,967.4)	(6,425.7)	(6,500.7)	(1,678.2)	(1,610.3)	(1,637.7)	(1,696.2)	(1,556.5)
Income Balance	1,712.2	1,896.0	2,129.0	2,786.2	2,658.0	709.3	572.1	630.8	770.0	685.1
Current Transfers Balance	1,749.4	1,626.2	1,708.7	1,499.1	2,009.2	406.1	533.1	478.4	538.9	458.8
Current account Balance	(1,939.1)	(2,142.7)	(2,129.7)	(2,140.4)	(1,833.5)	(562.8)	(505.1)	(528.5)	(387.3)	(412.6)
<b>Exchange Rates and Inflation</b>										
USD/NIS exchange rate	3.88	3.84	3.60	3.59	3.56	3.7	3.64	3.592	3.529	3.492
JOD/NIS exchange rate	5.48	5.42	5.08	5.07	5.03	5.22	5.14	5.066	4.977	4.926
Inflation rate (%) <sup>4</sup>	1.43	(0.22)	0.21	(0.19)	1.58	0.01	0	1.54	0.33	(0.27)
<b>Public Finance (cash basis USD million)</b>										
Net domestic revenues (including clearance)	2,890.2	3,551.0	3,656.5	3,469.1	3,994.6	676.1	708.4	213.7	1,018.0	1,099.4
Current expenditure	3,424.3	3,659.3	3,791.4	3,660.4	3,660.1	940.8	668.3	587.8	808.7	1,362.9
Developmental expenditure	176.7	216.5	255.3	277.2	200.0	108.8	42.2	44.1	47.1	67.9
current budget deficit\surplus (before grants)	(710.9)	(324.7)	(390.2)	(468.6)	(569.5)	(373.4)	(2.0)	(418.2)	162.2	(331.4)
Total grants and aid	799.0	766.9	719.8	666.5	492.1	225.9	69.3	127.8	176.6	115.8
Total budget deficit\surplus (after grants and aid)	88.1	442.3	329.5	197.9	(77.3)	(147.6)	67.3	(290.4)	338.8	(215.6)
Public debt	2,537.2	2,483.8	2,543.2	2,369.6	2,795.0	2,369.6	2,315.2	2,637.1	2,914.8	2,795.0
<b>The Banking Sector (USD millions)</b>										
<b>Banks assets/liabilities</b>	<b>12,602.3</b>	<b>14,196.4</b>	<b>15,850.2</b>	<b>16,125.0</b>	<b>17,825.5</b>	<b>16,125.0</b>	<b>16,503.2</b>	<b>16,690.1</b>	<b>17,303.5</b>	<b>17,825.5</b>
Equity	1,461.7	1,682.4	1,892.7	1,912.0	1,985.2	1,912.0	1,931.4	1,956.0	1,942.4	1,985.2
Deposits at banks	9,654.6	10,604.6	11,982.5	12,227.3	13,384.7	12,227.3	12,394.4	12,591.4	13,025.5	13,384.7
Credit facilities	5,824.7	6,871.9	8,026.0	8,432.3	9,039.1	8,432.3	8,569.5	8,941.6	8,947.9	9,039.1

Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 (except for data on unemployment and population).

Figures for 2017 are preliminary and subject to further revision.

Figures between brackets indicate negative values. Figures between brackets indicate negative value

PCBS and the ILO adopted a new revised definition of unemployment stating that unemployment includes only those who did not work during the reference period and who actively sought employment or were willing and capable of working. The new standard excluded those who were frustrated and were not looking anymore for jobs (did not seek an employment during the reference period). The table includes calculations of the Palestinian labor market indicators based on the old and the new definitions.

PCBS revised the national accounts figures at current & fixed prices for the years 2004-2018. Therefore, figures differ from previous quarters and years.

The inflation rate estimation is based on year-over-year comparisons of the average CPI in the target year (each quarter) with its average in previous year (quarter).

\* The figures in the table are based on the latest updated data from PCBS, PMA, and PCMA.

